عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

الموقف الفرنسي من الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني (1993-2018)

جميل مجدي شقورة

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1441هـ/2019م

الموقف الفرنسي من الصراع الإسرائيلي الفلسطيني
(1993-2018)

إعداد:

جميل مجدي شقورة

بكالوريوس دراسات شرق أوسطية – جامعة اكس مرسيليا/ فرنسا

إشراف: الدكتورة عبير عبد الرحمن ثابت

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير من
معهد الدراسات الإقليمية/ كلية الدراسات العليا/ جامعة القدس

1441هـ/2019م

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد الدراسات الإقليمية

إجازة الرسالة

الموقف الفرنسي من الصراع الإسرائيلي الفلسطيني (1993-2018)

اسم الطالب: جميل مجدي شقورة
الرقم الجامعي: 21612931

إشراف: الدكتورة عبير عبد الرحمن ثابت

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 2019/9/16 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1- رئيس لجنة المناقشة: الدكتورة عبير ثابت التوقيع: .....

2- ممتحناً داخلياً: الدكتور حسن السعدوني التوقيع: .....

3- ممتحناً خارجياً: الدكتور إبراهيم المصري التوقيع: .....

القدس – فلسطين

1441هـ/2019م

إهداء

كان أبي الوحي الذي هبط من السماء، بقلمه كتبت، وبعيونه قرأت، فمعظم هداياه لي قلم!

أما أمي فلا قدسية تعلو فوق قدسية قدميها، تلك العظيمة التي كانت تنقش الآيات والأدعية بطريقة تقشعر لها الأبدان.

زوجتي كانت القلب النابض، والنهر الجاري بلا توقف، هي الشريان الذي يربط العقل بالقلبَ.

اخوتي هم ملح الحياة، وغذاء الروح.

أعمامي الذين شقوا ثوب الفقر، كانوا الملهمين لي بمثابرتهم ونجاحهم.

أما أصدقائي فَهُم العمود الفقري، قدماي اللتان أركض بهما نحو النجاح، ويداي اللتان أقاتل بهما عبث الحياة.

إليهم جميعاً أهدي ثمرة هذا البحث المتواضع

الباحث/ جميل مجدي شقورة

إقرار:

أقرُّ أنا مُعِدُّ الرسالة بأنها قُدِّمت لجامعة القدس؛ لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الدراسة، أو أي جزء منها، لم يُقَدَّم لنيل درجة عليا، لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع:

جميل مجدي شقورة

التاريخ: 2019/09/16

شكر وعرفان

أتقدم بكل عبارات الحب، والشكر والتقدير، إلى المخلصين الذين أناروا لنا طريق العلم والمعرفة، فكانوا رسلاً للعلم، وحملوا الأمانة بصدق وإخلاص، إلى من أمدني بعلمه، وقدم لي النصيحة، وساعدني في إتمام هذه الدراسة، خاصاً بالشكر والتقدير للدكتورة **عبير ثابت**، التي شرفتني بقبولها الإشراف على رسالتي، ومنحتني من وقتها وجهدها واهتمامها وتوجيهها وإرشادها طيلة فترة إعداد هذه الرسالة، والذي كان لمساهمتها الفضل في إتمام، وإخراج هذه الرسالة إلى النور.

والشكر موصول إلى الأساتذة المحترمين على تشريفهم وقبولهم مناقشة هذه الرسالة الدكتور **حسن السعدوني** مناقشاً داخلياً والدكتور **إبراهيم المصري** مناقشاً خارجياً.

كما أتقدم بالشكر والامتنان للصرح الأكاديمي الشامخ، وحاضنة البحث العلمي جامعة القدس العريقة، وبالذات عمادة الدراسات العليا، والأساتذة الكرام من الهيئة التدريسية الذين لم يبخلوا بعلمهم وخبراتهم، ومهدوا لنا طريق العلم والمعرفة.

وختاما ووفاءً إلى كل من لا يتسع المقام لذكر أسمائهم، وإلى كل من ساهم وساعد في إنجاح هذا العمل.

لكم مني جميعاً خالص الشكر والتقدير

الباحث/ جميل مجدي شقورة

الملخص:

تناولت الرسالة الموقف الفرنسي تجاه الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، من عام 1993، إلى بداية عام 2018، وبينت المراحل المختلفة التي مر بها صعوداً وهبوطاً. انطلاقا من وقوف فرنسا بجانب إسرائيل ودعمها اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً وأمنياً، وصولاً الى سياسة التوازن بين الأطراف المتنازعة. واشتملت على خمسة فصول، وسلطت الضوء على موقف فرنسا من الصراع بين الدولتين (فلسطين وإسرائيل) من عام 1993 حتى عام 2007، وهي الفترة التي كان فيها الرئيس جاك شيراك في سدة الحكم، التي تعتبر الفترة الذهبية في العلاقات الفلسطينية الفرنسية. وكذلك تناولت موقف فرنسا من الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني خلال الفترة ما بين عامي 2007-2017، والتي تمثلت برجوع قوة العلاقات الفرنسية – الإسرائيلية، وفتور العلاقات الفرنسية-الفلسطينية. واختتمت الرسالة بفصلها الأخير استشراف المواقف الفرنسية اتجاه الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. واستخدم الباحث عدة مناهج بحثية هي: المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي، ومنهج صنع القرار، والمنهج الاستشرافي.

ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ومن أهمها:

- تمتلك إسرائيل علاقات قوية مع فرنسا، وتجسد ذلك عبر الاتفاقات الاقتصادية والأمنية والعسكرية والعلمية الموقعة بين الدولتين، إضافة إلى أن إسرائيل تُعدُّ دولة متقدمة في جميع المجالات، وهذا ما جعل فرنسا ترى في إسرائيل دولة ذاتَ أهمية كبرى في المنطقة، وتُعدُّ فرنسا أكبر سوق عسكري لإسرائيل، حيث إن دعمها العسكري لإسرائيل هو الأعلى.
- إن العلاقات الاقتصادية والاتفاقات بين إسرائيل وفرنسا خارج المواقف السياسية، حيث ان هناك فصل في التعامل الاقتصادي بين الطرفين، فعلى الرغم من الممارسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين والتي أثارت انتقادات المجتمع الدولي فإنَّ فرنسا لم تعلق أي اتفاقيات اقتصادية مع إسرائيل، فالعلاقات الاقتصادية تبدو مستقلة إلى حد ما عن العلاقات السياسية المتوترة نوعاً ما مع إسرائيل.
- ترى إسرائيل أن فرنسا تُظهر تعاطفاً تجاه الجانب الفلسطيني، مما جعلها تعمل على إبعاد الدور الفرنسي عن أي عملية سلمية في الشرق الأوسط؛ بسبب أزمة الثقة بين الطرفين، إضافة إلى ذلك تعمل الولايات المتحدة على تحجيم دور فرنسا في جعلها ممولاً مالياً لما تقرره الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وهو الدور المنحاز لإسرائيل.

The French Position of the Israeli-Palestinian Conflict (1993-2018).

Prepared by: Jamil Majdi Shakkoura

Supervisor: Dr. Abeer Abd Rhman Thabet

Abstract:

The study addressed the French position towards the Palestinian-Israeli conflict, from 1993 to the beginning of 2018, and showed the different stages that this position went through ups and downs. From France's stand with Israel and its economic, military, political and security support, ending with a policy of balance between the conflicting parties.

It included five chapters and highlighted France's position towards the conflict between the two states (Palestine and Israel) from 1994 to 2007, which is the period when President Jacques Chirac was in power, that is considered the golden period in French-Palestinian relations.

It also dealt with France's position on the Palestinian-Israeli conflict during the period between 2007-2017, which was represented by the return of the strength of the French-Israeli relations and the cooling of the French-Palestinian relations. The letter concluded with the final chapter that explores the French positions towards the Palestinian-Israeli conflict. The researcher used several research methods: historical approach, descriptive analytical method, decision-making methodology, and forward-looking approach.

The study reached a number of results, the most important of which are:

- Israel has a strong relationship with France, and this is reflected in the economic, security, military and scientific agreements signed between the two countries. In addition, Israel is a developed country in all fields, and this is what made France see Israel as a country of great importance in the region, and France is the largest military market for Israel, as its military support for Israel is the highest.
- Economic relations and agreements between Israel and France are outside political positions as there is a separation in economic dealings between the two parties. Despite Israeli practices against the Palestinians, which have drawn criticism from the international community, France has not suspended any economic agreements with Israel so economic relations seem to be somewhat independent of the rather strained political relations with Israel.
- Israel realizes that France shows sympathy towards the Palestinian side, which made it work to remove the French role from any peace process in the Middle East; due to the crisis of trust between the two parties. The United States is also working to limit France's role in making it a financial financier of what the United States decides in the Middle East which is a biased role to Israel.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة (خلفية الدراسة)

1.1 مقدمة

يمثل الموقف الفرنسي من الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني أمراً مهماً واستثنائياً على صعيد المواقف العالمية المؤيدة أو الرافضة لسياسة الطرفين المتصارعين، لاسيما وأن لهذه الدولة موقفا مؤثرا، وربما يكون حاسما لجهة تأثيرها على شركائها في منظومة دول الاتحاد الأوروبي التي أصبح تعدادها 35 دولة، خاصة وأنها تلعب دورا رياديا وقياديا بالتعاون والتنسيق مع ألمانيا لهذه المنظومة الأوروبية الفعالة والمؤثرة دوليا. كما أن موقف فرنسا المهم ينبع من كونها إحدى الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، الجهة المعنية بالسلم والأمن الدوليين، وهو أعلى جهة دولية مقررة في قضايا الصراع والسلم العالميين. إضافة الى كون فرنسا شريكاً للعالم العربي في شواطئ البحر الأبيض المتوسط، ولها خبراتها في المنطقة العربية تاريخيا بحكم استعمارها الطويل لكثير من دولها، وعلى رأسهم الجزائر إضافة إلى كل من المغرب وتونس، لبنان وسوريا، حيث لايزال نفوذها الثقافي والاقتصادي والسياسي –وربما العسكري– نافذا في كثير من هذه البلاد.

وتنبع أهمية الموقف الفرنسي تجاه الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني في كونها الدولة التي قدمت أكثر المساعدات لدولة الاحتلال بعد تأسيسها عام 1948 حتى عام 1967، حيث تُعدُّ الدولة المسؤولة عن تسليح إسرائيل وتعزيز قدراتها العسكرية والاقتصادية والأمنية قبل الولايات المتحدة

الأمريكية، التي تولت مهمة فرنسا بعد عام 1967. كما أن فرنسا هي المسؤولة عن إنشاء المشروع النووي الإسرائيلي المعروف باسم "ديمونا"، وهي الدولة التي اتخذت مواقف معادية من الشعب الفلسطيني منذ نشوب الصراع حتى اعترفت بحقوقه الوطنية المشروعة في النصف الأول من سبعينات القرن الماضي، وذلك ارتباطا بتغير سياسات فرنسا تجاه العرب عموما، والقضية الفلسطينية بشكل خاص، لاسيما بعد العدوان الإسرائيلي على الدول التي تحيط بفلسطين. وهي مصر وسوريا والأردن ولبنان، حيث مازالت اسرائيل تحتل أجزاء من سوريا (هضبة الجولان)، ومزارع شبعا في لبنان، إلى جانب احتلالها لكل الأراضي الفلسطينية.

تغير الموقف الفرنسي تجاه عملية الصراع الدائرة في الشرق الأوسط بعد حرب عام 1967، وأخذ بالتطور الإيجابي لصالح العرب بعد حرب أكتوبر 1973، حيث عملت فرنسا بكل جهودها لإصدار قرار242 بعد عام 1967، كما عملت بشكل فعال في دعم قرار مجلس الأمن 338 خلال حرب أكتوبر، والذي ينص في جوهره على تطبيق قرار 242 القاضي بانسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي من الأراضي التي احتلتها خلال حرب 1967، وإقامة سلام دائم بين دولة الاحتلال وباقي الدول العربية بما فيها دولة فلسطين التي أصبحت عضوا مراقبا في الأمم المتحدة، وقدمت فرنسا مبادرات سياسية مهمة لإنجاح جهود التسوية السياسية بوصفِها عضوا في الرباعية الدولية الداعية لتنفيذ خيار الدولتين لشعبين. ومازالت فرنسا متمسكة بموقفها المبني على ضرورة نجاح العملية السلمية بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي على أساس الدولتين المتجاورتين، وترفض المواقف والطروحات السياسية كافة التي تتعارض مع خيار الدولتين، وترى أن ما يطرح بعيدا عن هذا الخيار لن يكتب له النجاح، وسيفشل على أرضية رفض الأطراف المعنية له، لاسيما الشعب الفلسطيني الذي مازال يتمسك بحقوقه المشروعة في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

وتبقى فرنسا بمواقفها السياسية الداعمة للتسوية السياسة القائمة على خيار الدولتين إحدى الدول الكبرى التي ترفض القرار الأمريكي الذي اعترف بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل، كما أنها ترفض سياسة الاستيطان الإسرائيلية. وتطالب فرنسا في إطار المجموعة الأوروبية أن يكون لأوروبا دورٌ سياسيٌ يتقاطع مع دعمها الاقتصادي، وقوتها الاقتصادية في العالم. وتعمل فرنسا انطلاقا من موقفها الداعي لحل الصراع استنادا إلى قرارات الشرعية الدولية، والسياسات التي اتفقت عليها الرباعية الدولية، ومجموعة الاتفاقات التي وقعها طرفا الصراع، لاسيما وأن فرنسا هي الراعية لأحد أهم الاتفاقات الاقتصادية بين إسرائيل وفلسطين المعروف باتفاقيّة باريس الاقتصادية، ومازالت متمسكة بضرورة التزام الطرف الإسرائيلي بهذا الاتفاق، مع عدم ممانعتها لتعديله بموافقة

الطرفين الموقعين عليه، رغم أنها ما زالت ترفض الاعتراف بالدولة الفلسطينية، وتؤكد بأن الاعتراف يجب أن يكون نتيجة عملية المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية التي يجب أن تتمخض عنها بالضرورة إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من حزيران لعام 1967.

وانطلاقا من أهمية فرنسا، وموقعها المهم والمؤثر على المستوى الدولي، تأتي هذه الدراسة بهدف التعرف على موقف فرنسا من الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني في السنوات التي تلت توقيع اتفاق أوسلو1993 حتى عام 2018، أي التعرف على موقفها خلال ربع قرن من الزمان؛ بحكم أهمية هذه الفترة التي اتسمت بوجود عملية سلمية غير ناجحة وغير مجدية؛ بسبب سياسة اليمين الإسرائيلي المتربع على سدة الحكم، والرافض لجوهر العملية السياسية السلمية، لاسيما رفضه إقامة دولة فلسطين على حدود 1967 والقدس الشرقية عاصمة لهذه الدولة، حيث يرى اليمين الإسرائيلي بأن القدس الموحدة هي العاصمة الأبدية لدولة إسرائيل، وذلك يتعارض مع الموقف الفرنسي الذي لا يعترف –حتّى اليوم– بالسيطرة الإسرائيلية على القدس الشرقية، ويتعامل معها كأراضٍ محتلة تماماً.

2.1 مشكلة الدراسة

حاولت فرنسا –بوصفها دولة كبرى، وعضواً دائماً في مجلس الأمن الدولي– أن تتمايز بموقفها السياسي تجاه الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، لاسيما بعد توقيع اتفاق أوسلو عام 1993، وعملت بكل جهودها لتلعب دوراً في تقريب وجهات نظر الطرفين المتصارعين، خاصة وأنها ترتبط بعلاقة إيجابية مع الطَّرفين. لذا بادرت فرنسا بطرح العديد من المبادرات السياسية لإنهاء الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، لكنّها لَم تنجح؛ بسبب رفض الطرف الإسرائيلي لمواقف فرنسا ورؤاها القائمة على الشرعية الدولية، والرباعية الدولية، ومواقف الاتحاد الأوروبي الموحدة، دون أن يلغي ذلك موقف فرنسا المتمايز نسبيا عن جميع أقرانه في أوروبا، رغم القواسم المشتركة التي تجمع بين مواقفهم تجاه العملية السلمية الفلسطينية – الإسرائيلية، حيث قامت فرنسا بالدعوة لمؤتمر دولي في شهر أيار 2017 لإحياء عملية السلام في الشرق الأوسط، خاصة وأنها ترى بأنه لا يوجد حل آخر للصراع الدائر في المنطقة منذ عقود، إلا من خلال إقامة دولتين: فلسطينية وإسرائيلية تعيشان جنباً الى جنب، وهنا تكمن مشكلة الدراسة والتي يمكن تلخصيها في التساؤل الرئيس التالي:

ما موقف الإدارات الفرنسية تجاه الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني في الفترة ما بين (1993–2018)؟

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هي التوجهات الفرنسية تجاه الصراع الإسرائيلي الفلسطيني؟
2- ما هي الرؤية الفرنسية لحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني؟
3- ما أثر التغيرات السياسية في مؤسسة الرئاسة تجاه الصراع الإسرائيلي الفلسطيني؟
4- ما محددات صنع القرار السياسي الفرنسي تجاه القضية الفلسطينية؟

3.1 أهداف الدراسة

ستحقق هذه الدراسة مجموعة من الأهداف، ارتباطا بتساؤلاتها التي ذكرناها سابقا، وهذه الأهداف هي:

1- التعرف على تطور مواقف الإدارات الفرنسية المختلفة من القضية الفلسطينية.
2- التعرف على موقف فرنسا الحقيقي من عملية الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني.
3- توضيح دور مؤسسة الرئاسة الفرنسية في صنع القرار، ومعرفة المؤثرات الداخلية في صنع القرار السياسي الفرنسي.
4- معرفة كيف انعكس التطور في العلاقات الفلسطينية – الفرنسية على الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي.
5- معرفة أنواع الدعم السياسي والاقتصادي والثقافي الفرنسي للشعب الفلسطيني وتأثيرها على عملية الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني.
6- تقديم نتائج شاملة حول سياسة فرنسا ومواقفها تجاه الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، وتقديم المقترحات والتوصيات التي تفيد إنهاء الصراع التاريخي بين الطرفين.
7- محاولة استشراف المواقف المستقبلية الفرنسية من الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني.

4.1 أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في حداثة موضوعها وجدّته، لاسيما وأنها تتناول موضوعاً مهماً متعلقاً بمواقف دولة كبرى (فرنسا) تجاه الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني خلال ربع قرن من الزمن (1993-2018). وستضيف هذه الدراسة معلومات ومعارف جديدة للمكتبتين الفلسطينية والعربية، خاصة وأنها ستعتمد على الكثير من المراجع الفرنسية، وثائق ودراسات وأبحاث ومقالات، عالجت الموقف الفرنسي من القضية الفلسطينية منذ نشأتها، إضافة إلى أنها ستعود نسبيا الى الجذور

التاريخية لاهتمامات فرنسا بالمنطقة العربية بشكل عام، وفلسطين بشكل خاص، بوصفها الدولة التي تحتضن المواقع المقدسة التي تهتم بها فرنسا تاريخيا.

وتنبع أهمية الدراسة كونها تفيد راسمي السياسات وصناع القرار الفلسطيني، وربما العربي، حيث ستوضح لهم حقيقة الموقف الفرنسي من الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني وبداياته، وذلك يسمح للطرف الفلسطيني والعربي بتحديد سياساته تجاه هذه الدولة المهمة على المستويين الإقليمي والدولي. كما تفيد هذه الدراسة المؤسسات الفلسطينية التي تعنى بالسياسة الخارجية، سواء دائرة العلاقات السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية، أم وزارة الخارجية والمغتربين التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية. إضافة إلى أنها مفيدة لمراكز الأبحاث والدراسات التي تهتم بالمواقف الفرنسية تجاه القضية الفلسطينية وعملية الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني.

وتتبدى ايضاً أهمية هذه الدراسة في كونها ستعكس المواقف والسياسات الحقيقية لفرنسا، وأهمية تلك السياسة بانعكاساتها وتأثيرها على المستويين الأوروبي والدولي كونها دولة عظمى ونووية، وعضواً دائماً في مجلس الأمن الدولي، وعضواً مؤسساً في حلف الأطلس، فضلاً عن كونها عضواً مؤسساً للأمم المتحدة، وهي دولة ذات تأثير في المنطقة والعالم بحكم مساعداتها الاقتصادية والثقافية للعديد من دول العالم وشعوبه، والشعب الفلسطيني يقع ضمن هذه الشعوب خاصة بعد توقيع اتفاق أوسلو عام 1993. وفي معرفتنا لحقيقة الموقف الفرنسي تجاه الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، سيساعد في رسم سياسة فلسطينية واقعية للتعامل مع فرنسا بهدف التأثير على مواقفها إيجابا بما يخدم المشروع الوطني الفلسطيني، وأهدافه الحقيقية في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وذلك ما تتمسك به دولة فرنسا حتى هذا التاريخ، خاصة وأن أهمية هذه الدراسة تنبع من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وتحويلها إلى سياسة رسمية فلسطينية.

5.1 فرضية الدراسة

تقوم هذه الدراسة على فرضية أن العلاقات الفلسطينية – الفرنسية قد اتخذت منحىً إيجابياً خلال السنوات الماضية، لاسيما تلك السنوات التي تبحثها الدراسة. كما تنطلق من افتراض أن العلاقات الفرنسية – الإسرائيلية تؤثر بشكل مباشر على العلاقات الفلسطينية – الفرنسية، إضافة إلى أنها تنطلق من فرضية أن الخلفية الحزبية للرئيس الفرنسي تؤثر على مواقفه وسياساته الخارجية، وتتحدد العلاقة الفرنسية – الفلسطينية ارتباطا بالحزب الذي يحكم في فرنسا ورؤيته ومواقفه تجاه عملية الصراع الدائرة منذ عقود، وموقفه من العملية السلمية الفلسطينية – الإسرائيلية، على أساس أن فرنسا دولة كبرى تتمسك بالشرعية الدولية وقرارتها في معالجة القضايا التي تؤثر على السلام والأمن الدوليين.

6.1 حدود الدراسة ومبرراتها

تغطي هذه الدراسة بالتحليل والتفسير والتنبؤ والنقد السياسات والمواقف الفرنسية تجاه الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني خلال الفترة الممتدة ما بين 1993–2018، وتعالج بالوصف والتحليل العملية السلمية ومواقف فرنسا المعلنة من هذه العملية خلال الفترة المذكورة بما يشمل تغير الرؤساء والأحزاب الحاكمة في فرنسا، خاصة وأن الرؤساء في فرنسا يلعبون دورا مهما في صياغة العلاقات بين الدول، كما أنهم هم الذين يحددون مواقف فرنسا من القضايا السياسية في العالم، لاسيما وأن الرئيس الفرنسي هو المسؤول الأول عن السياسة الخارجية لبلاده. وتقع القضية الفلسطينية، وعملية الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني في صلب القضايا الرئيسية التي تهم فرنسا والعالم؛ لما لها من تأثير على استقرار منطقة الشرق الأوسط، كونها الأغنى بالنفط ومناطق نفوذ وأسواق للمنتجات الفرنسية الذي لايزال موضع الاهتمام الرئيس بالنسبة للآلة الصناعية العالمية، ولا يمكن أن يستغني عنه العالم؛ لعجزه عن إيجاد البديل الملائم والكافي لإنشاء صناعته، ومن ثمَّ تهتم فرنسا بهذا الصراع؛ كونه يؤثر بشكل مباشر على مصالحها الوطنية العليا، لاسيما –أيضا–وأن فرنسا تلعب دورا مهما في تحديد السياسات الأوروبية تجاه الصراع، الأمر الذي يستدعي الدراسة والبحث؛ لما فيه مصلحة الشعب الفلسطيني واكتساب أنصار دوليين لقضيته العادلة.

7.1 منهجية الدراسة وأساليبها البحثية

تقع هذه الدراسة في إطار العلاقات الدولية، والسياسات الدولية الإقليمية، وهي نوع من الدراسات التي تتشعب وتترابط موضوعاتها ما بين الماضي والحاضر والمستقبل، لذا سيعتمد الباحث في تناوله لموضوع بحثه على المنهج العلمي النقدي، سواء في تناوله لتاريخ اهتمام فرنسا بالمنطقة بشكل عام، وفلسطين بشكل خاص، ووصف وتحليل العلاقات الفرنسية – الفلسطينية والإسرائيلية، أم في توضيح كيفية صنع القرار السياسي الفرنسي، حتى يسمح للباحث استشراف مستقبل الموقف الفرنسي من الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. لذا سيعتمد الباحث في هذه الدراسة على أساليب بحثية عديدة؛ لتتكامل مع بعضها في منهجية بحثية علمية تراعي شروط المنهج العلمي وقواعده في البحث القادر على تحقيق أهداف الدراسة:

مناهج الدراسة:

1- **المنهج التاريخي:** وهو المنهج الذي سيعتمد عليه الباحث في سير نمو السياسات الفرنسية تجاه المنطقة العربية تاريخيا، ومعرفة اهتمامات فرنسا بكل من المنطقة العربية وفلسطين، إضافة إلى استخدام هذا المنهج العلمي لتناول تاريخ العلاقات الفرنسية – الفلسطينية، وكذلك تاريخ العلاقات الفرنسية – الإسرائيلية، كون إسرائيل هي الطرف الثاني من الصراع، خاصة وأن هذه العلاقات الأخيرة أكثر عمقا في التاريخ من علاقات فرنسا بفلسطين الحديثة، رغم اهتمامات فرنسا بفلسطين التاريخية والمقدسات الدينية فيها منذ قرون سبقت، لذلك سيعتمد الباحث على هذا المنهج لمعرفة تاريخ فرنسا في المنطقة بشكل عام، وعلاقاتها مع الدول، ومن ضمنها فلسطين بشكل خاص، سيما وأن لفرنسا خبرة تاريخية تسبق الفترة الزمنية التي يتناولها الباحث (شنيورة، 2010، ص20).

2- **المنهج الوصفي التحليلي:** وهو المنهج الذي يساهم في التعرف على الظاهرة المدروسة، ووضعها في الإطار العلمي الصحيح، وتفسير جميع الظروف المحيطة بها بعد وصفها بشكل علمي دقيق، حتى يتسنى للباحث الوصول الى نتائج علمية تسمح له بتقديم المقترحات والتوصيات التي تنسجم مع أهداف بحثه، وبما يفيد مجتمعه وراسمي سياساته وصانعي قرارته، لاسيما وأن هذه الدراسة موجهة إليهم بشكل رئيس.

3- **منهج صنع القرار:** وهو منهج علمي لدراسة السياسة، خاصة وأن هذا المنهج العلمي ينظر الى النظام السياسي على أنَّهُ (ميكانيزم) لصنع القرارات؛ لأن عملية صنع القرار هي وظيفة تعرفها كل النظم السياسية، سواء كانت بسيطة أم مركبة، تقليدية أم حديثة، ديمقراطية أم غير ديمقراطية (صحيفة المدينة، 2015). ويكمن الهدف من استخدام هذا المنهج في التعرف على طريقة صنع القرار السياسي في فرنسا وكيفية اتخاذه، والمراحل التي يمر بها صناعة هذا القرار، ومدى تأثير الحزب الذي ينتمي إليه الرئيس على طريقة صنع القرار، ومدى تأثيره على طبيعة وجوهر العلاقات بين هذه الدولة العظمى وباقي دول العالم ومن ضمنها فلسطين. وبحكم أهمية هذا المنهج العلمي، أصبح الكثيرون يتحدثون عن نظرية صنع القرار في السياسات الخارجية، وهو عبارة عن الدراسة المتخصصة والشاملة لمختلف العناصر التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند تحليل سياسة معيّنة، سواء بشكل عام أم في لحظة معينة، لاسيما وأنها تركز على جانب جزئي من النظام السياسي ككل، وبالتحديد على وحدات معينة خاصة باتخاذ القرار (الموسوعة الجزائرية، 2017).

4- **منهج البحث الاستشرافي:** ويسمى منهج البحث المستقبلي، الذي يقوم على ربط الماضي بالحاضر ليخرج منهما برؤية استشرافية مستقبلية، خاصة وأنه منهج علمي يقوم على بناء عدد من مشاهد التطور المستقبلي، والمشهد هو: مجموعة من التنبؤات المشروطة التي تنطلق من السؤال: "**ماذا..لو**"، أي ماذا يمكن أن يحدث لو تحققت شروط عديدة. كما أن المشهد هو: تصور ذهني وفكري لمجموعة من الحالات المتوقعة أو الممكنة لمسيرة ظاهرة ما، وهو ليس تعبيرا عن رغبة مؤلفة، وإنما وصف لمسار محتمل بقطع النظر عن رغبتنا فيه، أي أن الاستشراف هو دراسة لحالات احتمالية يمكن أن تتحقق وفق شروط معينة، وتبرز مؤشرات معينة دالة على تحقق هذه الشروط التي تحول الاحتمال الى واقع ملموس (المصري، 2011، ص60).

تساهم المناهج البحثية العلمية المذكورة أعلاه، والتي سيعتمد عليها الباحث كمنهجية علمية لتحقيق أهداف دراسته، لاسيما وأنها ستسمح للباحث التعمق في دراسة السياق التاريخي للمواقف الفرنسية تجاه عملية الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، وكذلك العربي – الإسرائيلي، كما سيتم تناول العلاقات الفرنسية – الإسرائيلية ومدى تأثيرها على الموقف الفرنسي من القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، خاصة وأن الموقف الفرنسي الحالي يقوم على إسناد ودعم الشرعية الدولية التي تتبنى التسوية السياسية القائمة على خيار الدولتين لشعبين، وترفض الاعتراف بضم إسرائيل للقدس الشرقية، كما ترفض القرار الأمريكي الذي اعترف بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل. كما ستتيح المنهجية المتبعة في هذا البحث إمكانية استشراف تطور الموقف الفرنسي من عملية الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني مستقبلاً.

8.1 الدراسات السابقة

بعد الاطلاع على المكتبة العربية والفلسطينية، بأن هناك ندرة إلى حد ما في الدراسات التي تتناول الموقف الفرنسي تجاه الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، حيث تتسم غالبية الدراسات بتناولها للموقف الفرنسي في سياق المواقف العامة للاتحاد الأوروبي، دون أن تلحظ خصوصيات السياسة الفرنسية ومواقفها تجاه الصراع ارتباطا بمصالحها القومية العليا، لاسيما وأنها الدولة الاستعمارية الأولى مع بريطانيا التي احتلت العديد من الدول العربية واستعمرتها. لذا سأقوم في هذا العنوان بتناول كل ما وقعت عليه يدي من دراسات سابقة، عربية وأجنبية، حتى يتسنى لي معرفة ما تناولته هذه الدراسات، مقارنة مع ما سنتناول في دراستي، وفيما تتمايز عن بعضها بعضاً – وما الجديد الذي سأقدمه في هذا البحث العلمي.

أولاً: الدراسات العربية:

1- دراسة: اسامة رياض الشوا بعنوان: **الموقف الفرنسي تجاه السلطة الفلسطينية: 1994-2006،** المنشورة في غزة عام 2016.

هدفت هذه الدراسة الى معرفة الموقف الفرنسي، والسياسة الخارجية الفرنسية تجاه القضية الفلسطينية بعد عام 1967 ولغاية 1993، وكذلك معرفة السياسة التي اتبعتها فرنسا تجاه السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني بعد توقيع اتفاق أوسلو، وبشكل خاص منذ ولاية الرئيس فرنسوا ميتران 1994 لغاية ولاية الرئيس جاك شيراك الثانية عام 2002. كما تناولت الدراسة مؤسسات صنع القرار وفقا للدستور الفرنسي، وتأثير المؤسسات غير الرسمية مثل: الأحزاب السياسية، واللوبيات، والجبهات، ومراكز القوى، على صنع القرار والمحددات الداخلية والخارجية التي تساهم في رسم السياسات الفرنسية الخارجية وصناعة القرار الناتجة عن هذه السياسات.

وتتناول -أيضاً- هذه الدراسة المتغيرات الإقليمية والدولية التي أسست لعملية السلام العربية - الإسرائيلية، والفلسطينية - الإسرائيلية منذ مؤتمر مدريد عام 1991، مرورا باتفاق أوسلو حتى نهاية عام 2006. وتوقفت الدراسة أمام الدعم الفرنسي للعملية السياسة السلمية، ودعم فرنسا للشراكة الأورومتوسطية، مستخدمة الأسلوب التاريخي، وأسلوب تحليل النظم، وأسلوب ونظرية صنع القرار لملاءمة هذه الأساليب البحثية مع جوهر الموضوع المدروس والأهداف التي سعت الدراسة إلى تحقيقها، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تطوراً ايجابياً في الموقف الفرنسي تجاه القضية الفلسطينية، إضافة إلى رغبة فرنسا في لعب دور رئيسٍ في العملية السياسية ينسجم مع تأثيرها الإقليمي والدولي.

2- دراسة: مركز الزيتونة بعنوان: **تقدير استراتيجي: آفاق المبادرة الفرنسية الصادرة عام 2016.**

وهدفت هذه الدراسة إلى تناول المبادرة الفرنسية التي قدمها وزير الخارجية في حزيران 2016 خلال جولته في المنطقة لاستئناف المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية، إلا أن هذه المبادرة تم رفضها من حكومة اليمين الإسرائيلي برئاسة بنيامين نتنياهو، بعكس الترحيب الفلسطيني بها، لاسيما وأنها أكدت على ضرورة العودة إلى حدود عام 1967، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على هذه الأراضي التي وجب على إسرائيل الانسحاب منها، بما فيها القدس الشرقية العاصمة الفلسطينية، كما حددت المبادرة سقفاً زمنياً للتفاوض لإنجاز الانسحاب الإسرائيلي وتحقيق الحرية والاستقلال للشعب الفلسطيني خلال عامين كحد اقصى، على أن ترعى عملية المفاوضات مجموعة

دعم دولية تشمل دولا عربية، والاتحاد الأوروبي، والدول الأعضاء دائمة العضوية في مجلس الأمن مع الأمم المتحدة. وقام مركز الدراسات الذي أصدر هذه الدراسة بتوضيح الأسباب التي أدت إلى فشل المبادرة الفرنسية رغم تمسك فرنسا بها حتى هذه اللحظة، ودعا الى مؤتمر دولي على أساسها، وقد تم المؤتمر بدون حضور إسرائيل التي رفضت المشاركة عام 2018.

3- دراسة: ماهر فتحي شنيورة بعنوان: **الموقف الفرنسي من تطور القضية الفلسطينية (في عهد ساركوزي)** المنشور في غزة عام 2010.

وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة الموقف الفرنسي عن القضية الفلسطينية في عهد الرئيس ساركوزي، لاسيما وأن فرنسا تمثل ثقلاً عالمياً استراتيجياً، وتلعب دورا كبيرا على مستوى الساحة الدولية والإقليمية، كما أنها دولة ذات علاقات تاريخية مع دول الشرق الأوسط التي ارتبطت بها من خلال سياستها الاستعمارية في القرون السابقة. ويعود سبب هذه الدراسة إلى طبيعة التغير الذي أحدثه الرئيس ساركوزي على السياسة الفرنسية تجاه عملية الصراع العربي – الإسرائيلي، حيث اتخذت فرنسا في كثير من الأحيان مواقف مساندة لإسرائيل، ومحايدة في أغلب الأحيان، وذلك يعكس ما كان سائدا في السياسة والمواقف الفرنسية إبّان حكم الرؤساء الفرنسيين السابقين مثل: ديغول وميتران وجاك شيراك، لاسيما وأن الأخير كان مناصرا للعرب وصديقا للشعب الفلسطيني وداعما لقضيته العادلة.

وتوصلت الدراسة إلى أن فرنسا قد لعبت دورا داعما لعملية التسوية السياسية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، رغم هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على مسيرة المفاوضات. وطغت المساعدات المالية لفرنسا ودول الاتحاد الأوروبي بشكل عام على دورها السياسي، الذي ظل محدودا ومهمشا نزولا عند رغبة الطرف الإسرائيلي، الذي يرى في الموقف الفرنسي انحيازا للطرف الفلسطيني. كما عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تحجيم التأثير والدور الأوروبي؛ لتحتفظ لنفسها بدور الراعي الوحيد لعملية السلام؛ خوفا على مصالحها الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، لاسيما وأنَّ الانحياز إلى إسرائيل والحفاظ عليها بوصفها قوة إقليمية متفوقة على جيرانها تمثل مصلحة إستراتيجية أمريكية.

وفي مثل هذه الأجواء تسلم الرئيس ساركوزي رئاسة الدولة الفرنسية، ولم يغير من استراتيجيات السياسة الفرنسة بقدر ما عمل على تغيير المنهج الفرنسي في ممارسة السياسة الخارجية، وذلك ما تحقق فعلا في حالة السياسة الفرنسية تجاه القضية الفلسطينية في عهد ساركوزي، دون التقليل من الاهتمام الفرنسي بمنطقة الشرق الأوسط بشكل عام، والصراع الإسرائيلي – الفلسطيني بشكل

خاص. وكان هدف تغيير المنهج الفرنسي في عهد الرئيس ساركوزي تعظيم تأثير الدور الفرنسي في المنطقة دون التصادم مع الموقف الامريكي في عهد الجمهوريين، حيث بدأ يبرز الموقف الفرنسي وتأثيره حين تسلم الرئاسة الامريكية باراك أوباما الديمقراطي.

واستخدم الباحث لتحقيق أهداف الدراسة عدداً من الأساليب البحثية، منها: الأسلوب التاريخي وأسلوب صنع القرار، حيث تناول من خلال الأسلوب الأول، تطور التاريخ الدبلوماسي الفرنسي في المنطقة، وذلك على أساس أن للعلاقات الدولية في صورها ونماذجها المعاصرة جذوراً وامتدادات تاريخية. واستخدم الأسلوب الثاني، لتحليل كل العوامل والمؤثرات التي تحيط بصانعي القرارات في السياسة الخارجية الفرنسية، سواء العوامل والمحددات الداخلية أم الخارجية، لاسيما وأن السياسة تعني –في النهاية– سلسلة من صنع القرارات التي تتخذها المؤسسات، ومن ضمنها الدول، وذلك ما يتيح للباحث معرفة كيفية صنع القرار واتخاذ المواقف الفرنسية تجاه القضية الفلسطينية في عهد الرئيس ساركوزي.

4– دراسة: جورج ثروت فهمي بعنوان: **السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الوطن العربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق: دراسة للموقف الفرنسي إزاء حالات العراق– لبنان– سوريا، 2007.**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة محددات السياسة الخارجية الفرنسية في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، وبعض من الدول العربية بشكل خاص، وكيف حاولت فرنسا أن تلعب دوراً مميزاً في المنطقة، خاصة وأنها متمسكة بلعب دور محوري من خلال سياستها الخارجية والابتعاد عن محور السياسة الأمريكية. وأكدت الدراسة بأن السياسة الخارجية الفرنسية اتبعت منهج البعد الجماعي الأوروبي لمواجهة التدخل والهيمنة الأمريكية على الشرق الأوسط، دون قدرتها معا على إزاحة الموقف والتأثير الأمريكي؛ ما دفعهما لتبادل الأدوار مع الولايات المتحدة الأمريكية.

5– دراسة فادية محمود مصطفى بعنوان: **تطور السياسة الأوروبية تجاه المنطقة العربية: القضايا والمسار والمحددات (1945–1991)**، الصادرة عام 2005.

هدفت هذه الدراسة إلى تناول السياسة الأوروبية تجاه المنطقة العربية، والاهتمام الفرنسي بقضية الصراع في الشرق الأوسط دون التوقف تفصيلاً أمام القضية الفلسطينية، غير أنها وضحت من خلال منظور تاريخي الدور الفرنسي في المنطقة العربية، وخلصت الدراسة إلى أن الدور الفرنسي لم يبرز على ساحة الصراع العربي – الإسرائيلي إلا بعد حرب حزيران 1967. واتبعت السياسة الفرنسية أسلوب المناورات تَعبيراً عن رغبة الدولة الفرنسية في لعب دور على مسرح أحداث

الشرق الأوسط، وأكدت الباحثة بأن هذه المناورات الفرنسية كانت محكومة دوماً بالدورين الأمريكي والسوفيتي، وبقيت السياسة الفرنسية على هذا الحال حتى عام 1973، حيث رأت السياسة الفرنسية بعد هذه الحرب بأنه لا يمكن إغفال القضية الفلسطينية، واعتبرت أن سياساتها تجاه الشرق الأوسط ذات أولوية في سياساتها الخارجية حتى اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية عام 1974.

6- دراسة: مروان البرغوثي بعنوان: **العلاقات الفرنسية- الفلسطينية: 1967-1997، الصادرة عام 1999.**

هدفت هذه الدراسة إلى تناول العلاقات الفرنسية – الفلسطينية، وموقف هذه الدولة الأوروبية من القضية الفلسطينية، وتوصلت الدراسة إلى أن الموقف الفرنسي بدأ يأخذ منحنى إيجابياً تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي، والإسرائيلي – الفلسطيني بعد عام 1962، ارتباطاً بعدة عوامل، أهمها تصفية الاستعمار الفرنسي للجزائر، وتطور الموقف الفرنسي الإيجابي وبشكل ملحوظ بعد حرب حزيران 1967. واستمر الموقف الفرنسي بالتطور الإيجابي لصالح الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة حتى أصبح يساهم في 20% من مجموع المساعدات المالية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي للسلطة الفلسطينية، لاسيما وأنها تقدم منح وهبات ومساعدات مالية سنوياً إلى دول وشعوب العالم تصل إلى أكثر من 50 بليون فرنك فرنسي.

واعتمدت دراسة البرغوثي على منهجية دراسية تحليلية تقوم على الوقائع وتعتمدها أساساً في تفسير حقائق الأمور، لذلك استفاد الباحث من الأسلوب التاريخي، وأسلوب المقابلات الشخصية والمباشرة مع عدد من المعنيين بموضوع الدراسة، وتوصل الباحث إلى أن الموقف الفرنسي تجاه القضية الفلسطينية قد تغير ببطء من السلبي إلى الإيجابي، وأصبحت من الدول التي تؤيد الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وتدعم إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية من خلال عملية المفاوضات المباشرة الفلسطينية – الإسرائيلية، مع استمرار دعمها المالي والتنموي للشعب الفلسطيني من خلال السلطة الوطنية بعد تأسيسها عام 1994.

7- دراسة: إدريس أحمدي بعنوان: **السياسات والتوجهات الاستراتيجية في الدبلوماسية الفرنسية في الشرق الأدنى والأوسط خلال أول حكم فرنسوا متيران:** الصادرة عام 1995.

أكد الباحث في هذه الدراسة على وجود اضطرابات كبرى في الشرق الأوسط منذ عام 1982. وحاول معرفة إذا ما كانت فرنسا قادرة أن تلعب دوراً مهماً في هذه المنطقة من أجل التوصل إلى تسوية هذه النزاعات. ولذلك ركز الباحث على المبادئ التي تقوم عليها سياسة الرئيس ميتران

وصعوبة تنفيذها، ما استدعى أن تكيف فرنسا دبلوماسيتها وسياستها الخارجية مع القوى العظمى في العالم حتى يستطيع الرئيس الفرنسي ميتران من إيجاد مكانة دولية لسياسة دولته الخارجية، الأمر الذي يستدعى الاستمرار في تغيير السياسة الخارجية الفرنسية استناداً إلى طابعها الديغولي.

8- دراسة: محمد خالد الأزعر بعنوان: **الجماعة الأوروبية والقضية الفلسطينية**، الصادرة عام 1995.

تناولت هذه الدراسة تطور موقف الدول الأوربية تجاه القضية الفلسطينية منذ عام 1948 حتى عام 1989، وبينت كيف تطور هذا الموقف، وسبب هذا التطور المرتبط بتطور مصالح الدول الأوروبية، وخاصة فرنسا، لاسيما وأن الاهتمام الفرنسي بالمنطقة العربية هو السبب في إحداث تغيير في الموقف الأوروبي، حيث ساهمت فرنسا في دفع الاتحاد الأوروبي لتبني موقف موحد من القضايا العربية، والقضية الفلسطينية، كما قدمت عدة مبادرات من أجل تسوية الصراع العربي- الإسرائيلي، والإسرائيلي – الفلسطيني، ومن هذه المبادرات مشاورات الأربعة الكبار، الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي دون الصين، وذلك بهدف إيجاد تسوية سلمية للصراع الدائر في منطقة الشرق الأوسط منذ عقود ماضية، وهدف فرنسا من ذلك لعب دور محوري في قضايا المنطقة العربية وجوهرها القضية الفلسطينية للحفاظ على مصالحها القومية، ومصالح الدول الأوروبية في منطقة الشرق الأوسط والدول العربية.

9- دراسة: الحسان بوقنطار بعنوان: **السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام 1967**، الصادرة عام 1987.

تناولت هذه الدراسة تحليل طبيعة العلاقات الفرنسية – العربية، والمصالح التقليدية الفرنسية مع دول المغرب العربي، كما ناقشت دور فرنسا في الصراع العربي- الإسرائيلي، والإسرائيلي – الفلسطيني، موضحاً كيف نسجت فرنسا علاقاتها مع الدول العربية بما يحافظ على مصالحها القومية الاستراتيجية، وتحافظ كذلك على قوتها الاقتصادية، بشكل يضمن لها وجودها في المنقطة العربية، خاصة في ظل الصراع بين القوتين العظميين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وعرض إمكانيات أوروبا الموحدة والمتأرجحة بين التبعية والاستقلال للمظلة الأمريكية، حيث لا يوجد استراتيجية أوروبية موحدة لمواجهة الهيمنة الأمريكية والتصدي لها، بما يحافظ على مصالحها الحيوية في منطقة الشرق الأوسط، وبما يؤهلها للعب دور سياسي نشط وفعال انسجاماً مع ثقلها الاقتصادي العالمي. وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، مارست فرنسا سياسة متوازنة إلى حد ما، بما يحافظ على حقوق الشعب الفلسطيني ويدعم في الوقت نفسه وجود دولة إسرائيل، وساندت في سياساتها عملية المفاوضات الثنائية بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، على أرضية عودة إسرائيل إلى حدود ما قبل الرابع من حزيران 1967.

10- دراسة: أحمد سعيد نوفل بعنوان: **العلاقات الفرنسية – العربية من خلال موقف فرنسا من العناصر الأساسية للقضية الفلسطينية**، الصادرة عام 1984.

تناولت هذه الدراسة العلاقات الفرنسية بالدول العربية خاصة في زمن التنافس الاستعماري بين فرنسا وبريطانيا في المنطقة العربية، كما تناولت تاريخ فرنسا وقيام الجمهورية الخامسة مع تولي الجنرال شارل ديغول رئاسة الجمهورية الفرنسية، كما تناولت العلاقات الفرنسية، الإسرائيلية، العسكرية والأمنية قبل حرب 1967. كما تناول الباحث السياسة الخارجية الفرنسية بعد عام 1967، وكيف تغيرت مصالحها التي كانت أساس مواقف السياسة تجاه الصراع في المنطقة، خاصة عندما حاولت لعب دور الوسيط النزيه بين طرفي الصراع بهدف الحفاظ على مصالحها مع الجانين العربي والإسرائيلي، خاصة مصالحها في النفط العربي الذي يُعدُّ على قدر كبير من الأهمية بالنسبة لفرنسا، كما تناول الباحث بالوصف والتحليل عمق العلاقات الفرنسية – العربية، استناداّ لخبرة الدولة الفرنسية الاستعمارية بالمنطقة العربية، دون أن يتجاهل الباحث تأثير الدور والسياسة الأمريكية على السياسة الفرنسية تجاه المنطقة والصراع العربي – الإسرائيلي، والإسرائيلي – الفلسطيني، وعدم قدرة فرنسا على الخروج من العباءة السياسية الأمريكية. وحاولت فرنسا أن تلعب دوراً سياسياً في إنهاء الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، خاصة بعدما اتخذت موقفاً مؤيداً للحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال الوطني على أساس الشرعية الدولية.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

وسيتناول الباحث في هذا القسم الدراسات الأجنبية ذات العلاقة بموضوع بحثه، لا سيما تلك الدراسات المرتبطة بالموقف الفرنسي تجاه الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، ومن هذه الدراسات المهمة ما يلي:

1- دراسة: الدبلوماسية الفرنسية (France Diplomatie) بعنوان: **العلاقات الثنائية بين إسرائيل وفرنسا**، الصادرة عام 2018.

تناولت هذه الدراسة العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية والثقافية العلمية بين فرنسا وإسرائيل، خاصة وأن دولة فرنسا من أوائل الدول التي وقفت مع إسرائيل في جميع المجالات، لاسيما في المجال العسكري منذ تأسيسها عام 1948 حتى عام 1967، حينما انتقل الدور الفرنسي إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي أخذت تمارس الدور الفرنسي في دعم دولة إسرائيل وبشكل غير محدود، حينما تحولت إلى حليفتها الاستراتيجية في المنطقة. كما تناولت هذه الدراسة عملية

التعاون الاقتصادي والتجاري بين فرنسا وإسرائيل، مؤكدة أن هناك ما يقارب 20% من سكان إسرائيل يتحدثون اللغة الفرنسية، إلى جانب وجود جالية يهودية قوية ومؤثرة في فرنسا.

2- دراسة: الدبلوماسية الفرنسية (France Diplomatie) بعنوان: **إسرائيل/ فلسطين: 9 أشياء لفهم موقف فرنسا من الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني**، الصادرة عام 2018.

تناولت هذه الدراسة الأشياء التي توضح موقف فرنسا تجاه الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، لاسيما وأن فرنسا تعترف بحق إسرائيل في الوجود، والعيش بسلام وأمن واستقرار مع دول المحيط، وحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة الديمقراطية، وتعايش الدولتين معاً بأمن وسلام، ومؤكدة على أن القدس عاصمة لكلا الطرفين المتصارعين، ولا يحق لأحد منهما التفرد بها أو الهيمنة والسيطرة عليها دون الآخر، وعليه فإنّها ترفض الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة موحدة لدولة إسرائيل. كما تناولت الدراسة المحاولات الفرنسية الجادة للعب دور نشط وفعال لتقريب وجهات النظر بين الطرفين المتصارعين، ودعت إلى مؤتمر دولي استناداً إلى مبادرة وزير خارجيتها عام 2016، لاستئناف عملية المفاوضات السلمية بسقف زمني لا يتجاوز العامين، على أن يتمخض عنها قيام دولة فلسطينية مستقلة وكاملة السيادة بعاصمتها القدس الشرقية.

3- دراسة: آلان غريش بعنوان: **ديغول وإسرائيل.. إعجاب ثم رفض احتلال 1967**، الصادرة عام 2017.

استعرض فيها طبيعة العلاقات الفرنسية – الإسرائيلية قبل عام 1967. وكيف تغير الموقف الفرنسي على لسان رئيسها الجنرال شارك ديغول بعد العدوان الإسرائيلي، لاسيما وأن الرئيس الفرنسي قد حذر الإسرائيليين من عواقب عدوانهم على مصر والدول العربية المحيطة بفلسطين قبيل الحرب بوقت قليلة، وعبر ديغول عن إدانته الواضحة لإسرائيل مع إقراره بحقها في الوجود، وطرح مبادرة تقوم على انسحاب إسرائيل إلى حدود ما قبل الرابع من حزيران عام 1967، وترسيم الحدود بين دول المنطقة، وضمان أمنها من خلال وجود قوات عسكرية تابعة للأمم المتحدة، تضمن العيش بسلام لكل دول المنطقة، وضمان حق الملاحة في خليج العقبة وقناة السويس المصرية، الأمر الذي أسس لاحقاً لصدور قرار (242) عن مجلس الأمن الدولي.

4- دراسة دينس سيفرت بعنوان: **إسرائيل – فلسطين: شغف فرنسي في مرآة الصراع الإسرائيلي – العربي**، الصادرة عام 2004.

تناول فيها الباحث كيف أصبح الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، بعد عام 1967، مصدراً للتوتر داخل المجتمع الفرنسي نفسه، حيث العنصرية ومعاداة السامية، والاشتباكات الطائفية تغذي أزمة لا نهاية لها في الشرق الأوسط، وحاول المؤلف أن يحلل العلاقات المضطربة بين فرنسا وإسرائيل، بوصفها أكثر من مسألة سياسة خارجية، معتبراً بأن الشرق الأوسط هو مرآة المجتمع الفرنسي والسكان الذين يعيشون فيه. وتناول الباحث كيف تطور الموقف الفرنسي تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي، موضحاً بأن الاشتراكيين الفرنسيين يظلون على علاقة وطيدة بإسرائيل، في حين أن الشيوعيين وقوى اليسار بشكل عام، والقوى المناهضة للعولمة كافة، تدعم القضية الفلسطينية، ويدعمون الجمهوريين الفرنسيين في مواقفهم المتوازنة من عملية الصراع في المنطقة.

واستعرض الباحث كيف تم حظر بيع الأسلحة لإسرائيل دون أن يسري ذلك على قطع الغيار لطائرات الميراج الفرنسية المباعة لإسرائيل قبل عدوانها عام 1967، حتى توقفت مبيعات الأسلحة الفرنسية لإسرائيل في يناير 1969 على أثر الغارة الإسرائيلية على مطار بيروت، وتدمير أسطول الطيران المدني اللبناني. وتناول الباحث كيف تحول الرأي الفرنسي الى معادٍ لسياسة ديغول تجاه إسرائيل باستثناء الشيوعيين الفرنسيين اللذين دعموا مواقفه السياسية، خاصة وأن الصحافة الفرنسية أخذت تغذي الحقد والكراهية للعرب، ووصفتهم بأنهم "متخمون بالحشيش ومغيبون بالأفيون"، و"الطامعون في الثروات الجديدة للشعب العبري"، وأشار الباحث إلى بعض الصحف الفرنسية التي أشارت إلى كيفية طرد الشعب الفلسطيني من أرضه، وكيف استباح الصهاينة أرض فلسطين وشعبها، حيث تم تهجير ما يقارب مليون عربي فلسطيني، إضافة إلى رفض إسرائيل تنفيذ قرار 194 الخاص بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وتعويضهم عن خسارتهم المادية والمعنوية، وهي الأسباب الحقيقية التي تقف وراء العدوان الإسرائيلي ضد الدول العربية عام 1967.

ووضح الكاتب، كيف تمسك ديغول بمواقفه الناقدة لإسرائيل رغماً عن كل الظروف الصعبة، والضغوط السياسية التي مورست عليه، وبقي مصراً على موقفه بضرورة عودة إسرائيل عن احتلالها، والعودة بقواتها إلى خطوط ما قبل الرابع من حزيران لعام 1967. وأخذت فرنسا تأخذ بعين الاعتبار العامل الفلسطيني وأهميته في عملية الصراع العربي – الإسرائيلي، حيث أسس الرئيس ديغول، لسياسة فرنسية جديدة تجاه الصراع أكثر توزاناً وعدم انحياز لأي طرف.

تعقيب على الدراسات السابقة:

تناولت غالبية الدراسات السابقة العلاقات الفرنسية – العربية، أو العلاقات الفرنسية – الإسرائيلية، من خلال رصد وتحليل السياسة الخارجية الفرنسية، وعلاقة فرنسا بالمنطقة العربية في زمن كانت دولة استعمارية تتنافس مع بريطانيا لاحتلال دول المنطقة وفرض سيطرتها ونفوذها الكولونيالي عليها، بهدف استغلال ثرواتها ومواردها الطبيعية والبشرية، وبقي الأمر كذلك حتى أنهت فرنسا استعمارها للمنطقة حينما استقلت الجزائر عام 1962، حيث بدأت بعدها تلتفت فرنسا للمنطقة العربية بعين أخرى، حريصة على مصالحها القومية، لاسيما حصتها من نفط المنطقة العربية. كما بينت الدراسات السابقة كيف دعمت فرنسا دولة إسرائيل بعد تحفظها على الاعتراف بها عام 1948، وكيف تحولت فرنسا إلى الحليف والداعم الأول لدولة إسرائيل حتى عام 1967، حينما أخذت السياسة الخارجية الفرنسية تتغير ببطء لصالح الطرف العربي، ولاحقاً تعاطفت مع الطرف الفلسطيني، الذي فتحت معه علاقات مباشرة عام 1974.

وتناولت الدراسات السابقة أيضاً السياسة الفرنسية في سياق تناول السياسة الخارجية الأوروبية تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي، والإسرائيلي – الفلسطيني، وأحياناً موقف فرنسا تجاه هذا الصراع الدامي، باستثناء دراسة البرغوثي التي تناولت السياسة الفرنسية بشكل مباشر، حين تناولت العلاقات الفلسطينية – الفرنسية خلال ثلاثين عاماً، إضافة إلى دراستين هما: دراسة أسامة الشوا، التي تناولت الموقف الفرنسي من القضية الفلسطينية (1994–2006)، ودراسة ماهر شنيورة التي تناولت الموقف الفرنسي من تطور القضية الفلسطينية في عهد ساركوزي، في حين أن دراستي الحالية، ستركز على موقف فرنسا من الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، خلال ربع قرن تقريباً، بحيث تشمل هذه المرحلة أكثر من رئيس فرنسي، لترى مدى ترابط السياسة الفرنسية مع بعضها بعضاً؛ كونها تعكس سياسة دولة ذات مؤسسات رغم تغير الأشخاص الرؤساء، أو الأحزاب التي تحكم، سواء الاشتراكيين أم الجمهوريين، كما تتميز دراستنا عن الدراسات الأخرى، في كونها ستركز على الصراع نفسه، وموقف فرنسا ومبادراتها النشطة لإيجاد حل سياسي تسووي يساهم في استئناف المفاوضات السلمية، ليس إلى ما لا نهاية، بل حددت سقفها بعامين كأقصى حد. لذا ستحاول هذه الدراسة معرفة الأسباب والدوافع التي تحرك الموقف الفرنسي وآليات صنع القرار في هذه الدولة المؤسساتية العظمى، العضو الدائم في مجلس الأمن الدولي.

الفصل الثاني

موقف فرنسا من الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني (1948-1993)

مقدمة:

اتسم الموقف الفرنسي تجاه الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني بالتغير البطيء نسبيا، حيث كان في بدايات الصراع منحازاً تماماً لصالح الطرف الإسرائيلي، وأخذت فرنسا في دعم دولة إسرائيل بعد أن اعترفت بها مع بداية عام 1949، فقدمت لها الكثير من الدعم وفي كافة المجالات والميادين، لاسيما على المستويين الأمني والعسكري، بحيث كانت الدولة المعنية بتسليح الجيش الإسرائيلي، وكانت شبه الدولة الوحيدة المعنية بتسليح إسرائيل وتقويتها على جيرانها العرب الذين كانوا يخوضون المعارك التحررية ضد البعد الاستعماري الفرنسي، لاسيما وأنها كانت تستعمر العديد من الدول العربية، وبشكل خاص استعمارها للجزائر لما يزيد عن مائة وثلاثين عاماً متتالية (1830-1962). وظل موقفها من العرب مرتبطا تماما بموقفهم من احتلال فرنسا للجزائر، حيث عمد العرب إلى دعم اشقائهم الجزائريين في حربهم التحررية من الاستعمار الفرنسي.

وبقى الموقف الفرنسي تجاه الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني منحازا لصالح إسرائيل حتى حرب عام 1967، حينما عبرت فرنسا (الديغولية) عن إدانتها الشديدة للاحتلال الإسرائيلي، وأخذت تنظر بعين العطف إلى العرب وقضاياهم، خاصة قضية الشعب الفلسطيني وتنادي بحقه في تقرير المصير بعد حرب أكتوبر عام 1973، ودعمت مشاركة ياسر عرفات في الأمم المتحدة عام 1974، وافتتحت مكتبا إعلاميا لمنظمة التحرير الفلسطينية في العام نفسه، وأخذت تتعامل مع المنظمة بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وتنادي بضرورة أن يكون لهذا

الشعب دولته المستقلة على أرضه. وأخذ الموقف الفرنسي في التطور الإيجابي نحو القضية الفلسطينية مجسدا ذلك في دعمه للتسوية السياسية، ومن ثم دعمه لاتفاق أوسلو الموقع بين الطرفين الإسرائيلي – الفلسطيني في الحديقة الخلفية للبيت الأبيض الأمريكي في 13 سبتمبر 1993. كما دعمت فرنسا السلطة الوطنية الفلسطينية سياسيا واقتصاديا وثقافيا، ودربت الكثير من كوادرها على كيفية إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، حيث لم تعترف فرنسا باحتلال إسرائيل للقدس، وأبقت على سفارتها في تل ابيب. لذا في هذا الفصل سأتناول كيف تطور الموقف الفرنسي من الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، خاصة بعد تأسيس دولة الاحتلال الإسرائيلي عام 1948.

تاريخ العلاقات الفرنسية الفلسطينية:

يعود الاهتمام الفرنسي بفلسطين إلى بدايات حملاتها الصليبية، حيث بدأت حملتها الأولى عام 1096. بينما تمثل الوجود الفرنسي في فلسطين نتيجة حملتها الصليبية الثانية التي قادها نابليون بونبرت على مصر وفلسطين (1798–1801)، حيث نجح في احتلال مصر، ومنها قام باحتلال عدد من المدن الفلسطينية مثل: غزة ويافا، حتى تمت هزيمة جيش الامبراطور الفرنسي على أبواب عكا؛ ما أدى إلى فشل الحملة الاستعمارية الفرنسية على منطقة الشرق العربي، لاسيما فلسطين (البرغوثي، 1999، ص22).

وشكلت حملة نابليون على مصر وفلسطين منعطفا تاريخيا في تاريخ العلاقات الفرنسية – العربية، وهي من أكبر المحاولات التي عملت فرنسا من خلالها على تركيز نفوذها وإحكام سيطرتها على المنطقة العربية (بوقنطار، 1987، ص84). وعمل امبراطور فرنسا بكل جهوده لاحتلال عكا، معتبرا أن استعماره لفلسطين أحد أهم الطرق التجارية الدولية في تلك المرحلة التاريخية، الأمر الذي يفسر محاولاته المتعددة لتجنيد اليهود لمصلحة حملته الاستعمارية على مصر وفلسطين، حيث يُعدُّ الامبراطور الفرنسي بونابرت أول زعيم عالمي يدعو إلى إقامة دولة يهودية في فلسطين، حينما أصدر إعلانه الشهير في 1799/4/20، الذي دعا فيه "جميع يهود آسيا وأفريقيا للانضواء تحت لوائه من أجل إعادة تأسيس أورشليم القديمة " (يعقوب، 1987، ص62). وذلك حتى يكسب ولاءهم ودعمهم لحملته الاستعمارية ضد العرب.

وخاطب نابليون يهود العالم قائلا: " أيها الاسرائيليون، أيها الشعب الفريد الذين لم تستطع قوى الفتح والطغيان أن تسلبهم اسمهم ووجودهم القومي، وإن كانت سلبتهم أرض الأجداد فقط.. إن فرنسا تقدم لكم إرث إسرائيل في هذا الوقت بالذات وعلى عكس جميع التوقعات. يا ورثة فلسطين الشرعيين،

إن الأمة التي لا تتاجر بالرجال والأوطان تدعوكم للاستيلاء على إرثكم، بل تدعوكم لأخذ ما تم فتحه والاحتفاظ به بضمانها وتأييدها ضد كل الأعداء" (الكيلاني، 1977، ص24). وكل ذلك بهدف كسب اليهود واستغلال امكانياتهم على المستوى العالمي، لاسيما المالي، في خدمة المشروع الاستعماري الفرنسي، خاصة وأن دعوة نابليون لا تمثل قناعة لديه بقومية اليهود أو مصلحتهم، بل هي مصلحة فرنسية تماماً تقوم على توظيف اليهود واستخدامهم لتحقيق مصالح فرنسا وإنجاح حملته الاستعمارية ضد المنطقة العربية.

واستنادا الى الحقائق التاريخية، يكون نابليون بونابرت أول من دعا إلى إقامة دولة يهودية على أرض فلسطين، وجاءت دعوته قبل تأسيس الحركة الصهيونية العالمية بما يزيد عن مائة عام، وقبل إعلان بلفور بأكثر من مائة وخمسة عشر عاما، وقد جاءت هذه الدعوة الفرنسية طمعا في مساعدة اليهود لنابليون في حملته لغزو الشرق وتحطيم النفوذ البريطاني الذي نافس الفرنسيين في المنطقة والعالم، خاصة وأن الركيزة الأولى في السياسة الفرنسية هي مصلحة هذه الدعوة الاستعمارية أولا وقبل كل شيء، علما بأن دعوته لإقامة الدولة اليهودية في فلسطين قد باءت بالفشل الذريع بعد هزيمته أمام أسوار عكا العملاقة؛ ما اضطره لتغيير خطته تجاه اليهود بعد عودته إلى مصر، بل وأخذ منهم (لاحقاً) موقفاً عدائياً لعدم تعاونهم مع فرنسا في تحقيق طموحاتها الاستعمارية (البرغوثي، 1991، ص23).

ومن هنا فإنَّ الاهتمام الفرنسي بفلسطين يعود الى أكثر من ألف عام مضت، ويعود هذا الاهتمام – بجانب العديد من الأسباب الأخرى المتجسّدة في طموحاتهم الاستعمارية– إلى تعلق الشعب الفرنسي بالأراضي المقدسة، حيث ولد وعاش المسيح عليه السلام، خاصة وأن فرنسا كانت تَعُدُّ نفسها في ذلك الزمان بنت الكنيسة البكر. وعملت فرنسا من خلال ملوكها المتعددين مع القادة العرب والعثمانيين لضمان حمايتها للأماكن المقدسة في فلسطين والتي تجسدت في توقيع اتفاقية الامتيازات بين سليمان القانوني وفرنسوا الأول ملك فرنسا عام 1535، وقد شاركت فرنسا بفعالية كبيرة في الحملات الصليبية المختلفة على فلسطين، وكانت حملة نابليون تجسيدا لهذه الفعالية الصليبية التي فشلت على أبواب عكا، دون أن تتخلى فرنسا عن حلمها الاستعماري في المنطقة العربية، حيث احتلت الجزائر عام 1830، والمغرب عام 1912، وقبلها تونس عام 1882، كما عادت الى لبنان نتيجة الأحداث الطائفية بين عامي (1840–1860)، وحصلت من خلال تدخلها المباشر في الصراع الطائفي على حق حماية المسيحيين في لبنان من الدولة العثمانية التي كانت تحكم العالم العربي حينذاك (بوقنطار، 1987، ص84).

واستمرت فرنسا تعمل جاهدة للحفاظ على نفوذها في المنطقة العربية حتى بعد الحرب العالمية الأولى وما قبلها، وذلك يمكن تفسيره من خلال صراعها الحاد مع بريطانيا حول تقسيم بلاد الشام والعراق والذي تجسد في اتفاقية سايكس – بيكو عام 1916، التي جعلت فلسطين تتمتع بصفة دولية أو "وضع دولي خاص"، بعد أن فشلت فرنسا في إدخال فلسطين ضمن نفوذها، خاصة وأن بريطانيا كانت تسعى للشيء نفسه؛ ما جعلهما يتفقان على وضعها الدولي مبدئيا، حتى نجحت بريطانيا من خلال عملها مع الحركة الصهيونية لإخضاع فلسطين تحت سيطرتها، خاصة بعد أن تعهدت المنظمة الصهيونية العالمية في مؤتمرها الذي عقدته في لندن بتاريخ 1917/2/17، بمعارضة أي حكم ثنائي على فلسطين، أو أي نظام دولي عليها. الأمر الذي مهد عمليا ونظريا لإصدار وعد بلفور لاحقا (الخولي، 1973، ص191).

ترددت فرنسا كثيرا في دعم فكرة أن تكون فلسطين "وطناً قومياً لليهود"؛ خشيةً من أن يُقام هذا الوطن المزعوم صهيونيا او استعماريا في المنطقة التي تخضع لنفوذ فرنسا وثقافتها، التي كانت تحرص فرنسا على نشرها في العالم. ومِنْ ثمَّ فقد تكون إقامة هذا الوطن القومي اليهودي على حساب المصالح الفرنسية لاسيما الدينية المسيحية في فلسطين، والأهم من ذلك خشية فرنسا من تبعية الكيان اليهودي المزمع إقامته لمنافستها في المنطقة وهي بريطانيا، الأمر الذي يهدد مصالحها في المنطقة العربية. ونتيجة لهذه التخوفات الفرنسية، عملت هذه الدولة الاستعمارية على تكثيف اتصالاتها بالحركة الصهيونية بهدف استمالتها إلى جانبها، وقامت الخارجية الفرنسية من خلال مدير عام الوزارة (جولز كامبو)، بتوجيه رسالة إلى ممثل الحركة الصهيونية في فرنسا (سوكولوف)، وعده فيها بدعم فرنسا لفكرة إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، وهو وعد سبق وعد بلفور. وهذا الوعد الفرنسي شجع الاستيطان اليهودي في فلسطين على أساسِ أنَّ الدولتين الاستعماريتين الأقوى في العالم أصبحتا تتنافسان على كسب ود اليهود وحركتهم الصهيونية، ووضعت فرنسا أساساً لتحقيق وعدها ممثلا في الظروف التي تسمح بها الحرب العالمية الأولى لتحقيق وعدها للصهاينة، إضافة إلى طلب فرنسا بضمان استقلال الأماكن المقدسة في فلسطين (الخولي، 1973، ص192)، وبالتالي أصبح الصهاينة أمام وعد فرنسي شبيه في مضمونه بما ستحققه لاحقا، وفي نفس العام من بريطانيا والتي أصدرت في نوفمبر 1917 وعد بلفور، الذي أسس لاحقا لإقامة دولة إسرائيل على الأراضي الفلسطينية، علما بأن الوعد الفرنسي لا يقل خطورة عن الوعد البريطاني (نوفل، 2007، ص30).

ورغم الوعد الفرنسي، إلا أن الحركة الصهيونية قد انحازت إلى بريطانيا، وقامت بدعمها وإسنادها حتى تفرض سيطرتها على فلسطين؛ ما دفع الحكومة البريطانية إلى التخلي عن اتفاقية سايكس –

بيكو في شقها المتعلق بفلسطين، وأصبحت الأخيرة تحت السيطرة والاحتلال البريطاني، بعد أنْ كان متفقاً بينها وبين فرنسا بأن تكون " منطقة دولية "، فقامت بريطانيا بنقض الاتفاقية واحتلت فلسطين في نهاية عام 1917، وبداية العام 1918، حتى اضطرت فرنسا للقبول بالأمر الواقع، ودعمت بداية احتلال بريطانيا، كما دعمت لاحقا انتدابها على فلسطين عام 1922 من خلال عصبة الأمم، من خلال دعمها وتأييدها لقرار الانتداب الدولي، خاصة وأن الحركة الصهيونية التي تدعمها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، اعتقدت بأن التحالف مع بريطانيا أكثر فائدة لها، على أساس أنَّ بريطانيا هي الدولة المنتدبة على فلسطين، ومِنْ ثمَّ فهي الأقدر على تحقيق الأهداف الصهيونية، واقامة " الوطن اليهودي" المنشود، خاصة وأنها صاحبة وعد بلفور الذي تحول مضمونه إلى نصوص قانونية في معاهدة الانتداب التي أقرتها عصبة الأمم المتحدة، وأخذت تدعمها كل دول المنظومة الرأسمالية الطامعة إلى تقسيم العالم وإخضاعه لنفوذها وسيطرتها، لاسيما دول العالم الثالث الذي ما زالت الكثير من دوله تخضع للمنظومة الاستعمارية الأقوى حينذاك ممثلة في بريطانيا وفرنسا.

وافقت فرنسا على انتداب بريطانيا وهي غير راضية عن ذلك تماماً؛ لأنها تطمع فيها، وتتخوف على مصالحها الاستعمارية في المنطقة، كما تتخوف على مصالحها الدينية المسيحية في القدس، التي عملت دوما على حمايتها عبر اتفاقات مع الأتراك، إلا أن انهيار الخلافة العثمانية، وتقاسم الدول الاستعمارية لميراث هذه الخلافة، أدت الى وقف جميع الاتفاقات القائمة مع فرنسا، وعليْهِ فقد أصبحت فرنسا أمام واقع جديد تماما دون أن تتخلى عن أحلامها وطموحتها، الأمر الذي يفسر الموقف الفرنسي لاحقا، حينما انفجرت ثورة الشعب الفلسطيني عام 1936–1939، وتشكلت لجنة دولية لبحث أحداث فلسطين برئاسة بيل، وسميت حينها بـــ "لجنة بيل"، وعرضت هذه اللجنة تقريرها على مجلس عصبة الأمم المتحدة في سبتمبر 1937، وأوصت بتقسيم فلسطين، الأمر الذي أحدث انقساماً بين الدول الأعضاء في العصبة، وتميز الموقف الفرنسي برفضه لما أوصت اللجنة به من تقسيم فلسطين خوفاً من إثارة العرب ضدهم، لاسيما في الدول التي تستعمرها آنذاك، وفي نفس الوقت هو نتيجة لزيادة التنافس بينها وبين بريطانيا شريكتها اللدودة في المنظومة الاستعمارية العالمية، خاصة منافستها على بلاد الشام، والانحياز اليهودي– الصهيوني – البريطاني (البرغوثي، 1991، ص25).

وبعد فشل ثورة الشعب الفلسطيني عام 1939 بالتزامن مع بداية الحرب العالمية الثانية، بقيت القضية الفلسطينية عالقة على أمل تحقيق الوعود التي أطلقتها بريطانيا للعرب والقيادات الفلسطينية، لاسيما ما وعدت به من خلال " الكتاب الأبيض" الذي نقضته وخالفته، حيث عملت بريطانيا على

امتصاص غضب الشعب الفلسطيني واجهاض ثورته حتى تتفرغ لحربها مع التحالف ضد النازية الألمانية والفاشية الإيطالية والعسكرتاريا اليابانية، واستمرت الحرب حتى عام 1944 دون تحريك أي ساكن في القضية الفلسطينية، ومن ثَمَّ بقيت فرنسا مشغولة مع بريطانيا في الحرب العالمية الثانية، التي انتهت بعالم جديد، ثنائي القطبية، ممثلا في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي اللذين انتصرا عمليا في هذه الحرب، وأصبحا قيادة العالم الجديد، وانضمت فرنسا وبريطانيا تحت جناح الولايات المتحدة الأمريكية، ومارست السياسة في ظلها لاسيما وأنها خرجت مدمرة بعد أن احتل الألمان جزءا كبيرا من أراضيها، ومِنْ هُنا فإنّها أصبحت غير قادرة على مواجهة القوى الجديدة التي تقود العالم، كما أنها بحاجة إلى المعونات والمساعدات الأمريكية صاحبة خطة مارشال لإنقاذ أوروبا العجوز، وإعادة بنائها.

وأخذت بريطانيا تحرك الملف الفلسطيني- الاسرائيلي على المستوى العالمي، وطرحت موضوع المسألة الفلسطينية في الأمم المتحدة عام 1947، وتشكلت على أثر ذلك لجنة دولية بقرار من الأمم المتحدة، وانتهت هذه اللجنة بتوصياتها التي تنادي بتقسيم فلسطين الى دولتين أحدهما يهودية والثانية عربية، على ان تبقى القدس عاصمة موحدة للدولتين تحت اشراف دولي. حاولت فرنسا ان تعيق قرار التقسيم، لكنها لم تنجح في ذلك، خاصة وانها خرجت من الحرب العالمية أضعف بكثير مما كانت عليه قبل الحرب لاسيما على المستوى الاقتصادي والعسكري، وبقيت فرنسا مترددة في دعم قرار التقسيم رقم (181) الصادر عن الأمم المتحدة عام 1947، الا انها خضعت في النهاية للضغوط الأمريكية والصهيونية، وصوتت لصالح القرار، خاصة وانها اصبحت خاضعة تماما للهيمنة الامريكية في ظل نظام القطبيين الدولي الجديد، واعتبر رئيس الوزراء الاسرائيلي (موشيه شاريت)، الموقف الفرنسي من التقسيم " بأنه كمن يضربنا بخنجر من الخلف " (بارزهور، 1963، ص87)، وذلك لأن الصهاينة كانوا على قناعة بأن فرنسا هي حليفتهم، ومصالحها تكمن مع الحركة الصهيونية والولايات المتحدة الأمريكية زعيمة وقائدة القطب الرأسمالي العالمي.

وبقي الموقف الفرنسي مترددا تجاه إسرائيل رغم تصويتها لصالح قرار التقسيم، حيث تأخر اعترافها بهذه الدولة التي تم الإعلان عنها في 15مايو1948. وعلقت فرنسا اعترافها بإسرائيل حتى بداية عام 1949، رغم اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وكثير من دول العالم، وربما يعود هذا الموقف الفرنسي إلى أحلامها الاستعمارية وتنافسها مع بريطانيا، وخشية فرنسا على مصالحها في المنطقة العربية، لاسيما وأن الدول العربية والقادة الفلسطينيين أعلنوا رفضهم لقرار التقسيم، إلا أن هذا الموقف الفرنسي لم يدم طويلا، واعترفتْ فرنسا بإسرائيل في يناير 1949، وشاركت فرنسا لاحقا في البيان الثلاثي الشهير الذي صدر عن وزراء خارجية

امريكا وبريطانيا وفرنسا بتاريخ 1950/5/25 في لندن، وتعهدوا فيه بكل وضوح بدعم إسرائيل وحمايتها وتسليحها، وقامت فرنسا بتسليحها بكل ما يلزم، اعتقادا منها بأن ذلك قد يعيدها لمنطقة الشرق الأوسط الذي طردت منه قبل سنوات، إضافة إلى أنها لم تكن قادرة على عزل وإبعاد نفسها عن الولايات المتحدة وبريطانيا، لاسيما في ظل وجود نظام القطبين الدولي. وبالتالي انتقلت فرنسا من موقفها الرافض للتقسيم إلى الموقف المتردد والمتحفظ، إلى الاعتراف بإسرائيل، إلى التكفل بتسليحها، والتحالف الاستراتيجي معها، خاصة بعد ولادة حلف الأطلس (البرغوثي، 1999، ص27).

1.2 الموقف الفرنسي في إدارة الصراع في مجلس الأمن الدولي

انطلقت المحددات الرئيسة للموقف الفرنسي تجاه الصراع على فلسطين وفيها من التنافس الشديد مع بريطانيا، كما اتسم الموقف الفرنسي تجاه فلسطين – منذ مطلع القرن العشرين وحتى اعلان دولة اسرائيل عام 1948– بحالة من التردد والارتباك تحت مؤثرات ضغوط الحركة الصهيونية المتشعبة، والضغط البريطاني، والغزو الألماني لفرنسا، والمذابح النازية والفاشية ضد اليهود، ومقاومة العرب للاستعمار الفرنسي في دول المشرق والمغرب العربي، وتحالفهم مع بريطانيا، إضافة إلى موقف القيادة الفلسطينية آنذاك من موضوع التدويل والتقسيم، والذي اتسم بالرفض الدائم لكل هذه الطروحات التقسيمية والتدويلية، الأمر الذي أثَّرَ على الموقف الفرنسي، وجعلها غير متشبثة بمواقفها الرافضة للتقسيم، كما أنها لم تسع لإقامة الدولة العربية الفلسطينية في الجزء المتبقي من فلسطين وفقا لقرار التقسيم رقم (181) الصادر عن الأمم المتحدة؛ خوفا من أن يكون ذلك ضد الرغبة العربية والفلسطينية؛ مما يؤثر على وجودها في المنطقة العربية، لاسيما وأنها متوجسة أساساً من قيام دولة إسرائيل، التي ترى فيها كيانا تابعا لبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، لذا بقى الموقف الفرنسي مترددا ومرتبكاً حتى بدايات عام 1949، حينما اعترفت بإسرائيل بعد موقفها الرافض لدعم التقسيم، والذي تغير نتيجة الضغط عليها من الصهاينة وحلفائهم البريطانيين والأمريكان.

أسس الاعتراف الفرنسي بدولة إسرائيل، وتبنيها للبيان الثلاثي (الأمريكي – البريطاني – الفرنسي) الصادر في مايو 1950، إلى أن تأخذ العلاقات الفرنسية – الإسرائيلية منحى استراتيجياً جديداً من خلال الدعم الفرنسي اللامحدود لهذه الدولة الاستعمارية الوليدة نتيجة مؤامرة استعمارية دولية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمي، وأصبح التعاون العسكري والأمني بين فرنسا وإسرائيل يفوق كل تعاون دولي، حيث شهدت العلاقات بينهما تطورا شاملا وعميقا خلال

سنوات الخمسينات، بحيث أصبحت فرنسا صديق إسرائيل الأول، وحليفها الأقوى، وساهمت فرنسا في تسليح الجيش الإسرائيلي، وساعدته في كل الميادين وأصبح الأقوى في المنطقة، وزودته بكل أنواع الأسلحة، من مدافع وصواريخ وطائرات... الخ، وأخذت تؤسس برنامجاً نووياً اسرائيلياً خاصاً، وأعطت إسرائيل أسرار الصناعة النووية قبل عام 1967 (بيريس، 1995، ص135). وتم عقد الكثير من صفقات الأسلحة بين الدولتين لصالح إسرائيل، بدءا من الأسلحة الخفيفة والمتوسطة مروراً بالمدفعية والصواريخ حتى الطائرات متعددة الأنواع ذات الانتاج الفرنسي، وشهدت ذروة العلاقات بين البلدين قبل العدوان الثلاثي على مصر، بحيث أصبح الجيش الإسرائيلي فرنسي التسليح بالكامل.

وتم تجسيد هذه العلاقات الاستراتيجية بين الدولتين القديمة (فرنسا) والجديدة (إسرائيل) حينما تحالفوا مع دولة (بريطانيا)، وشنوا حربهم ضد مصر التي تزعمها جمال عبد الناصر والذي قدم كل الدعم الممكن للشعب الجزائري وثورته المسلحة ضد فرنسا؛ مما أسس لتحالف قوي بين فرنسا وإسرائيل لشن عدوانهم على هذه الجمهورية عام 1956 بالتحالف مع بريطانيا، باعتبار أن مصر عبد الناصر هي العدو المشترك لهذه القوى، مستهدفين اسقاط الحكم الناصري في مصر (بيريس، 1995، ص14).

ويدل ما سبق على الانحياز الفرنسي الكامل لصالح دولة إسرائيل في عملية الصراع، ولم تأخذ فرنسا بعين الاعتبار أي عناصر أو عوامل عربية أو فلسطينية، بقدر ما عملت على حماية مصالحها من خلال تحالفها مع إسرائيل وقوى الاستعمار الدولي، واستمرت في دعم دولة إسرائيل بوصفها الدولة التي قد تُؤَمّن لها مصالحها في منطقة الشرق الأوسط، خاصة بعد انتصار الثورة المصرية بقيادة جمال عبد الناصر الذي قام بتأميم قناة السويس، وتحدى بشكل علني إرادة الاستعمار الغربي، ودعم الثورة الجزائرية، والعمل الفدائي الفلسطيني، وأحكم سيطرته تماما على الطريق التجاري الرئيسي بين آسيا وأفريقيا ممثلا في قناة السويس، بعد أن أصبحت القناة نتيجة قرار التأميم مصرية خالصة، فقامت فرنسا بتوقيع بروتوكول العدوان على مصر بتاريخ 24 أكتوبر 1956، وبدأ العدوان الثلاثي على مصر في 29 أكتوبر 1956، وحظيت الحرب الفرنسية البريطانية الإسرائيلية على مصر بدعم كافة القوى والأحزاب السياسية الفرنسية باستثناء الحزب الشيوعي وقوى اليسار الفرنسي، كما أيدت الأغلبية الساحقة في الجمعية الوطنية الفرنسية الحكومة في عدوانها على مصر (الهويدي، 1977، ص59)، خاصة بعد زيارة وزير الخارجية الفرنسي للقاهرة في مارس 1956، ومحاولة إقناعه لعبد الناصر بوقف دعمه للثورة الجزائرية، التي فشل فيها (الوزير الفرنسي)؛ ما أدى إلى رسم سياسة فرنسية قائمة على أنه لا سبيل لتصفية الثورة

الجزائرية إلا بضرب الرئيس عبد الناصر، ولذلك بدأ يتردد في العاصمة باريس شعار " النصر في الجزائر يمر عبر القاهرة " (هويدي، 1977، ص80)، وتحولت فرنسا مع بريطانيا وإسرائيل إلى أعداء العرب الأوائل في العالم، ووصلت العلاقات العربية – الفرنسية في تلك الفترة إلى أدنى مستوياتها، بعكس علاقة فرنسا بإسرائيل التي شهدت تطورا ملحوظا خلال سنوات (1956–1958)، وعرفت بسنوات العصر الذهبي، لا سيما وأن تطور العلاقات العسكرية بينهما قد وصل إلى المستوى النووي، وتم توقيع اتفاق إنشاء مفاعل ديمونا بتكنولوجيا فرنسية، وكوادر بشرية فرنسية، ودعم مالي فرنسي...إلخ، ويؤكد ذلك شمعون بيرس قائلا: " إن مئات العلماء والفنيين الفرنسيين شاركوا في بناء مفاعل ديمونا النووي" (بيريس، 1995، ص153).

أخذت العلاقات العربية – الفرنسية منحى سلبياً جدا على إثر العدوان الثلاثي على مصر، وانقطعت العلاقات العربية – الفرنسية، الأمر الذي خدم إسرائيل وعلاقتها بفرنسا، وأصبحت العلاقات الإسرائيلية – الفرنسية في قمة ذروتها مقابل انقطاع العلاقات العربية – الفرنسية، وبقي الأمر على هذا الحال حتى العام 1958، حيث بدأ " العصر الذهبي الإسرائيلي " بالتوقف بعد عودة الجنرال شارل ديغول لرئاسة الجمهورية الفرنسية، وقيام الجمهورية الخامسة، حيث بدأت مرحلة جديدة في سماتها ودوافعها وظروفها عن السياسات الفرنسية السابقة، وبدأ التحسن التدريجي في العلاقات الفرنسية – العربية، وأعادت فرنسا علاقتها مع مصر عام 1959؛ ما فتح بوابة العرب لفرنسا من جديد، وتحسنت العلاقات العربية – الفرنسية بعد تصفية السياسات الاستعمارية الفرنسية للبلدان العربية، وآخرها دولة الجزائر عام 1962، دون أن يكون هذا التحسن على حساب دولة إسرائيل، حيث تحولت فرنسا في الفترة الممتدة من 1960–1966 إلى المرتبة الثانية بعد ألمانيا الغربية في استهلاك السلع الاستهلاكية من إسرائيل (شبل، 1969، ص61)، إلا أن السياسة الخارجية التي قادها الرئيس ديغول بعد استقلال الجزائر أخذت تميل نحو التوازن أكثر؛ ما أدى إلى تحسن في العلاقات العربية – الفرنسية، حيث تجسدت هذه المواقف الفرنسية الإيجابية نحو العرب وأشقائهم الفلسطينيين في الموقف الفرنسي من العدوان الصهيوني على بقية الأراضي الفلسطينية وأجزاء كبيرة من أراضي الدول العربية المحيطة بفلسطين، لا سيما مصر وسوريا (البرغوثي، 1999، ص7)، وبدأت فرنسا تفكر بالعنصر الفلسطيني بعدما تجاهلته تماما في كل السنوات والعقود الماضية، حيث كانت تتبنى عمليا الرؤية الصهيونية في توطين أبناء الشعب الفلسطيني الذين تم تشريدهم قسرا عام 1948، وضرورة توطينهم في البلاد التي تم تهجيرهم إليها، ودون أن تفكر فرنسا في قرار (194) الصادر عن الأمم المتحدة، وبقى الأمر على حاله حتى عدوان إسرائيل عام 1967، فأخذ الموقف الفرنسي بالتغير لصالح الطرف العربي، والتعاطف النسبي مع الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية المشروعة في العودة والاستقلال.

تبقى هزيمة العرب في 1967 أمام إسرائيل بالسلاح الفرنسي، بالدبابات الفرنسية، وطائرات الميراج الفرنسية ماثلة في ذاكرة العرب ووعيهم، كما بقيت احتفالات الفرنسيين بالانتصار الإسرائيلي على العرب من العام نفسه، تمثل الصورة الحية، والدليل المادي على تعاطف الرأي العام الفرنسي مع إسرائيل، التي لم ير فيها الرأي العام دولة احتلال غاشمة، بقدر ما هي " دولة محاطة بأعدائها العرب "، ومع كل ذلك، مثلت حرب 1967 منعطفاً تاريخياً مهماً في علاقات العرب وإسرائيل مع فرنسا، خاصة بعد أن أدانت الأخيرة العدوان الإسرائيلي، وقامت بدور نشط وفعال في وقف العدوان وإصدار قرار مجلس الأمن الدولي (242)، خاصة في نسخته الفرنسية، التي تدعو بشكل واضح وصريح، دولة الاحتلال الإسرائيلي إلى الانسحاب الكامل والشامل من كافة الأراضي التي احتلتها نتيجة عدوانها، بعكس النص الذي قدمته بريطانيا، والذي يطالب " بالانسحاب من أراض" تم احتلالها في هذا العدوان، ولا يطالب بالانسحاب من كل الأراضي العربية. وقدمت فرنسا العديد من المشاريع السياسية لتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي بشكل سلمي، وذلك ما عبر عنه ديغول في مؤتمر صحفي عقده في قصر الإليزيه، عندما أكد على ضرورة انسحاب إسرائيل إلى خطوط ما قبل الرابع من حزيران 1967، الأمر الذي رفضته دولة الاحتلال الإسرائيلي في مقابل الترحيب العربي بها (الكتاب السنوي، 1969، ص63)، خاصة بعد أن تحدث الرئيس الفرنسي ديغول عن نزعة السيطرة والتوسع لدى اليهود، مؤكداً أن هذه النزعة اليهودية ستُبقي الشرق الأوسط في نزاع دائم لا يتوقف، واصفا اليهود بأنهم "شعب واثق من نفسه ونازع للسيطرة" (تلحمي، 1972، ص80). وبقي الموقف الفرنسي رافضا للاحتلال الإسرائيلي حتى هذه اللحظة.

يعود التغيير الأساسي في الموقف الفرنسي الجديد، وبدء التغير فيه لصالح التوازن النسبي، بعد اعتراف فرنسا باستقلال الجزائر في يونيو 1962، وبذلك بدأت فرنسا تحتل موقعا مميزا ومختلفا عن باقي الدول الأوروبية الغربية التي اعتبرت العرب العدو الدائم، مقابل الصداقة الدائمة مع إسرائيل. وانتهاء قضية الجزائر كانت المؤشر الملموس على بدء التغير في السياسة والمواقف الفرنسية تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي، وتعمقت هذه التغيرات الفرنسية مع بقاء الرئيس ديغول على رأس الحكم، حيث أعلن في حملته الانتخابية الثانية عام 1965، عزمه على أن تتخذ فرنسا سياسة التوازن الدولي؛ معتمدة على استقلالها، ورفض سيطرة أي من القطبين الكبيرين على المسرح الدولي، وذلك يعني رغبة ديغول في الخروج من المظلة السياسية الأمريكية، والتحرر من عباءتها وهيمنتها على فرنسا وأوروبا بشكل عام، على خلاف بريطانيا التي أصبحت تابعا للمصالح الأمريكية. واستمرت فرنسا في محاولاتها للاستقلال بسياستها الخارجية، وفك ارتباطها الميكانيكي مع الولايات المتحدة، دون أن يؤثر ذلك على علاقاتها بكل من إسرائيل ومجموع الدول العربية،

وبقي الأمر كذلك حتى بدأت تبرز بعض التباينات بين إسرائيل وفرنسا عام 1966، دون أن يؤثر ذلك على علاقاتهما الثنائية، حيث شهد هذا العام توقيع العديد من اتفاقيات التعاون الثنائية بين البلدين، رغم موقف القمة العربية الذي أنشأ (م.ت.ف) عام 1964، وأكد على مبدأ التعامل مع الدول الأجنبية استنادا إلى مواقفها من القضية الفلسطينية، وتنفيذا لهذا المبدأ قامت العديد من الدول العربية بقطع علاقاتها مع ألمانيا الغربية بسبب امدادها لإسرائيل بالسلاح والمال، وإقامة علاقات دبلوماسية معها، حيث ردت ألمانيا على الإجراء العربي بزيادة دعمها السياسي والمالي والعسكري لدولة إسرائيل، دون أن تكترث للدول العربية (الهابط، 2010، ص153)، ويمكن تعميم هذا الموقف نسبيا على فرنسا ما قبل عام 1967، حيث انتقل الموقف الفرنسي بعد هذا التاريخ، من الانحياز الكامل لإسرائيل، إلى موقف أكثر توازنا في رؤيته للصراع العربي – الإسرائيلي.

مارست فرنسا سياستها، وأعلنت مواقفها تجاه عملية الصراع انطلاقا من مصالحها القومية العليا، وأخذت بعد تسلم ديغول السلطة في قصر الإليزيه تتجه نحو الاستقلال، مع أن ديغول تجاهل تماما وجود الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية المشروعة، وعبر دوما عن دعمه لدولة إسرائيل، وابتهج كما سِواهُ من الفرنسيين لقيامها على أنقاض الشعب الفلسطيني، حيث اعترف ديغول في مذكراته بأن دولة إسرائيل أقيمت على حساب العرب وأراضيهم، ومع ذلك لا يذكر كلمة واحدة في هذه المذكرات عن الشعب الفلسطيني رغما عن معايشة ديغول لمأساة الشعب الفلسطيني عام 1948، وبقي متمسكا بموقفه المؤيد لدولة إسرائيل وحقها في الوجود والأمن، مع رفضه لتوسعها (البرغوثي، 1999، ص67). كما لم يتأثر ديغول بقرارات القمة العربية فيما يتعلق بفلسطين، أو يعير اهتماماً لتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964، وبقي مستمرا في سياساته الداعمة لإسرائيل، مع الحفاظ على علاقات إيجابية مع الدول العربية، بعد أن انحطت إلى أدنى مستوى بسبب أزمتي الجزائر وقناة السويس، اللتين أغلقتا الأبواب أمام فرنسا في جميع الدول العربية، كما يقول ديغول في مذكراته (ديغول، 1986، ص28)، كما يؤكد ديغول في المذكرات نفسها بأن أحد الأسباب التي أدت إلى انحطاط علاقة فرنسا بالدول العربية يعود إلى دعم دولته لإسرائيل، الذي أعجب ديغول برئيس وزرائها ديفيد بن غوريون، معتبرا أن إسرائيل قد استردت أرضا كانت لليهود سابقاً.

لقد تحول الموقف السياسي الفرنسي بعد عدوان إسرائيل عام 1967، لاسيما وأن الرئيس ديغول كان لديه العلم مسبقا بهذا العدوان، حيث زار وفد إسرائيلي برئاسة وزير الخارجية (أبا إيبان) فرنسا في 24 مايو1967، وفي لقاء مع الرئيس الفرنسي، أكد ديغول للوزير الإسرائيلي بأنه "لو هوجمت إسرائيل فإننا لن نسمح بتدميرها، ولكن إذا بدأتم الهجوم سندين عملكم"، وكرر ديغول نفس

الموقف أمام مجلس الوزراء الفرنسي بتاريخ 2 حزيران 1967، مؤكدا بأن " الدولة التي ستستخدم السلاح أولا لن تحظى بالمساعدة وقد أثارت هذه المواقف الفرنسية عدم ارتياح إسرائيل في مقابل الترحيب العربي بها (البرغوثي، 1999، ص60). وبعد أن علمت فرنسا بنوايا الإسرائيليين العدوانية أبلغتهم بأنها ستحظر عليهم السلاح، بهدف ردع إسرائيل عن عدوانها ضد العرب، إلا أن إسرائيل كانت قد اتخذت قرارها وأخذت بتنفيذه بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي ستصبح بعد عدوان 1967، المصدر الرئيسي للتسليح الإسرائيلي، بل والحليف الأول لإسرائيل في العالم، وبالتالي أدارت إسرائيل ظهرها لفرنسا لصالح علاقاتها مع زعيمة القطب الرأسمالي الولايات المتحدة، إلا أن فرنسا قد رفضت تحقيق أي مكاسب إقليمية عن طريق العدوان المسلح، واقتربت من الموقف السوفييتي والعربي إلى حد ما، رغما عن أن الرأي العام الفرنسي قد دعم العدوان الإسرائيلي بعكس الموقف السياسي الرسمي للدولة برئاسة الجنرال ديغول؛ ما دفع إسرائيل لتوجيه انتقادات حادة لديغول وفرنسا بسبب موقفها غير الداعم للعدوان الصهيوني على بقية الأراضي الفلسطينية والأراضي المصرية والسورية بشكل خاص.

واستنادا للموقف الفرنسي من العدوان الإسرائيلي، لعبت فرنسا دوراً نشطاً وفاعلاً في استصدار قرار (242) الذي يضع أساسا لتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي، مؤكدة على ضرورة انسحاب إسرائيل وعودة قواتها العسكرية إلى حدود ما قبل العدوان، وضمان أمنها وأمن دول المنطقة وسلامتها، وقد رفضت إسرائيل مختلف المشاريع والاقتراحات الفرنسية في حين رحبت الدول العربية بها؛ ما عزز العلاقات العربية – الفرنسية، وأدى إلى فتور في علاقات فرنسا مع إسرائيل، ويبدو أن سبب تحسن العلاقات العربية – الفرنسية يعود إلى تنامي المصالح التجارية الفرنسية مع العرب، وزيادة تأثير العرب دوليا بقيادة جمال عبد الناصر، وزيادة التأثير العربي في منظمات إقليمية ودولية مثل: الوحدة الإفريقية، والعالم الإسلامي، ودول عدم الانحياز، إضافة إلى أن إسرائيل ذهبت نحو الولايات المتحدة الأمريكية تجديدا لسياسة إدارة الظهر الإسرائيلية تجاه فرنسا الديغولية، خاصة وأن غالبية الرأي العام الفرنسي كان قد دعم العدوان الإسرائيلي واحتفل بالنصر الذي حققته هذه الدولة العدوانية ضد الدول العربية.

أخذ الموقف الفرنسي بعد عام 1967 يقترب من الموقف العربي، ويبتعد نسبيا عن السياسات الإسرائيلية العدوانية، خاصة وأن ديغول قد أشار إلى أن احتلال إسرائيل للأراضي العربية سيؤدي إلى تصعيد المقاومة ضدها، كما أن هذا الاحتلال سيصاحبه "اضطهاد وقمع وأحقاد"، وتابعت فرنسا نشاطها السياسي، وبعث الرئيس الفرنسي برسالة إلى رئيس وزراء إسرائيل في شهر سبتمبر 1967، موضحا له بأن انسحاب القوات الإسرائيلية سيؤدي إلى حل يضمن الاعتراف العربي بدولة

إسرائيل، ويكفل حدودها بأمن وسلام، إضافة إلى حدود جيرانها من خلال وساطة عالمية، ويحقق مصيرا عادلا وكريما للاجئين والأقليات، وحرية الملاحة للجميع في خليج العقبة وقناة السويس، مؤكدا استعداد فرنسا لتبني مثل هذا الحل في إطار الأمم المتحدة بشكل مباشر والمشاركة في تنفيذه على المستويين السياسي والعسكري (تلحمي، 1972، ص80). فقامت إسرائيل برفض المقترح الفرنسي، وأفشلت عمليا كل جهود التسوية السياسية ورفضت الوساطة الفرنسية بكل أشكالها، بعكس الجانب المصري الذي رحب دوما بالمواقف والجهود الفرنسية؛ ما أدى إلى اقتراب الموقفين العربي والفرنسي من بعضهما بعضاً أكثر بكثير مما كان عليه الأمر قبل عام 1967، خاصة وأن فرنسا بقيت ترفض العدوان والتوسع الإسرائيلي، وفي الوقت نفسه تؤكد على حقها بالوجود والأمن ورفض الاعتداء عليها، كما استمرت فرنسا في جهودها لإنهاء الصراع العربي – الإسرائيلي عبر المجموعة الدولية وليس المفاوضات المباشرة.

ساهمت هزيمة الدول العربية أمام العدوان الإسرائيلي عام 1967، في تعزيز شرعية العمل الفدائي الفلسطيني المسلح، وبررت موضوعية انطلاقة الثورة الفلسطينية المسلحة التي انفجرت في الفاتح من يناير عام 1965 على أيدي قوات العاصفة التابعة لحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، وبدأ الشعب الفلسطيني يحتضن هذه الظاهرة الوطنية النبيلة، كما التف حولها واحتضنها الشعب الأردني إضافة إلى الشعوب العربية، كما دعمتها الحركة القومية العربية بكافة مكوناتها التحررية، باستثناء الإسلام السياسي العربي ممثلا في الإخوان المسلمين وحلفائهم، كما بدأت مصر عبد الناصر وبعض الدول العربية بدعم الثورة الفلسطينية سياسيا وعسكريا ولوجستيا، خاصة بعد أن حولت الدول العربية هزيمتها إلى نكسة، وراح ضحيتها زعيم منظمة التحرير الفلسطينية أحمد الشقيري الذي تم إجباره على الاستقالة بعد قمة الخرطوم صاحبة (اللآت) الثلاثة: لا للاعتراف بإسرائيل، ولا للتفاوض معها، ولا للصلح معها، وجاء نائب الشقيري محمد يحيى حمودة ليرأس المنظمة بشكل انتقالي، خاصة وأن قوى الثورة المسلحة بدأت بالتفكير بالسيطرة على منظمة التحرير، وكان لها ذلك عام 1968، خاصة بعد معركة الكرامة في الأردن، حين تصدت قوات الثورة للقوات الإسرائيلية الغازية، واشتبكت معها بالتحالف والتنسيق التام مع الجيش الأردني، وحققت نصرا مبينا على القوات الصهيونية وكبدتها الخسائر الفادحة في الأرواح والمعدات، وانسحبت القوات الصهيونية مهزومة وذليلة أمام قوات الثورة والجيش الأردني.

بدأت الثورة الفلسطينية تشق طريقها وسط جماهير الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، وأخذت أصداء انتصارها تصدح بين الشعوب العربية والعالم، وأخذت الدول العربية تحسب حساب الفدائيين الفلسطينيين الذين رفعوا شعار الحرب الشعبية، وحرب العصابات ضد الاحتلال الإسرائيلي،

وأصبحت قوى الثورة عاملا مهما ومؤثرا في عملية الصراع العربي – الإسرائيلي حيث دخل تغير جديد على معادلة الصراع، بحيث أصبح صراعا فلسطينيا – إسرائيليا، الأمر الذي سيكون له انعكاساته على السياسة الفرنسية تجاه الصراع لاحقا، وذلك ما سيتم بحثه في المبحث الثاني.

2.2 الموقف الفرنسي في إدارة الصراع في الاتحاد الأوروبي

أسس العدوان الإسرائيلي على الدول العربية عام 1967 لموقف فرنسي جديد تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي، والإسرائيلي – الفلسطيني، فبعدما أدانت فرنسا العدوان الاسرائيلي، وعملت على إصدار قرار مجلس الأمن الدولي (242) في عام العدوان نفسه، استمرت في سياستها المعادية للعدوان والاحتلال، وأخذت تعزز علاقتها بالدول العربية، وتزيد من اهتمامها بالشرق الأوسط وقضاياه الصراعية، وبدأ الاهتمام الفرنسي بهذه المنطقة، وبالقضية الفلسطينية على وجه الخصوص بعد العدوان لأسباب متعددة مرتبطة بالمصالح الفرنسية مع الدول العربية، الى جانب علاقتها التقليدية مع اسرائيل (الأزعر، 1989، ص199). كما أن العضوية الدائمة لفرنسا في مجلس الأمن الدولي، جعلها تلعب دوراً حيوياً ومهماً على مسرح الأحداث الدولية والشرق أوسطية، سيما وأنها من الدول المعنية مباشرة بالسلم والأمن الدوليين.

وساهم موقف الرئيس ديغول في التأسيس لسياسة خارجية متوازنة تجاه عملية الصراع العربي – الإسرائيلي، والفلسطيني– الإسرائيلي طوال فترة رئاسته التي انتهت باستقالته عام 1969، ليترك إرثا فرنسيا من الصعب التخلي عنه لاحقا من قبل الرؤساء الفرنسيين الذين جاؤوا بعده. وازداد الموقف الفرنسي قربا من القضايا العربية، وجوهرها القضية الفلسطينية بعد حرب الكرامة في مارس 1968، حيث أعلن مندوب فرنسا في الأمم المتحدة قائلا: " إن بلداً مثل فرنسا عرف الاحتلال الأجنبي، وما يلازم هذا الاحتلال من آلام وردود أفعال حتمية، يعرف أنه يجب التمييز بوضوح بين عمليات عسكرية تنفذ عن سابق قصد وتخطط بعناية، وأعمال ناجمة عن أفراد ومجموعة أفراد تحركهم مشاعر واضحة (الباقوري، 1975، ص83). واستمر الموقف الفرنسي في التطور الإيجابي لصالح العرب والشعب الفلسطيني، حيث كتب رئيس صحيفة الأمة (لانسيون) التابعة لحزب ديغول يقول: " هناك صراخ في فرنسا لأن إسرائيل فقدت سلاحاً كانت تحصل عليه من فرنسا. بينما هناك شعب فقد ما هو أثمن من ذلك بكثير، شيء جدير بالدفاع عنه، فقد أرضه، إنه الشعب الفلسطيني الذي بدأ يعي نفسه ووجوده الآن. يا اسرائيل حذار ها هو الخطر ماثل أمامك يقف على أبوابك، إذا لم تتراجعي إنه ولادة أمة (الأمة الفلسطينية) ليست أقل عددا منك (جيروسالم، 1968).

نشطت السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة الشرق الأوسط، لاسيما بعدما قام الطيران الإسرائيلي بتدمير مطار بيروت الدولي بما فيه من طائرات مدنية في 28 ديسمبر 1968؛ ما دفع الرئيس الفرنسي ديغول بمنع شحن أي نوع من قطع الغيار للسلاح الإسرائيلي المستورد من فرنسا، بعدما كان قد اتخذ قراراً بحظر بيع الأسلحة الفرنسية لإسرائيل نتيجة عدوانها عام 1967؛ ما أدى إلى تدهور العلاقات الفرنسية- الإسرائيلية، وتراجعها إلى الأسوأ (معدي، 2011، ص87). ودعمت فرنسا لبنان، والكثير من الدول العربية، وبعد زيارة للوزير الديغولي جيرجورس للشرق الأوسط أوائل عام 1969، صرح لصحيفة لومند الفرنسية قائلا: " بأن المراقب العائد من الشرق الأوسط يلاحظ عاملاً جديداً في المنطقة وهو دخول الفلسطينيين الى مسرح الأحداث، وهم لا يقومون فقط بنشاطات مسلحة مهمة وبشكل جيد، بل يقومون -إيضاً- ببعث أمة جديدة، محاطين بزعماء شبان من الفدائيين وهم يرفضون الانفعال والخطابة، وبرنامجهم تنظيم اللاجئين في الخارج وكذلك السكان في الأراضي المحتلة من قبل إسرائيل. والمقاومة الفلسطينية سترغم إسرائيل في المستقبل القريب على الاعتراف بها، ومن المؤكد أنه في المستقبل، ومن خلال حل سياسي سلمي للفلسطينيين، سيكونون قوة ومعجزة، ومن الصعب تهديدها، ولكنها قوة قادرة على تنوير المنطقة في الشرق الأوسط (لومند، 1969). في حين شبه ديغول نفوذ الفلسطينيين في الدول العربية بنفوذ اليهود في أوروبا، خاصة وأن للفلسطينيين نفوذاً قوياً في دول النفط العربي، كما لهم نفوذ قوي في وسائل الإعلام، لهذا من الضروري ارضاؤهم وإعطاؤهم حقوقهم (نوفل، 1980، ص47).

يمثل التصريح الفرنسي على لسان الوزير الديغولي، والموقف الواضح للرئيس ديغول، البدايات الفعلية لاهتمام فرنسا المباشر بالقضية الفلسطينية، مؤسسة لسياسة أكثر توازناً وموضوعية تجاه عملية الصراع العربي والإسرائيلي – الفلسطيني، لاسيما وأن فرنسا دولة ديمقراطية عريقة، وتلعب المؤسسات دوراً محدداً في رسم سياستها وصنع القرارات فيها، إلا أن الرئاسة الفرنسية هي الأكثر حسماً وتقديرا في رسم السياسات الخارجية، لذلك لعبت القيادات الفرنسية – لاسيما رؤساء الجمهورية المتعاقبين دورا مهما وحاسما في تحديد السياسات الفرنسية تجاه قضايا الصراع العربي – الإسرائيلي، والإسرائيلي – الفلسطيني لاحقاً (شنيورة، 2010، ص18). وتفيد العديد من المصادر بأنه كان هناك اتصالات فلسطينية – إسرائيلية في عهد الرئيس ديغول، حيث تؤكد هذه المصادر بأن هناك اتصالات أجرتها الحكومة الفرنسية مع قيادات من منظمة التحرير الفلسطينية، وحركة (فتح)، حيث استفسر خلالها الرئيس ديغول عن أهداف الفلسطينيين، التي بلورها في إقامة دولة فلسطين الديمقراطية التي يعيش فيها أبناء الشعب الفلسطيني دون تمييز بقطع النظر عن دينهم وطائفتهم، الأمر الذي أثار إعجاب ديغول نفسه، معتبراً بأن الجواب الفلسطيني " منطقي ومعقول" (شنيورة، 2010، ص20). وتبع رؤساء فرنسا بعد الرئيس ديغول المنهج السياسي نفسه تقريبا إزاء

إسرائيل والدول العربية، خاصة بعدما استقال الرئيس ديغول، وخلفه في منصب الرئيس جورج بومبيدو في حزيران 1969، بعد أن كان رئيسا للوزراء في عهد الرئيس ديغول.

يتبدى مما سبق، بأن سياسة الجنرال ديغول تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي، والإسرائيلي – الفلسطيني، قد مثلت تقدما إيجابيا ملحوظا تجاه العرب وقضاياهم العادلة في الصراع مع دولة الاحتلال والعدوان الاسرائيلي، لاسيما بعد عام 1967، كما أن سياسة ديغول قد أفادت فرنسا نفسها، وحافظت على مصالحها في المنطقة، كما أفادت الكفاح العربي والفلسطيني العادل الذي يخوضه ضد دولة الاحتلال الإسرائيلي، مع أن السياسة الفرنسية الديغولية لم تقم على أساس حب العرب أوكره اليهود، وإنما هي سياسة متوازنة تراعي المصالح الفرنسية أولا وقبل كل شيء. لذا جاءت هذه السياسة مؤيدة نسبياً للحقوق العربية في ظل سياسة اوروبية منحازة كليا لإسرائيل، وربما يكون هذا أحد أهم منافع السياسة الفرنسية التي اخترقت المحرمات السياسية الاوروبية، إضافة إلى أن الجنرال ديغول قد اتخذ نهجا جديدا في السياسة الخارجية الفرنسية، واستقلالا نسبيا لهذه السياسة عن نظرائها الأوربيين، ومحاولة للخروج من العباءة السياسية الأمريكية، ورسم سياسة خارجية فرنسية لا تستظل كثيراً وبشكل تبعي للولايات المتحدة الأمريكية، وربما ما زالت تأثيرات هذه السياسة الديغولية هي المتبعة في فرنسا، وإن حدث بعض الاستثناء في الابتعاد عن النهج الديغولي أحياناً، إلا أنها بقيت سارية مع الرئيس " بومبيدو" الذي خلف الجنرال ديغول في رئاسة الجمهورية عام 1969.

راهنت اسرائيل على الرئيس الفرنسي الجديد لكي يُعيد علاقات فرنسا معها إلى ما قبل عام 1967، وساعد في هذه المراهنة نشاط بعض السياسيين الفرنسيين الذين أرادوا إعادة فرنسا لسياسة الأحلاف التي تجعلها تابعة للولايات المتحدة الأمريكية، خاصة في زمن الصراع الدولي بين القطبين، إلا أن منهج ديغول كان قد ترسخ إلى حد ما بحكم توافقه مع الخط التاريخي لفرنسا الذي يرفض التبعية. وبالتالي لم يكن بوسع الرئيس " بومبيدو" إلا أن يمضي في نفس السياسة الديغولية (الشنواني، 1987، ص143)، وفي أول مؤتمر صحفي عقده الرئيس بومبيدو في أكتوبر 1969، أكد التزامه بالخط السياسي الذي رسمه الجنرال ديغول قائلاً: "إن على فرنسا أن تدافع عن مصالحها القومية المعنوية والمادية، وهي مصالح ضخمة فيما يتعلق بحوض البحر المتوسط، وترجع بصفة خاصة إلى العلاقات الودية القديمة التي تربطها بالدول العربية، لهذا كانت سياستنا– ومازالت – قائمة على مناشدة الحكمة أولاً، وعلى بذل المحاولات في سبيل إيجاد تسوية تتيح لإسرائيل الحياة في سلام داخل حدود معترف بها ومضمونة، وفي الوقت نفسه تضمن حلاً للمشاكل الانسانية والسياسية النابعة عن وجود الشعب الفلسطيني وعن حقوقه (الشنواني، 1987، ص143). وهذا الأمر قد صدم اسرائيل وحلفاءها داخل فرنسا وخارجها.

وبالرغم من ذلك الموقف الذي أعلنه الرئيس بومبيدو، لم تستمر السياسة الفرنسية على الخط الديغولي نفسه، فبعد تسلم الرئيس بومبيدو رئاسة الجمهورية بفترة قليلة نسبيا، بدأت السياسة الفرنسية تحيد عن منهج ديغول وسياسته، ولم تعد منسجمة مع ما صرحه الرئيس الفرنسي نفسه حينما أكد على ضرورة ايجاد حل لقضية الشعب الفلسطيني، فقد امتنعت فرنسا في عهد بومبيدو عن التصويت على قرار الجمعية العام رقم (2672– ج) الصادر في 8 ديسمبر 1970، حيث نص القرار، ولأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة، على الاعتراف لشعب فلسطين بالتساوي في الحقوق، وفي حقه بتقرير المصير، والاحترام التام للحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، باعتبار ذلك عنصراً لا غنى عنه في إقامة سلام عادل في الشرق الأوسط. كما صوتت فرنسا ضد قرار الجمعية العامة رقم (2787) الصادر في ديسمبر 1971، والذي أكد على شرعية نضال الشعب الفلسطيني في سبيل تقرير مصيره، وحقه في التحرر من الاستعمار والتسلط والاستعباد الاجنبي، واستمرت فرنسا في الامتناع عن التصويت على معظم القرارات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة، والمؤيدة لحقوق الشعب الفلسطيني، لاسيما حقه في تقرير المصير (تلحمي، 1972، ص81). الأمر الذي يدفعنا للقول بأن السياسة الفرنسية في عهد بومبيدو قد اتسمت بالتذبذب والانتهازية المتعلقة باستمرار الاتزان والتوازن تجاه الصراع العربي– الإسرائيلي، والفلسطيني– الإسرائيلي.

وعادت السياسة الفرنسية مع الرئيس بموبيدو إلى ما قبل ديغول، حيث استأنف إمداد إسرائيل بالسلاح، وقطع الغيار، وتخلى عن الحظر الذي قرره الرئيس ديغول. وبالتالي أصبحت السياسة الفرنسية تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي ميالة الى الطرف الإسرائيلي، وابتعدت كثيرا عن السياسة الديغولية تجاه هذا الصراع الدامي الذي لازال مستمرا دون حل، إلا أن ذلك الانحياز الفرنسي لم يدم طويلا، حيث عاد ليؤكد على ضرورة الحفاظ على تطلعات الشعب الفلسطيني وحقوقه في تقرير المصير، وأخذت السياسة الفرنسية لاحقاً تتعامل مع التطورات والأحداث بشكل جزئي ونسبي حتى نشوب حرب أكتوبر عام 1973. عندما صرح وزير خارجية فرنسا " ميشيل جوبير"، قائلا بأن: فرنسا لا يمكن أن تلوم أُناسا يريدون العودة لديارهم، وأضاف بأنه: إذا كان العرب قد بدأوا الحرب على إسرائيل، فإن تلك المبادرة والمبادأة لا تعتبر عدواناً؛ لأن عودة المرء إلى داره التي طرد منها عنوة لا تعتبر عدواناً غير متوقع. وأكد الوزير الفرنسي موقف بلاده المتمسك بسياستها تجاه الشرق الأوسط والتي حددت فيها الطرف المعتدي في حرب حزيران 1967، ممثلا في دولة اسرائيل، وبالتالي لم يطرأ تغيير على سياسة فرنسا رغم الأحداث الأخيرة في المنطقة العربية، وبالتالي، أعلن الوزير في لقائه مع السفراء العرب المعتمدين لدى باريس في 8 أكتوبر 1973، بأن بلاده لا تزال متمسكة بضرورة تنفيذ قرار (242)، الصادر عن مجلس الأمن، والقاضي بضرورة انسحاب إسرائيل من كل الأراضي التي احتلها في عدوان حزيران

1967 (نصار، 2019، ص25). وبناء عليه، ساهمت فرنسا في صدور قرار مجلس الأمن رقم (338)، مؤكدة على ضرورة تنفيذ قرار (242) وفقاً لمضمونها ونصها الذي قدمته، والقاضي بانسحاب إسرائيل من كل الأراضي التي احتلتها عام 1967 (مصطفى، 1986، ص87).

وقامت فرنسا بفرض حظر على شحنات الأسلحة لأطراف الصراع خلال حرب أكتوبر 1973، كما منعت الطائرات الأمريكية المشتركة في الجسر الجوي من التحليق فوق أراضيها لإمداد إسرائيل بالسلاح، الأمر الذي أعاد الموقف الفرنسي إلى إيجابيته الديغولية، وعاد عليها ايجابا من جهة علاقتها مع الدول العربية، حيث تم استثناء فرنسا وبريطانيا من حظر النفط العربي عام1973، ولم يتوقف النفط العربي عن فرنسا، بل وزاد الأمر إيجابا حينما تدفقت الأموال العربية على فرنسا، وتم توقيع العشرات من الاتفاقيات الفرنسية– العربية، وتعززت العلاقات الاقتصادية الفرنسية مع الدول العربية (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1974، ص48). ومع الأسف، بعد انتهاء الحرب، عادت السياسة الفرنسية تجاه القضية الفلسطينية للتموج والتذبذب، ففي حين صوتت فرنسا إلى جانب القرار الذي دعا رئيس منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، فقد امتنعت عن التصويت على القرار التاريخي رقم (3236)، الصادر عن أعمال الجمعية والقاضي بالإقرار الواضح " بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف"، كما امتنعت فرنسا عن التصويت لصالح الموافقة على قرار الجمعية العامة الذي يمنح منظمة التحرير الفلسطينية عضوية الأمم المتحدة المراقب والدائم (نصار، 2019، ص26).

عملت فرنسا خلال حرب أكتوبر 1973، على استقطاب الدول الأوروبية إلى جانب موقفها، إلا أنها لم تنجح تماماً، حيث انقسمت هذه الدول إلى ثلاثة مواقف، أحدها تمثله فرنسا ومعها بلجيكا وبريطانيا، والثاني مثلته ألمانيا، والتي عبرت عن عدم انحيازها لأي طرف في الحرب، في حين كان الموقف الثالث المؤيد لإسرائيل، ومثلته بشكل رئيس دولة هولندا. ومنعت هذه الأخيرة ومعها الدنمارك أن تتحدث فرنسا باسم المجموعة الأوروبية في الأمم المتحدة، وفي مجلس الأمن (البرصان، 2011، ص589). الأمر الذي دفع فرنسا للمبادرة بدعوة عدد من وزراء خارجية الدول الأوروبية في بروكسل في 6 نوفمبر 1973، وصدر موقف موحد عن هذا الاجتماع، وعُرف باسم " بيان بروكسل" وأسس لاجتماع قمة أوروبا في ديسمبر من العام نفسه، ودعا البيان الختامي الصادر عن القمة إلى ضرورة تنفيذ قرار (242) مع الأخذ بعين الاعتبار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني (بوقنطار، 1987، ص123). وهذه أول مرة يصدر منها موقف أوروبي موحد يذكر بشكل مباشر الشعب الفلسطيني ويؤكد على حقوقه المشروعة، وذلك نتيجة تأثير فرنسا القوي على الدول الأوروبية التي حاولت أن تحفظ لنفسها سياسة مستقلة عن القطبين المتصارعين حينذاك،

رغما عن مواقف بعض الدول الأوربية، وخاصة ألمانيا وهولندا اللتين احتجتا على دعوة وفد يمثل العرب في القمة الأوروبية، وحاولتا بكل جهدهما ألا تخرج القمة الأوروبية بهذا الموقف المؤيد للحقوق العربية والفلسطينية نسبيا (البرغوثي، 1999، ص73).

يبدو ان الموقف الأوروبي الجديد والموحد، قد أخذ بعين الاعتبار حرب أكتوبر ونتائجها، وهي الحرب التي أعادت الاعتبار للعرب، وأظهرت أنهم ليسوا أمة ضعيفة لا حول لها ولا قوة، بل هي أمة لديها إرادة وقدرة على خوض الحروب والانتصار فيها. الأمر الذي أسس لعلاقات أوروبية– عربية جديدة، وفرنسية – عربية نوعية ومتطورة عما كانت عليه قبل هذا التاريخ، خاصة وأن هذا الموقف الأوروبي الناتج عن الجديد الذي شهدته المنطقة من جهة، والضغط والتأثير الفرنسي من جهة أخرى، كان قد تم في أواخر ولاية الرئيس بومبيدو الذي دعا للقمة الأوروبية، وفي هذه المواقف التي اتخذها الرئيس بومبيدو عودة إلى السياسة الديغولية الواضحة، والتي تسعى إلى استقلال فرنسا والدول الأوروبية، والحفاظ على مصالحها قبل كل شيء، الأمر الذي يستدعي ممارسة سياسة متوازنة وموضوعية مستندة إلى الشرعية الدولية، وذلك ما حاول بومبيدو التذكير به دوماً، رغما عن بعض التموجات والتذبذبات التي شابت السياسة الفرنسية تجاه القضية الفلسطينية، خاصة خلال تصويتها ضد بعض قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، الأمر الذي لا ينسجم مع رؤيتها الداعمة لحقوق الشعب الفلسطيني.

ومع انتهاء عام 1973، وبداية العام 1974، أخذت السياسة الفرنسية تتطور ايجابا تجاه الصراع العربي والفلسطيني الإسرائيلي؛ ما دفع الرئيس الفرنسي القادم الى قصر الإليزيه بعد بومبيدو الحفاظ على النهج السياسي الديغولي الفرنسي نفسه، خاصة وأن هذا العام كان قد شهد انتخابات رئاسية فرنسية، ووصل الى الرئاسة الرئيس جيسكار ديستان في مايو 1974. وهو رئيس حزب (الجمهوريين المستقلين). الذي تماثل تاريخيا في سياسته مع الديغوليين، وشارك في الحكومات الفرنسية المتعاقبة منذ تولي الجنرال ديغول حكم فرنسا عام 1958، واستمر مع بومبيدو على التحالف نفسه، علما بأن حزب الجمهوريين المستقلين لم يخفِ تعاطفه مع إسرائيل، لاسيما وأن بعض قياداته ينتمون إلى الديانة اليهودية؛ ما دعا اليهود إلى دعم الرئيس ديستان في الانتخابات الرئاسية (تلحمي، 1974)، وفاز الرئيس ديستان بفضل دعم الديغوليين، وبشكل خاص، الشباب منهم بقيادة جاك شيراك، الذي أصبح رئيسا لفرنسا فيما بعد. وتميزت حقبة الرئيس ديستان (1974–1981) بعدد من المتغيرات الدولية والإقليمية التي حددها البرغوثي كما يلي:

1- انهيار النفوذ الأمريكي في سايغون وبنوم ليه وأنغولا وغيرها، وتصاعد النفوذ السوفيتي في العديد من المناطق الإقليمية في العالم.
2- تزايد أهمية العلاقات الاقتصادية في النظام الدولي لاسيما بعد تفجر أزمة الطاقة إثر حرب أكتوبر 1973.
3- بروز القوة الاقتصادية العربية بامتلاكها للنفط، وزيادة القدرة الاستهلاكية لأسواقهم، ووحدة تحركهم ومواقفهم من القضية الفلسطينية في المحافل الدولية، وفي علاقاتهم مع أوروبا بشكل عام، وفرنسا بشكل خاص.
4- انتزاع الشعب الفلسطيني الاعتراف العربي والدولي بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها ممثلاً شرعياً ووحيداً له، وحصولها على عضو مراقب في الأمم المتحدة بعد الاعتراف العربي الرسمي بها في مؤتمر الرباط عام 1974.
5- عودة فرنسا إلى حظيرة الحلف الأطلسي وتبنيها لسياسة عالمية، ولعبها دور الوسيط بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي.
6- اكتشاف الضعف الاقتصادي لفرنسا بعد أزمة النفط بسبب زيادة أسعارها وتحملها لمليارات الفرنكات الإضافية على إثر هذه الزيادة؛ ما دفعها للبحث عن أسواق جديدة وجدتها في الدول العربية، خاصة دول الخليج العربي التي استفادت من زيادة أسعار النفط.

وانطلاقا من هذه المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية، عززت فرنسا علاقاتها مع الدول العربية خاصة دول الخليج النفطية؛ الأمر الذي انعكس إيجابا على موقف فرنسا من القضية الفلسطينية. وقد ظهر هذا الموقف الفرنسي من خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده الرئيس الفرنسي الجديد، " فاليري جيسكار ديستان " في باريس بتاريخ 1974/10/24، وتناول فيه القضية الفلسطينية بشكل مباشر مؤكدا بأن " العالم أخذ يشعر بعد عام 1974، بأن هناك مشكلة فلسطينية غير مشكلة اللاجئين، وأن الفلسطينيين يؤلفون كيانا حقيقيا، وشعبا مستقلا، وأنه لا فرصة للسلام في الشرق الأوسط بدون حل تلك المشكلة (القضية)، وأن تصويت الأمم المتحدة على الاعتراف بمنظمة التحرير ليس تصويتا في الحقيقة على الاعتراف بحد ذاته بقدر ما هو تثبيت للمنطق السليم، وأنه عندما تجري مناقشة القضية في الأمم المتحدة فمن الطبيعي جدا أن يدلي ممثلو الشعب الفلسطيني برأيهم، وبالتالي... " لا يمكن أن يكون هناك سلام دائم في منطقة الشرق الأدنى إلا إذا كانت القضية الفلسطينية موضع تسوية عادلة، ويجب أن تبدأ تلك التسوية وتنتهي لبلوغ محتوى القرار (242) وتحقيقه، أي أن كلاً من الدول في ذلك القسم من العالم تتمكن من أن تعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها (نصار، 2019، ص ص26-27).

1.2.2. التحرك الفرنسي بعملية الاعتراف بمنظمة التحرير:

وعقد الرئيس الفرنسي هذا المؤتمر الصحفي بعد أن التقى وزير الخارجية الفرنسي (سوفينارج) بالرئيس عرفات في السفارة الفرنسية ببيروت، أثناء زيارة الوزير للدولة اللبنانية، حيث أسس هذا اللقاء المهم لمواقف سياسية فرنسية أكثر إيجابية تجاه القضية الفلسطينية، رغم التحسن الذي طرأ على العلاقات الفرنسية – الإسرائيلية في بداية عهد الرئيس ديستان، حيث علقت صحيفة دافار الإسرائيلية في نهاية شهر سبتمبر 1974 على انتخاب الرئيس ديستان قائلة: " بعد سنة على حرب أكتوبر، تبدو مكانة إسرائيل في فرنسا أفضل مما كانت عليه منذ أن ألغى ديغول المعاهدة غير المكتوبة والتي كانت قائمة بين البلدين في أعقاب حرب حزيران (قضايا إسرائيلية، 1974، ص105). كما شارك في أول حكومة فرنسية تشكلت في عهد الرئيس ديستان أربعة وزراء فرنسيين يهود؛ ما عزز العلاقات الفرنسية– الإسرائيلية بالتماشي مع تطور الموقف الفرنسي إيجابا لصالح الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية العادلة. وبدأت فرنسا تتعامل مع القضية الفلسطينية كعامل مهم في الصراع، وتشدد في مواقفها السياسية المعلنة على ضرورة حل هذه القضية كشرط للسلام العادل، والدائم في الشرق الأوسط من خلال تحقيق الآمال المشروعة للشعب الفلسطيني، وبناء عليه، لم يخل أي بيان سياسي فرنسي منذ عام 1974 حتى عام 1981، نهاية الفترة الرئاسية للرئيس ديستان، من الدعوة لانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة عام 1967، مؤكدة رفضها مبدأ الاستيلاء على الأراضي بالقوة. ثم تطور الموقف الفرنسي تجاه المطالبة الصريحة بإقامة وطن مستقل بالشعب الفلسطيني، وحق هذا الشعب في وطن على أرضه التاريخية (البرغوثي، 1999، ص79).

استمرت فرنسا في تأييد حق الشعب الفلسطيني، وصوتت في مجلس الأمن الدولي في يناير 1976 لصالح مشروع قرار يعترف بحق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره، وحقه أيضا في إقامة دولة مستقلة، إلا أن المشروع قد تم إجهاضه بالفيتو الأمريكي، ولم يصدر القرار عن مجلس الأمن، دون أن يعني ذلك تغيير الموقف الفرنسي تجاه الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وأخذت فرنسا تدعو وتؤيد تعديل قرار مجلس الأمن الدولي (242)؛ لأنه لا يعترف بالشعب الفلسطيني ويصفهم باللاجئين فقط، وذلك نتيجة تطور الموقف الفرنسي الذي أخذ يتعامل بشكل مباشر مع منظمة التحرير الفلسطينية، خاصة بعد أن سمحت فرنسا بافتتاح مكتب اعلامي لمنظمة التحرير في باريس عام 1975، وبالتالي بدأت فرنسا تدعو إلى إشراك (م.ت.ف) في العملية السلمية، وعززت

اتصالاتها بالقيادة الفلسطينية، مع أنها لم تعترف بمنظمة التحرير ممثلاً شرعيّاً ووحيداً للشعب الفلسطيني بشكل رسمي. وحين افتتاح المكتب الإعلامي الفلسطيني في فرنسا علقت وزارة الخارجية الفرنسية قائلة: إن الحكومة الفرنسية قررت الموافقة على فتح مكتب إعلام وارتباط لمنظمة التحرير بعد أن نالت الاعتراف العربي، وأن فتح هذا المكتب سيسهل الحوار مع المنظمة من أجل حثها على التخلي عن الأفكار المتطرفة، وأن فرنسا لا تعتقد أنه توجد تسوية دائمة وعادلة لهذا الصراع إذا لم يحصل الفلسطينيون على وطن لهم (Le monde, 1975).

2.2.2. إدارة الصراع في لبنان:

شهدت العلاقات الفلسطينية – الفرنسية توتراً بسبب موقف فرنسا من أحداث لبنان عام 1976، الأمر الذي جعل هذه الدولة موضع انتقاد من جهات عربية ممثلة في منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك لأن الرئيس ديستان كان قد أعلن عن نية بلاده بإرسال قوات عسكرية إلى لبنان لحمايته؛ ما دفع منظمة التحرير لأخذ موقف معاد لهذا التوجه الفرنسي، باعتباره دعما مباشرا لحزب الكتائب والطائفة المارونية ضد القوى الوطنية والتقدمية اللبنانية التي تدعمها المنظمة، واعتبرت المنظمة بأن هذا الموقف والتوجه الفرنسي يمثل استجابة وتساوقاً فرنسيّاً تاماً مع السياسة الأمريكية التي تستهدف القضاء على الثورة الفلسطينية. وبعد الاتصالات المكثفة (عربياً وفلسطينياً) مع فرنسا تراجعت باريس عن موقفها، لكنها سرعان ما أرسلت قواتها ضمن القوات الدولية بعد آذار 1978، بعد صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم (425) الداعي إلى انسحاب إسرائيل وإدانتها، وارسال قوات دولية على إثر الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان، فيما عرف بمعركة الليطاني – نسبة إلى نهر الليطاني في جنوب لبنان –، وقد وقعت اشتباكات بين القوات الفرنسية ومجموعات فدائية فلسطينية في جنوب لبنان؛ ما أسفر عن سقوط قتلى في الطرفين بما في ذلك ضابط فرنسي برتبة عقيد؛ ما أثر سلبا على العلاقات الفلسطينية – الفرنسية، رغم سرعة تطويق هذه الأحداث، وتأكيد فرنسا تأييدها لمنظمة التحرير ضد الاعتداءات الإسرائيلية (اللومند، 1978). وعادت العلاقات الفرنسية – الفلسطينية للفتور، وربما للتوتر بعد اعتقالها لأبي داود أحد ضباط الأمن الفلسطيني في بدايات عام 1977، وتم الإفراج عنه بعد أسبوع من اعتقاله نتيجة الضغوط الفلسطينية والعربية والدولية؛ لِذا فقد عادت العلاقات الفلسطينية مع فرنسا أفضل مما كانت عليه أثناء الأزمتين المذكورتين، بل وتطور الموقف الفرنسي ايجابا لصالح الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية العادلة في الحرية والاستقلال.

3.2 فرنسا واتفاقيات كامب ديفيد

أعلن الرئيس المصري محمد أنور السادات استعداده لزيارة إسرائيل من أجل تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط، وإنهاء عهد الحروب العربية – الإسرائيلية، فالتقطت الولايات المتحدة الأمريكية وبعض القوى الإقليمية هذه المبادرة المصرية، ورتبت لزيارة السادات إلى تل أبيب، وفعلا تمت الزيارة في 1977/11/19، وألقى خطابا سياسيا شاملا أمام الكنيست (البرلمان) الإسرائيلي في اليوم الثاني من زيارته. وأسست هذه الزيارة إلى حالة شقاق كبرى في الصف العربي، وصاحبها ردود أفعال كبرى أدت إلى طرد مصر من جامعة الدول العربية، ونقل مقر الأخيرة إلى تونس، كما تحفظت الكثير من الدول الصديقة للشعوب العربية على هذه الزيارة، ومن ضمن هذه الدول الفاعلة كانت فرنسا بقيادة ديستان، خاصة بعد توقيع اتفاقات كامب ديفيد بين إسرائيل ومصر برعاية الرئيس الأمريكي جيمي كارتر، فعبرت فرنسا عن عدم حماسها لهذه الزيارة، كما عبرت عن عدم حماسها، بل وتحفظها على اتفاقات كامب ديفيد في بداية الأمر، حيث عبر رئيس وزراء فرنسا (ريمون بار) في 1977/11/22 عن موقف بلاده قائلا: "لا تعد زيارة السادات إلا مبادرة فردية لم يستشر فيها أحد، ومن ثم سيكون لها عواقب في العالم العربي، بحيث إنه لن يتم إحلال السلام الدائم إلا إذا تم تسوية القضية الجوهرية، شريطة أن يتمكن كل المسؤولين عن الأوضاع في المنطقة مناقشة هذه القضايا فيما بينهم، وفي المقابل: اعتبر (بار) رحلة السادات خطوة نحو الاعتراف بدولة إسرائيل (كرم، 1978، ص257). وأثار الموقف الفرنسي ردود فعل سلبية لدى الأوساط الأمريكية والصهيونية والإسرائيلية؛ ما دفع الرئيس الفرنسي بأن يعلن "بأن مبادرة السادات تخلق مسؤولية تاريخية يحتم علينا ألا نخيب الآمال التي وضعتها "، مؤكدا استعداد فرنسا للمساهمة في الجهود السلمية في الشرق الأوسط، خاصة وأن هذه الزيارة قد وضعت حدا نهائيا للعداء وانعدام الثقة بين البلدين (مصر وإسرائيل)، وتم تأكيد هذا الموقف الفرنسي من مجلس الوزراء في نفس الفترة (كرم، 1978، ص259).

واستمر الموقف الفرنسي في التغير لصالح دعم الزيارة وما نتج عنها، حيث اعتبر الرئيس الفرنسي بأن زيارة السادات تمثل "بادرة شجاعة"، وبناء عليه لا يمكن إيجاد حل عادل لأزمة الشرق الأوسط إلا عن طريق احترام ثلاثة عناصر أساسية هي: جلاء إسرائيل عن الأراضي المحتلة، وقيام وطن فلسطيني، وحدود آمنة معترف بها لجميع دول المنطقة (الموسوعة الفلسطينية، 1990، ص45). وبالتالي ذهب التحفظ الفرنسي على زيارة السادات أدراج الرياح أمام الدعم الأوروبي الكامل لهذه الزيارة، وللسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، وكذلك أمام الانتقادات الحادة التي وجهت إلى فرنسا من قبل القيادة الصهيونية في فرنسا وإسرائيل، لذلك لم يصمد الموقف الفرنسي المتحفظ على

الزيارة وقتا طويلا، وعادت لتؤيد وتدعم هذه الزيارة، وتوج الموقف الفرنسي الجديد بدعم ومساندة اتفاقات كامب ديفيد رغما عن كل الثغرات التي شابت هذه الاتفاقات فيما يتعلق بالحقوق الفلسطينية، إضافة إلى عزل مصر وإخراجها عن الصف العربي، وقامت فرنسا بالاشتراك في قوات حفظ السلام التي انتشرت في سيناء بناء على الاتفاقات التي رعاها الرئيس الأمريكي في كامب ديفيد، وربما أبقت على القليل من تحفظها على الزيارة والمعاهدة، لكنها أعلنت على لسان وزير خارجيتها بأن اتفاقات كامب ديفيد " تعبر عن الرغبة الطيبة تجاه السلام، وأنها تحقق تقدما على هذا الطريق"، مع إشارته إلى أن الوثيقتين الموقعتين بين إسرائيل ومصر تتضمنان العديد من التحفظات، ولكن لا يمكن الحكم النهائي عليها إلا من خلال تطبيقهما (نصار، 2019، ص28).

يبدو أن التحفظ وعدم الحماس الفرنسي لزيارة السادات، وبعدها لاتفاقات كامب ديفيد ينبع من حرص فرنسا على علاقاتها مع الدول العربية التي أعلنت استنكارها ورفضها بالإجماع، كما أن هذه العملية السياسية ممثلة في الزيارة والاتفاقات قد تمت بمعزل عن فرنسا وأوروبا، وألحقت ضررا بالدور الفرنسي والأوربي في الشرق الأوسط، وعززت النفوذ الأمريكي في المنطقة، وهذا يتنافى مع رغبة وطموح فرنسا في الاستقلال عن السياسة الأمريكية، إلا أنها لم تنجح في ذلك نتيجة المواقف الأوربية المؤيدة للسياسة الأمريكية، ولكل الاتفاقات التي وقعت بين الجانبين المصري والإسرائيلي، إلا أن الموقف الفرنسي لاقى ترحيبا فلسطينيا وعربيا مع إدراكهم بصعوبة أن تبقى فرنسا على موقفها المتحفظ وربما الرافض للهيمنة الامريكية، ولكل العملية، لا سيما وأن اتفاقات كامب ديفيد لم تحل كافة قضايا الصراع العربي– الإسرائيلي، وفي القلب منها القضية الفلسطينية، وذلك ما حذرت منه فرنسا بعيد الزيارة، ولاحقا بعد توقيع معاهدة كامب ديفيد، مؤكدة أنه لا حل في الشرق الأوسط دون إشراك كافة الأطراف المعنية بالسلام في الشرق الأوسط بما فيهم ممثلو الشعب الفلسطيني الباحث عن حريته واستقلاله الوطني.

4.2 فرنسا والتوحد الأوروبي تجا السلام في منطقة الشرق الأوسط

عملت فرنسا بكل جهودها للتأثير على سياسات الاتحاد الأوروبي ومواقفه من الصراع العربي – الإسرائيلي وحرصت على توحيد موقف أوروبا، ونجحت في ذلك في قمة البندقية التي عقدت في 1980/6/13، حيث أصدرت القمة بيانا مشتركا حددت فيه أربعة مبادئ أساسية تحكم السياسة والمواقف الأوروبية تجاه المنطقة، تجسدت في التالي (النمس، 1981، ص116):

1– الجلاء عن الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل عام 1967.
2– ضمان حق تقرير المصير للفلسطينيين.

3- ضمان أمن إسرائيل في الوجود.
4- وضع مدينة القدس الخاص، ورفض السياسة الإسرائيلية تجاهها.

وأضاف البيان الذي صدر عن القمة الأوروبية الأهم في تاريخ هذه الدول لجهة سياستها تجاه منطقة الشرق الأوسط، بأنها تؤكد على ضرورة تنفيذ قراري مجلس الأمن الدوليين، (242) و(338)، إلا أنها أبقت على موقفها الذي يرفض الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، مع أنها طالبت بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، كما طالبت بأن تكون المنظمة طرفاً مباشراً في أيٍّ مفاوضات سلمية أسوة بباقي الأطراف. واستمرت فرنسا في تقاربها مع العرب، وقامت ببيع السلاح للعديد من الدول العربية، وحاولت تعويض العرب من خلال بناء مفاعل نووي في العراق مقابل مفاعل ديمونا الإسرائيلي (سلامة، 1981، ص16)، واستمر الرئيس ديستان بتبني الموقف الديغولي من القضايا العربية، وتعداها باحثا عن مصالح فرنسا وتوسيع نفوذها في منطقة الشرق الأوسط، وحظيت فرنسا في تلك المرحلة بدور قيادة التحرك الأوروبي تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي ومن ضمنه القضية الفلسطينية خاصة وأن ما يهم أوروبا هو ضمان تدفق النفط لبلادها بأسعار مناسبة من أجل اقتصاد أوروبي وفرنسي قوي، لذلك لم تجد فرنسا في عهد الرئيس ديستان أفضل من السياسة الديغولية لتمارسها في علاقاتها مع دول العالم والمنطقة؛ ما حسن من موقعها الدولي، واحتفظت بعلاقات قوية مع دول المنطقة، وحسنت صورتها من كونها الدولة المستعمرة سابقا إلى الدولة الصديقة التي تدعم العرب في مواقفهم وسياساتهم وتقوم بتسليحهم، بما في ذلك إقامة المفاعل النووي الذي تم ضربه بالطيران الاسرائيلي عام 1981.

5.2 إدارة الصراع في عهد ديستان

أسست سياسة الرئيس ديستان إلى تقارب عربي –فرنسي وحافظ على منهج ديغول السياسي؛ ما هيأ الأجواء للرئيس فرانسوا ميتران الذي تسلم الرئاسة الفرنسية عام 1981، وهو رئيس الحزب الاشتراكي الفرنسي، الذي تحمس كثيرا لدولة إسرائيل، وقاد العدوان الثلاثي عل مصر عام 1956 وأيد العدوان الإسرائيلي عام 1967، وأدان موقف ديغول الرافض للعدوان، واتسم موقف الاشتراكيين الفرنسيين بالانحياز الكامل لإسرائيل، ولم يعترف بقضية اللاجئين الفلسطينيين كما لم يتطرق للقضية الفلسطينية حتى دخلت الكثير من العناصر اليسارية لعضوية الحزب، وأثرت على سياساته ومواقفه لصالح الطرف العربي والفلسطيني لاحقا، كما ضغط عليه الحزب الشيوعي الفرنسي في بداية السبعينات حينما خاضوا الانتخابات بالتحالف فيما بين الحزبين؛ ما دفع الحزب

الاشتراكي لتغيير موقفه من الصراع العربي – الإسرائيلي، وعبر الحزب عن موقف جديد يدعم من خلاله الحقوق القومية للشعب الفلسطيني، ودعمه لقرار (242)، وباقي قرارات الشرعية الدولية الخاصة بعملية الصراع العربي – الإسرائيلي، وبناء على التطور الحاصل في موقف الحزب الاشتراكي، خاض الانتخابات الرئاسية عام 1981 على أساس المبادئ التالية:

1- الاعتراف المتبادل بين شعوب الشرق الأوسط هو مفتاح السلام العادل والدائم.
2- فرنسا لديها القدرة على المساهمة في إقناع شعوب المنطقة.
3- فرنسا تتمسك إلى أقصى درجة ببقاء دولة إسرائيل وسلامتها ضمن حدود آمنة.
4- تصر فرنسا على أن الاعتراف بالحقوق القومية للفلسطينيين هو عنصر من عناصر السلام، وأن الاعتراف بحق هذا الشعب وبحقوقه القومية يعني اعترافه بحقه في اقامة كيانه الوطني (فرشخ، 1981، ص53).

وأكد الرئيس ميتران، على وجهة نظره حول حقوق الشعب الفلسطيني قائلا: أؤيد قرارات الأمم المتحدة بوجوب انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، وأن الشعب الفلسطيني له الحق بوطن وبإنشاء دولته على أرض هذا الوطن (فرشخ، 1981، ص27). وردد ميتران دوما شعار " شعبان لأرض واحدة"، كما أكد في مقابلة له قبل انتخابه رئيسا للجمهورية بعام واحد، بأنه سينصح إسرائيل بأن توافق على قيام دولة فلسطينية (فرشخ 1981، ص21). وأعلن الرئيس ميتران في ندوة البحر الأبيض المتوسط موقفا واضحا حول الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وذلك في أول سبتمبر 1980، حيث قال لكي يكون هناك سلام في حوض المتوسط لا بد من دولة فلسطينية، ومن الواضح أن إسرائيل مضطرة بقبول دولة فلسطينية، وعلى ذلك يجب التفاوض مع (م.ت.ف) من دون اشتراط الاعتراف المسبق من جانب المنظمة بإسرائيل (خالد، 1981، ص126). وقامت فرنسا برئاسة ميتران بتعزيز علاقاتها مع الدول العربية، وزادت صادراتها العسكرية للدول العربية، لا سيما السعودية والعراق، وكان أول زعيم عربي يزور قصر الإليزيه بعد فوز ميتران بالرئاسة ملك السعودية، كما كانت أول زيارة خارجية للرئيس الفرنسي الجديد الى الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية، إلى جانب دعم فرنسا للعراق في حربها ضد إيران (1980–1988). واستمرت فرنسا في موقفها المؤيد للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، رغما عن صداقة ميتران مع القادة الإسرائيليين، وتجسد الموقف الإيجابي الفرنسي تجاه القضية الفلسطينية عام 1982، في زمن الاجتياح والعدوان الإسرائيلي للبنان بهدف القضاء على الوجود العسكري الفلسطيني، والحركة الوطنية اللبنانية. فكانت ردود الفعل الفرنسية عنيفة وشديدة ضد هذا الغزو الإسرائيلي للبنان، وعملت فرنسا أثناء حصار إسرائيل لبيروت العاصمة على محورين

أساسين الأول: ضمان إنهاء حصار بيروت والمساعدة على إنقاذ لبنان وتأمين خروج مشرف للمقاتلين الفلسطينيين من بيروت، والمحور الثاني التقدم بمبادرة سياسية لحل أزمة الشرق الأوسط وجوهرها القضية الفلسطينية (البرغوثي، 1999، ص104).

عملت فرنسا بكل قوة لتأمين خروج القوات العسكرية الفلسطينية من بيروت دون المساس بها، وتكفلت بالسفن لنقلهم وحمايتهم إلى جانب دولة اليونان، كما بذلت فرنسا جهدا مميزا في سبيل تعهد إسرائيل بعدم التعرض للفلسطينيين أثناء خروجهم البحري من بيروت على ظهر السفن الفرنسية واليونانية، الأمر الذي سبب استياء كبيرا للأمريكان من هذا التدخل الفرنسي بهذا الحجم وهذه القوة، وكانت أمريكا لا تريد هذا الدور الفرنسي، إلا أن فرنسا أصرت على موقفها، وأمنت خروج المقاتلين الفلسطينيين من بيروت المحاصرة. لذا لازال الشعب الفلسطيني يشعر بالامتنان والعرفان لفرنسا على دورها الكبير أثناء حصار بيروت عام 1982، رغما عن أن المبادرة التي تقدمت بها بالشراكة مع جمهورية مصر العربية قد فشلت بحكم إصرار الولايات المتحدة على استبعاد فرنسا وأوروبا من المساهمة في حل قضية الصراع العربي والإسرائيلي – الفلسطيني. كما قامت فرنسا بالعملية نفسها عندما تم حصار الرئيس الراحل ياسر عرفات في طرابلس شمال لبنان من القوات السورية، حيث أرسلت فرنسا سفنها للشواطئ اللبنانية مرة أخرى لإنقاذ عرفات والمقاتلين الفلسطينيين الذين رافقوه إلى تونس باعتبار أن إنقاذ عرفات يخدم السلام في منطقة الشرق الأوسط (البرغوثي، 1999، ص105). ومع رئاسة ميتران، بدأ الرأي العام الفرنسي يتحول لصالح الشعب الفلسطيني، خاصة بعد أعوام (1982–1983) وبقي هذا التعاطف يتطور ببطء حتى انفجار الانتفاضة الشعبية الفلسطينية نهاية 1987، حيث حدث الانقلاب في الرأي العام الفرنسي لصالح الشعب الفلسطيني.

أحدثت الانتفاضة الشعبية الفلسطينية أثرا إيجابيا على الرأي العالم الفرنسي، وألحقت ضررا بالغا بمكانة إسرائيل وسمعتها في فرنسا، الأمر الذي انعكس على سياسة دولة فرنسا الرسمية، خاصة بعد إعلان دولة فلسطين 1988، وتقديم برنامج السلام الفلسطيني، حيث استقبلت باريس لأول مرة في تاريخها رئيس (م.ت.ف)، السيد ياسر عرفات عام 1989، وهناك أطلق المرحوم عرفات تصريحه الشهير حول الميثاق الفلسطيني واصفا إياه بـــ "الكادوك" أي القديم، أو الذي" تقادم عليه الزمن"؛ ما ساعد في تطوير العلاقات الفرنسية – الفلسطينية، خاصة وأن فرنسا كانت تطمح بأن تلعب دورا فعالاً في التسوية السياسية للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، وبناء عليه ساهمت فرنسا في إيصال وجهة النظر الفلسطينية إلى إسرائيل، وحاولت معها كثيرا حتى يذهب الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي إلى مفاوضات سلمية على أساس قرارات الشرعية الدولية، لذلك دعمت

فرنسا لاحقا مؤتمر مدريد، كما أيدت ودعمت بقوة اتفاق أوسلو، لاسيما وأن القيادة الفلسطينية قررت إعلام باريس بجوهر الاتفاق قبل الإعلان عنه رسميا، وذلك لتأكيد الأهمية الخاصة التي يوليها الجانب الفلسطيني لفرنسا، وحرصها على الصداقة القائمة معها (البرغوثي، 1999، ص115)، رغما عن التوتر الذي شاب العلاقات بين الطرفين على ضوء أزمة د. جورج حبش، حينما ذهب للعلاج في فرنسا عام 1992، والتي تم تجاوزها سريعا بين الطرفين لصالح علاقة متوازنة بما يخدم المصالح العليا الفلسطينية، لجهة اكتساب فرنسا لصالح الموقف الفلسطيني الساعي إلى الحرية والاستقلال الوطني نتيجة لفعل الانتفاضة الشعبية في فلسطين (1987-1993).

تطور الموقف السياسي الفرنسي، واتخذ منحى تصاعدياً في دعم حقوق الشعب الفلسطيني، بل والعمل على تطبيق قرارات الشرعية الدولية التي تنص على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة كاملة السيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، وضمان حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم وديارهم، والانتهاء التام والكامل للاحتلال الإسرائيلي وتبعاته، وسرعان ما أصبحت فرنسا في طليعة دول أوروبا والعالم التي تدعم هذا الحق (لوفو، 2007، ص60). ومنذ توقيع اتفاق أوسلو عام 1993 بين منظمة التحرير وإسرائيل، وإعلان فرنسا موقفها الداعم لهذا الاتفاق، أخذت العلاقات الفرنسية – الفلسطينية تتطور وتتوثق، وأخذت آفاقا جديدة في مجالات التعاون المتعددة حيث قدمت فرنسا المساعدات الاقتصادية للسلطة الوطنية، رغما عن اتفاق التعاون الاقتصادي بين الطرفين قد تم توقيعه في شهر أيار/مايو 1993، أي قبل توقيع اتفاق أوسلو بأربعة شهور، كما تنامت قبل هذا التاريخ العلاقات بين المنظمات غير الحكومية الفرنسية والفلسطينية، من خلال منظمات فرنسية قدمت مساعدات ملموسة للطرف الفلسطيني، لا سيما وأن فرنسا تأتي في مقدمة دول العالم الرأسمالي التي تقدم مساعدات خارجية للدول النامية، حيث تقدم أكثر من (50) مليار فرنك فرنسي سنويا حتى عام 1997، لا سيما وأنها تطمح للعب دور كوني، وتعطي أهمية خاصة لتعزيز وتطوير علاقاتها مع الدول النامية (البرغوثي، 1999، ص117).

وبقي الموقف الفرنسي من الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي قائماً على أساس تطبيق الشرعية الدولية، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وتطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة بالصراع، خاصة تلك القرارات التي تؤكد على انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها عام 1967، وضرورة إقامة دولة فلسطينية مستقلة على هذه الأراضي وعاصمتها القدس الشرقية. واستمر الشعب الفرنسي في دعم الشعب الفلسطيني في مختلف المجالات، فهناك مئات اللجان والمؤسسات والأحزاب والشخصيات الداعمة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي والتوصل إلى سلام عادل ودائم على

أساس حل الدولتين، ومن تلك الجهات من يدعم مدينة القدس، وجهات أخرى تدعم اللاجئين الفلسطينيين حيث تنتشر في فرنسا ظاهرة التوأمة مع المخيمات الفلسطينية، وتؤكد هذه الحركة الفرنسية على دعم اللاجئين وحقهم في العودة إلى بلادهم ومنازلهم التي طردوا منها بقوة السلاح، وينفرد الشعب الفرنسي بهذه العلاقة مع المخيمات واللاجئين إلى حد كبير، ووقوفه في حملات التضامن ضد جدار الفصل العنصري الذي نفذته الحكومة الإسرائيلية بعد اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000، لتحويل الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى مجموعة من الكونتنات المتناثرة، وإلغاء أية إمكانية لقيام دولة فلسطينية وفقا لقرارات الشرعية الدولية وعديد المبادرات التي تقدمت بها فرنسا وأوروبا بهذا الخصوص. (زغلول، 2010، ص11).

الفصل الثالث

الموقف الفرنسي من الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني (1993–2007)

مقدمة:

تميز الموقف الفرنسي بالدعم والتأييد التام لاتفاق أوسلو الموقع بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي في الحديقة الخلفية للبيت الأبيض الأمريكي في 1993/9/13، برعاية الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، وعملت فرنسا كل جهودها لإنجاح العملية التفاوضية السلمية الفلسطينية – الإسرائيلية وقدمت الدعم المادي والاقتصادي السخي للطرف الفلسطيني ممثلا بالسلطة الوطنية التي تم إنشاؤها نتيجة اتفاق أوسلو، خاصة وأن هذا الاتفاق قد تم توقيعه في مرحلة العولمة العالمية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي انتصرت في الحرب الباردة على دول المنظومة الاشتراكية بزعامة الاتحاد السوفييتي، الذي انهار تماما بعد انهيار المنظومة الاشتراكية، وأصبحنا في عالم وحيد القرن، عالم القطب الأوحد بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وأصبح العالم كله تحت حكم هذه الدولة الامبريالية، التي أصبحت تتحكم بالقرار الدولي دون أن ينازعها أحد على المستوى الكوني، حيث حاول الطرف الفلسطيني ومعه العرب أن يلجأ إلى الجانب الفرنسي كورقة ضغط على الجانب الأمريكي، وهو الدور الذي سعت له فرنسا دائما، حتى تضمن لنفسها حضورا في منطقة الشرق الأوسط، وبما يتيح لها البروز كقطب أوروبي خارج الدائرة الأنجلو سكسونية عبر محاولة اختراق الأحادية القطبية المفروضة على العالم بعد انهيار المنظومة الاشتراكية (بيري، 2006، ص33).

وعملت فرنسا على لعب دور مميز في تسوية القضية الفلسطينية، وتم التصدي لها أمريكيا؛ ما أفشلها في عديد من المبادرات التي قدمتها، رغما عن أن السياسة الفرنسية تنطلق من قاعدة مهمة وهي: أن الدور الفرنسي تجاه قضايا منطقة الشرق الأوسط، والصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، لا ينفصل بأي حال من الأحوال عن سياسات الاتحاد الاوروبي ككل، دون أن يعني ذلك عدم وجود دور فرنسي مبادر على المستويين الأوروبي والدولي، لاسيما وأن مؤتمر مدريد للسلام الذي انعقد في أكتوبر 1991، قد كشف بشكل واضح عن تراجع الدور الأوروبي السياسي الذي كان في طريقه للتحول إلى " الاتحاد الأوروبي" ولم يكن لهذا الاتحاد دور مقرر في شؤون منطقة الشرق الأوسط، لهذا عملت فرنسا على تطوير علاقاتها مع الطرف الفلسطيني والعربي؛ لكي تلعب دورا مميزا في العملية السلمية من خلال دول الاتحاد الأوروبي، لا سيما وأن الدول العربية، وفلسطين معها، ترى بأن الاتحاد الأوروبي يملك من أوراق القدرة على الفعل السياسي في المفاوضات الثنائية، سواء عبر العلاقة مع اسرائيل أو الولايات المتحدة، إلا أن الاتحاد الأوروبي قد نأى بنفسه تماما عن لعب دور سياسي في الشرق الأوسط، وبقي دوره محصورا في تقديم الدعم الاقتصادي والمالي، دون أن يلعب دوراً سياسياً متماثلاً مع دعمه المادي، خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ترفضان هذا الدور الأوروبي أو الفرنسي، لذا سنتناول في هذا الفصل تطور العلاقات الفلسطينية – الفرنسية خلال عهدي الرئيسين ميتران وشيراك، لاسيما الأخير الذي أصبح صديقا للشعب الفلسطيني، وقدم الكثير الكثير لصالحه، وعمل على تنفيذ القرارات الدولية التي تضمن حق الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال الوطني منذ توليه الرئاسة الفرنسية عام 1995.

1.3 موقف فرنسا في عهد فرانسوا ميتران

شهدت العلاقات الفلسطينية – الفرنسية تطورا ملموسا، وماديا واضحا ارتقت فيه العلاقات الى مستوى التعاون المشترك في مجالات عديدة منذ مطلع العام 1993، وتعمقت هذه العلاقات وبشكل واسع في أعقاب اتفاق أوسلو، حيث اتسعت مجالات التعاون التي قدمت من خلالها فرنسا مساعدات اقتصادية مهمة وملموسة. كما تم إبرام اتفاقات ثقافية وتربوية وفنية الى جانب الاتفاقات الاقتصادية، وكل ذلك في عهد الرئيس ميتران، الذي استقبل ياسر عرفات على إثر الانتفاضة الشعبية الفلسطينية (1987–1993)، خاصة وأن رؤساء عديد من الدول الاوروبية قد استقبلت (قبل فرنسا) الرئيس عرفات؛ ما دفع فرنسا لدعوته حتى تستطيع من خلال البوابة الفلسطينية أن تلعب دورا بارزا في جهود السلام في الشرق الأوسط من خلال التعامل مباشرة مع (م.ت.ف) والضغط عليها، ونجحت فرنسا في ضغوطها على الطرف الفلسطيني حينما أعلن الرئيس عرفات بأن الميثاق

الفلسطيني أصبح "كادوك" مستخدما بذلك التعبير الفرنسي الذي يعني "تقادم عليه الزمن"، بالتالي لم يعد معمولا به، أي تم تجميده وليس الغاءه؛ ما جعل فرنسا تشعر بالارتياح بحكم أن هذا الإعلان الفلسطيني يخفف الهجوم عليها من قبل إسرائيل وحلفائها، خاصة وأنها قد أعلنت بأن زيارة عرفات قد أسهمت في توضيح الموقف الفلسطيني، وفرنسا تدعم خطها السياسي الجديد الذي يسير نحو الاعتراف بإسرائيل ويعزز صوت الاعتدال في منظمة التحرير الفلسطينية (البرغوثي، 1999، ص116).

وعادت باريس واستقبلت الرئيس عرفات بعد توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993، وقدمت فرنسا دعما لفلسطين، وشهدت العلاقات الثنائية تطورا ملحوظا من خلال إبرام اتفاقات التعاون المشترك لا سيما وأن فرنسا قد تطلعت إلى لعب دور أكبر في الشرق الأوسط الذي تقرر سياسته الولايات المتحدة الأمريكية وحدها بوصفها قائداً للعالم وزعيماً له دون منازع أو شريك حقيقي.

وبناء عليه، قدمت فرنسا للسلطة الوطنية دعما اقتصاديا وثقافيا وعلميا من خلال أربعة أشكال رئيسية، ممثلة في المساعدات الثابتة، ومساعدات عبر الاتحاد الأوروبي، ومساعدات عبر الصندوق الدولي، ومساعدات وقروض ميسرة عبر البنك الأوروبي للاستثمار. وأعلنت فرنسا اهتماما خاصا بالتنمية الاقتصادية والإعمار الفلسطيني بما يخدم الدولة الفلسطينية المستقلة انسجاما مع موقفها السياسي المعلن، وقدمت فرنسا خلال الأعوام (1986–1995) مبلغ أربعمائة مليون فرنك فرنسي دعما لفلسطين من خلال المساعدات الأوروبية، إضافة الى تقديم ما يوازي هذا المبلغ من ميزانية فرنسا مباشرة إلى ميزانية السلطة الوطنية الفلسطينية في الفترة الزمنية نفسها؛ وربما تجاوزت المبالغ النقدية التي قدمتها فرنسا لفلسطين خلال السنوات التسع التي حكم فيها ميتران المليار فرنك فرنسي (البرغوثي، 1999، ص ص118–122)، ودعمت فرنسا مشروعات عديدة، وعلى رأسها انشاء ميناء غزة التي قامت بدراسة جدواه الاقتصادية، ورصدت له (105) مليون فرنك فرنسي، دون أن تفرض رؤيتها على الجانب الفلسطيني، وذلك ما صرح به محمد اشتية، مدير عام (بكدار) سابقا، ورئيس الوزراء الحالي عندما صرح بأن "فرنسا تتجاوب في تحديد أولويات المشروعات مع رؤية الجانب الفلسطيني" (اشتية، 1997).

يُعَدُّ الرئيس ميتران أول رئيس فرنسي يزور إسرائيل بعد تسلمه مهامه عام 1981، وألقى خطاباً في الكنيست وأعلن عن حق الشعب الفلسطيني في وطن ودولة، وكانت هذه المرة الأولى التي يعلن فيها رئيس فرنسي اعترافه بحق الشعب الفلسطيني في دولة، حيث كان الرئيس ديستان قد أعلن عن حق الشعب الفلسطيني في وطن، ويظل السبب الرئيس في تحول موقف الرئيس ميتران من حقوق

الشعب الفلسطيني، مصالح فرنسا الاقتصادية الهائلة في العالم العربي، والتي لا يستطيع أي رئيس فرنسي أن يتجاهلها، إضافة إلى إدراك ميتران أهمية الموقع التي تحتله القضية الفلسطينية في العالم العربي، حيث صرح وزير خارجية فرنسا السابق رولان دوما:"أن جميع من التقيتهم من العرب تحدثوا أولا حول القضية الفلسطينية وضرورة مساندة الفلسطينيين بما في ذلك أولئك الذين ليسوا على علاقة طيبة مع الرئيس عرفات (الشوا، 2016، ص89).

وهكذا تحول موقف الرئيس ميتران من التجاهل المطلق للشعب الفلسطيني وقضيته إلى أحد أهم الزعماء الذين نادوا بالدولة الفلسطينية وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، إضافة إلى استقباله للرئيس عرفات مرتين في قصر الإليزيه عامي 1989 و1993. وساهم ميتران بتطوير الموقف الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية والاعتراف بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني من دول الاتحاد الأوروبي، وإنْ بنسب متفاوتة بينهم، خاصة وأن (م.ت.ف) لم ترتبط بعلاقات متماثلة مع كل الدول الأوروبية، بقدر ما تميزت علاقاتها بدولة فرنسا منذ العام 1974، وتطورت وتعمقت في زمن ديستان، حتى اخذت صورتها الرسمية المعلنة في عهد الرئيس ميتران.

شعرت فرنسا ومعها كل دول الاتحاد الأوروبي بأن دورهم استثنائي في ظل الهيمنة الأمريكية على النظام العالمي الجديد، عالم وحيد القرن، لا سيما بعد سقوط الاتحاد السوفييتي ودول المنظومة الاشتراكية وانهيارها. وأدركت فرنسا بأنها لم تعد مضطرة إلى الاستمرار في سياسة حفظ التوازن بعد أن كانت ترفضه، لذا أخذت فرنسا وأوروبا موقفا إيجابيا تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي، والإسرائيلي – الفلسطيني، وقامت فرنسا بدعم حقوق الشعب الفلسطيني في الاستقلال وإقامة الدولة قبل غالبية دول الاتحاد الأوروبي، وكانت أول الدول التي طالبت بحل القضية الفلسطينية والصراع العربي – الإسرائيلي، وكانت من أول الدول التي طالبت بحل القضية الفلسطينية والصراع العربي – الإسرائيلي على أساس قرارات الشرعية الدولية، وبشكل خاص قراري (242) و(338)، وقدمت حلولاً ومبادرات لحل هذا الصراع، ولذلك دعمت اتفاق أوسلو، ورحبت بالاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية (أحمد، 2009، ص54). وقدمت فرنسا برئاسة ميتران الدعم المادي والسياسي في جميع المراحل التفاوضية بين الطرفين المتصارعين الفلسطيني والإسرائيلي، رغما عن فشل المفاوضات بينهما، فلم تتخل فرنسا عن دورها في دعم السلطة الوطنية حتى هذه اللحظة، كما لم تتوان في دعم التسوية السياسية القائمة على خيار الدولتين لشعبين على أرض فلسطين التاريخية (الشوا، 2016، ص91).

تشجعت فرنسا ومعها أوروبا بعد اتفاقات أوسلو، واتفاق وادي عربة الأردني – الإسرائيلي، إلى الارتباط أكثر مع دول منطقة الشرق الأوسط، وخاصة دول حوض البحر المتوسط، وأصدرت المفوضية الأوروبية في سبتمبر 1993، دراسة حملت عنوان: " العلاقات المستقبلية والتعاون بين الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط "، وهدفت إلى بحث الاحتمالات بعيدة المدى في إشراك مصر وإسرائيل والأردن ولبنان وسوريا والسلطة الوطنية الفلسطينية، لا سيما وأن فرنسا وأوروبا يؤيدون تماما عملية التكامل الإقليمي بما يدعم نجاح التسوية السياسية السلمية (الحاج، 2005، ص201). علما بأن الشراكة الأوروبية – المتوسطية قد تبلورت في مطلع التسعينات من القرن العشرين من خلال صيغة منتدى البحر المتوسط نهاية عام 1995، وتكونت على إثره مجموعة (5+5)، والتي تضم خمس دول أوروبية مع دول المغرب العربي (المغرب، الجزائر، تونس، موريتانيا) باستثناء ليبيا بسبب أزمة لوكربي، وعقوبات مجلس الأمن ضدها؛ الأمر الذي حفَّز مصر، بحيث أطلق الرئيس المصري محمد حسني مبارك مشروعه حول منتدى دول المتوسط في نوفمبر 1991، بهدف توسيع مجموعة (5+5)، وتم عقد أول اجتماع لدول المنتدى في الإسكندرية بمصر في تموز/يوليو 1994، بمشاركة عشر دول متوسطية، أربع منها عربية، وتركيا، وخمس دول أوروبية وعلى رأسها فرنسا ميتران (محافظة، 2008، ص342).

أسست فكرة المنتدى المتوسطي لفكرة أوسع وأشمل تمثلت في الشراكة الأوروبية – المتوسطية، فجاءت مبادرة مؤتمر برشلونة وسياسة الشراكة الأورمتوسطية بمبادرة من فرنسا وإسبانيا وإيطاليا، مشكلة انتصارا للتيار الذي تقوده فرنسا داخل الاتحاد الأوروبي، في مقابل التيار الذي تقوده ألمانيا وبريطانيا الذي يعطي الأولوية للشراكة مع دول أوروبا الشرقية، وتم عقد مؤتمر برشلونة في حزيران 1995، مشكلا بانعقاده أول محاولة جدية يقوم بها الاتحاد الأوروبي لإرساء أسس التعاون الشامل والجماعي مع الدول العربية والدول الأخرى المطلة على البحر الأبيض المتوسط (الشوا، 2016، ص92)، وكل ذلك بفضل سياسة الرئيس ميتران الضاغطة في هذا الاتجاه، الأمر الذي سبب الاستياء الواضح لدى الولايات المتحدة الأمريكية، لاسيما وأن نجاح برشلونة يعبر عن الاستياء العربي من الانحياز الأمريكي الفج والعلني إلى الدور الاسرائيلي الاقتصادي والسياسي المهمين في مشروع الشرق الأوسط الجديد، الذي قادته الإدارة الأمريكية، لترسيخ وجود دولة إسرائيل في الشرق الأوسط، على حساب الدول العربية وجامعتها التي توحدهم، وأصبحت فرنسا ومعها أوروبا متخوفة ومتوجسة من سياسة التهميش والاستبعاد التي تمارسها الولايات المتحدة ضدهم في عملية السلام بعد حرب الخليج الثانية ونهاية الحرب الباردة (الحاج، 2005، ص ص201–202)، وشاركت فلسطين كعضو كامل في مؤتمر برشلونة بفضل دعم الرئيس ميتران ودول أوروبية أخرى، وأصبحت السلطة الوطنية جزءًا من التعاون متعدد الأطراف بين أوروبا ودول البحر المتوسط، ونتج عن مؤتمر برشلونة توقيع اتفاقية التعاون بين الاتحاد الأوروبي و(م.ت.ف) نيابة عن السلطة الوطنية في

1997/2/24، كما نتج عن هذا المؤتمر، وهذه الاتفاقية زيادة عن دعم دول الاتحاد للسلطة الفلسطينية على الصعيدين السياسي والاقتصادي، الأمر الذي عزز من مكانة (م.ت.ف)، وأوجد مكانة للسلطة الفلسطينية بين دول الشرق الأوسط وجعلها شريكا مع أوروبا (الزيتونة، 2012، ص ص15–16)؛ لا سيما وأن مؤتمر برشلونة كان قد جمع في عضويته (27 دولة، 15 أوروبية و8 عربية...) وأربع دول غير عربية منها تركيا وإسرائيل، وهَدَفَ المؤتمر إلى تحقيق الشراكة بين الدول الأعضاء في ثلاثة مجالات أساسية وهي: الشراكة السياسية والأمنية، الشراكة الاقتصادية والمالية، والشراكة الاجتماعية والثقافية، بين كل الدول (الحاج، 2005، ص202).

عمل الرئيس ميتران بكل جهوده للعب دور فعال في الشرق الأوسط، وفي عملية السلام العربية والفلسطينية – الإسرائيلية، خاصة بعد أن كان لفرنسا دور هامشي في مؤتمر مدريد عام 1991، وكانت إسرائيل تسعى إلى إبعادها عن أي دور فعال في أي عملية تسوية مع الفلسطينيين ويعود السبب الرئيس في ذلك إلى موقف فرنسا المؤيد للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وحقه في إقامة دولته المستقلة، خاصة وأن عهد الرئيس ميتران قد شارف على الانتهاء بعيد توقيع اتفاقات أوسلو، حيث لم يتبق له إلا أقل من سنة ونصف حتى يترك الرئاسة الفرنسية، ليحل محله الرئيس جاك شيراك في مايو 1995، وبالتالي تميزت الفترة الرئاسية لميتران بتقربه إلى الطرف العربي والفلسطيني، وبتأييده الكامل لاتفاقات السلام الفلسطينية – الإسرائيلية والأردنية – الإسرائيلية، محاولا إيجاد دور فعال لفرنسا في الشرق الأوسط من خلال البوابة الفلسطينية، وأبقى على موقف فرنسا الثابت من الاحتلال الاسرائيلي، وتمسكه بضرورة تطبيق قرار (242) القاضي بانسحاب الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وعمل ميتران على إيجاد صيغة أوروبية شرق متوسطية تتيح لها المشاركة الفعالة في قضايا المنطقة، وفي عملية الصراع العربي – الإسرائيلي، والإسرائيلي – الفلسطيني على أرضية إنصاف الشعب الفلسطيني وإعطائه حقوقه الوطنية في العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة.

ويبقى الرئيس ميتران أول رئيس فرنسي يستقبل عرفات، ويدعم حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة، وفي عهده تم توقيع اتفاقات التعاون الفلسطينية – الفرنسية، وقدم الدعم المالي السخي للسلطة الوطنية الفلسطينية، ودربت الكوادر الفلسطينية، وعملت على إقامة مشاريع تنموية فلسطينية استراتيجية كالميناء والمطار وباقي مشاريع البنية التحتية، كما دعمت المشاريع المصحية والتعليمية والثقافية مساهمة منها في تعزيز أسس الدولة الفلسطينية على ارض الواقع، ومن خلال ذلك تذهب فلسطين للتفاوض بوجود القواعد الراسخة للدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس التي ما زالت فرنسا تؤيدها رغما عن تعدد الرؤساء الفرنسيين.

2.3 موقف فرنسا في عهد جاك شيراك

تسلم الرئيس جاك شيراك مقاليد الحكم في مايو 1995، ممثلا أصيلا للخط الديغولي وسياساته ومواقفه التي تنزع إلى استقلال فرنسا من تبعيتها للولايات المتحدة الأمريكية، لاسيما وأن الرئيس شيراك تربطه علاقات قوية مع العديد من البلاد العربية والقادة العرب، وأظهر دوما تفهما كبيرا للقضايا العربية بشكل عام، وللحق الفلسطيني بشكل خاص، واختيار فلسطين لزيارتها بوصفه أول رئيس لدولة كبرى يزورها تعبيرا عن دعم سياسي فرنسي كبير للشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير والسلطة الوطنية (البرغوثي، 1999، ص131). ودعم الرئيس شيراك مؤتمر برشلونة الذي تم التحضير له قبل توليه رئاسة الجمهورية الفرنسية، حيث عقد المؤتمر بعد أن أصبح رئيسا بخمسة شهور فقط، حيث انسجم هذا المؤتمر مع توجهات فرنسا الجديدة – القديمة تجاه العرب والفلسطينيين، وعبرت عن ذلك من خلال مشاركة الرئيس شيراك لاحقا في مؤتمر شرم الشيخ " لصناع السلام" الذي ضم إلى جانب الولايات المتحدة وروسيا ممثلين بالرؤساء مع قادة المنطقة العربية، منهم رئيس مصر، وملك الأردن، ورئيس السلطة الفلسطينية ورئيس وزراء إسرائيل. وحرص الرئيس شيراك على حضور هذه القمة بعد أن تم استبعاد بلاده من مؤتمر مدريد للسلام عام 1991. وكانت السياسة الفرنسية تجاه الدول العربية في عهد شيراك قد عرفت تحسنا ملحوظا، كدعم الرئيس شيراك لـــ "بشار الأسد" ابن الرئيس حافظ الأسد، حين استقبله في قصر الإليزيه وكأنه ولي العهد، واستقبله كرئيس دولة سوريا لاحقا قبل أن يغضب من دمشق على إثر اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري الذي كانت تربطه به علاقات شخصية. وكانت العلاقات الفرنسية – السودانية قوية أيضا إلى جانب العلاقات مع دول الخليج الستة، كما شهدت العلاقات الفرنسية مع الجزائر وباقي دول المغرب العربي تحسنا ملحوظا في عهد شيراك، خاصة بعد زيارته للجزائر العاصمة، واستقباله بكل حفاوة شعبية ورسمية، علما بأن العلاقات بين البلدين لم تتطور كما كان متوقعا، وبقيت دون حرارة الزيارة ومراسيم الاستقبال الكبير (الدرويش، 2007). وتحمس شيراك كثيرا لتوقيع الاتفاقات التي تمت مع الدول العربية بعد مؤتمر برشلونة، لاسيما مع كل من السلطة الفلسطينية وتونس والمغرب والأردن خاصة بعد دخول الاتفاقات الثنائية حيز التنفيذ بعكس الاتفاقات مع بعض الدول العربية الأخرى والتي لم تدخل حيز التنفيذ لاسيما مع كل من مصر والجزائر ولبنان وسوريا، علما بأن أهداف الاتفاقات التي تمت مع الدول العربية تلخصت في الجوانب التالية: (نافعه، 2004، ص493–506).

1– توفير إطار ملائم لحوار سياسي.
2– التحرير المطرد للتجارة في السلع والخدمات ورؤوس الأموال.

3- تدعيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة وتنميتها.
4- المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
5- تشجيع التعاون الإقليمي، من أجل ترسيخ التعايش السلمي والاستقرار الاقتصادي والسياسي.
6- التعاون في مجالات أخرى ذات اهتمام مشترك كالأمن.

واستمر الرئيس شيراك بتطوير علاقات فرنسا مع الدول العربية، وقام بزيارة لبنان يومي 4-5 أبريل 1996، وزيارة مصر في 8 من الشهر نفسه، وألقى خطابا مهما في القاهرة تناول فيه السياسة الفرنسية الجديدة تجاه الدول العربية معتبرا أن العرب يمثلون بعدا أساسيا في السياسة الخارجية الفرنسية، مؤكدا حرص فرنسا على تعزيز علاقات التعاون مع كل الدول العربية، كما دعم عملية السلام الفلسطينية – الإسرائيلية على أرضية حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره (محافظة، 2005، ص347). وعاد الرئيس الفرنسي جاك شيراك لزيارة المنطقة العربية في أكتوبر 1996، حيث شملت هذه الزيارة العديد من دول المنطقة، وكانت دمشق محطته الأولى، ومنها إلى إسرائيل وفلسطين والأردن ولبنان ومصر، ونادراً ما تم التحضير لزيارات رسمية لرئيس فرنسي بدقة، كما حصل في هذه الجولة من زيارات الرئيس شيراك، نظرا للأجواء المتوترة في منطقة الشرق الأوسط، وضرورة مراعاة الحساسيات المتنوعة والمنتشرة هنا وهناك وضرورة مراعاتها، خاصة وأن هدف الزيارة يكمن في رغبة فرنسا للعودة للمنطقة للعب دور سياسي فعال ينسجم مع ثقلها ومكانتها الدولية، ومكانة أوروبا الموحدة، إضافة إلى طموح الرئيس شيراك بإعادة الثقة للعلاقات مع إسرائيل من ناحية، وإطلاق سياسة فرنسا العربية والمتوسطية وفقا للتوجهات الأساسية التي حددها خطاب شيراك نفسه في القاهرة في أبريل 1996، علما بأن طموحات فرنسا شيراك ليس من السهل تحقيقها أو التوفيق بينها على ضوء وصول اليمين الإسرائيلي برئاسة بنيامين نتنياهو للحكم، إلا أن مهمته المحددة تجاه شعوب فرقتها عقود من الأحقاد والعنف، كانت تستلزم بذل الجهود الاستثنائية لاسيما وأن فرنسا تتمتع برصيد كبير لدى الدول العربية إلى جانب علاقات الصداقة مع إسرائيل والتي لم تكف عن التراجع (ايلات، 2011).

حاول الرئيس جاك شيراك خلال زيارته إلى دول المنطقة أن يقرب وجهات النظر بين الطرفيين المتصارعين (الإسرائيلي والفلسطيني) كما عمل على كسر الجليد بين سوريا وإسرائيل حتى يستأنفوا عملية المفاوضات بينهما انطلاقا من عهدة رابين القائمة على انسحاب إسرائيل من الجولان مقابل أمن هذه الدولة، وخلال زيارته لدولة إسرائيل، قام بجولة في مدينة القدس، فالتف حوله العديد من التجار والعامة الفلسطينيين، فقام الأمن الإسرائيلي بحجة حماية الرئيس شيراك بمنعهم من مصافحته أو تقديم التحية له، وتم ذلك بشكل عنيف؛ ما استفز الرئيس شيراك معلنا موقفا عفويا

صادقا للإسرائيليين قائلا لهم:"ماذا تريدون مني؟ أن أستقل طائرتي عائدا إلى بلادي؟؛ هل هذا ما تريدون؟، دعوهم فهم لا يمثلون خطرا... وما تقومون به ليس لدواع أمنية، وانما هو تحد واضح "، وفي مذكراته قد وضح موقفه من هذه الحادثة قائلا: "كان لدى إسرائيل همّان أكيدان؛ الْهَمُّ الأول: ويشكرون عليه، وهو متعلق بتأمين حمايتي من دون تمييز، وهم معتادون على ذلك، لكنه أصبح مزعجا. والهَمُّ الثاني: وهو أكثر بغضا وسرعان ما كان غير مقبول، وهو الحيلولة دون إيصالي بالسكان الفلسطينيين إذا أمكنهم ذلك، الأمر الذي جعلني أغضب وأعبر بشكل تلقائي وعفوي عن هذا الغضب؛ ولم تكن هناك إرادة أو حسابات من وراء ذلك، وهذا شيء طبيعي لأن رد الفعل العفوي بشكل عام هو الأكثر صدقا (إيلاف، 2011).

1.2.3. زيارة الرئيس شيراك لفلسطين:

مثلت زيارة الرئيس شيراك للأراضي الفلسطينية خطوة نوعية على صعيد العلاقات الثنائية، لا سيما وأنه الزعيم العالمي الأول الذي زار فلسطين وألقى خطابا مُهمّاً أمام المجلس التشريعي، وخاطب من خلاله الشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده، حيث حملت هذه الزيارة العديد من الدلالات على مستوى الإقرار الفرنسي بحقوق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة، حيث حمل خطاب الرئيس شيراك رسالة واضحة عن تمسك فرنسا بالخيار الديموقراطي للشعب الفلسطيني، وعلى التعددية السياسية واعتبار المجلس التشريعي ركنا أساسيا من أركان الدولة الفلسطينية، وتم استقبال الرئيس الفرنسي بحفاوة عالية على المستويين الرسمي والشعبي الفلسطيني، لاسيما وأنه استقبل بتصفيق حار من أعضاء المجلس التشريعي والقيادات الفلسطينية، وقدمه رئيس المجلس التشريعي بكلمة حارة، وتلاه الرئيس المرحوم ياسر عرفات بكلمة عبر من خلالها عن عمق الصداقة الفرنسية – الفلسطينية، وتأكيداً للدعم الفرنسي لفلسطين وشعبها، وتأييداً لمنظمة التحرير والسلطة الوطنية. وعبر أحمد قريع رئيس المجلس التشريعي قائلا" إننا نرحب من خلالكم بفرنسا كلها تاريخاً عريقاً، وحاضراً مجيداً، ومستقبلاً واعداً، حيث تسود مبادئ الحرية والديموقراطية التي أضاءت أركان الكون وفضاءات التاريخ منذ أن بدأت أفكار الثورة الفرنسية تبدد عصور الظلام والاستبداد، وارتفعت أعلام الفكر الحر في سماء فرنسا، مرحبا بدور فرنسي وأوروبي مباشر في عملية السلام وعلى طاولة المفاوضات بما ينسجم مع حجم فرنسا وتاريخها في المنطقة والعالم، ومع حجم الاتحاد الاوروبي في السياسة الدولية (قريع، 1996).

وقدم الرئيس شيراك في خطابه أمام المجلس التشريعي مواقف فرنسا المؤيدة للشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية في الحرية والاستقلال، مؤكدا أن" الفلسطينيين ضحايا تاريخ لم يكن تاريخهم "،

ولهم كل الحق في العودة إلى ديارهم وأراضيهم، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولته الديموقراطية المستقلة، معلنا دور فرنسا المعادي للسياسية الإسرائيلية العدوانية التي تهدف إلى تحطيم عملية السلام وتدميرها من خلال الاستيطان ومحاولات تهويد القدس، والتي هي أرض فلسطينية محتلة كما ينص عليها قرار (242) الصادر عن مجلس الأمن الدولي، وبالتالي أعلن موقف فرنسا الرافض للسيادة الإسرائيلية عليها، مؤكدا دعمه الذي لا يقبل الشك لإقامة دولة فلسطينية حرة مستقلة، مبدياً استعداد فرنسا الدائم في دعم الشعب الفلسطيني لبناء مؤسسات دولته، معربا عن تضامن فرنسا واستعدادها للوقوف إلى جانب السلطة الوطنية بكل مؤسساتها، وذلك ما تم بعد زيارته لفلسطين، حيث زادت المساعدات المالية والاقتصادية والثقافية للسلطة والشعب الفلسطيني (البرغوثي، 1999، ص131-135).

لعبت فرنسا في عهد الرئيس شيراك دورا مهما خلال المرحلة الانتقالية (1994-1999)، حيث دعمت دوما حقوق الشعب الفلسطيني، وساهمت بتشجيع الطرفين المتصارعين على المضي قدما في صنع السلام وفقا للشرعية الدولية وقراراتها ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، وبما يحقق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وباركت الاتفاقات بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل كافةً، حيث رحبت باتفاق الخليل الذي وقعه الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي في 15 أيار 1997، وعبر عن ذلك الدعم بيان نشره وزير الخارجية آنذاك، مؤكدا فيه بأن الاتفاق يجب أن" يشكل انطلاقة جديدة لمسار السلم من مكوناته جميعا " وذكر بأنه من "الملائم الآن تطبيق أحكام الوسيط حول الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة "، كما هنأ الوزير الفرنسي كلاً من الرئيس السابق لمصر، محمد حسني مبارك، وملك الأردن الراحل حسين بن عبدالله على دورهما وإسهامهما الشخصي في نجاح المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية التي أفضت إلى توقيع اتفاق الخليل (خضر، 2003، ص ص372-373). وتم اعتماد الاتفاق من قبل الحكومة الفلسطينية والمجلس التشريعي بعد 24 ساعة من توقيعه، في حين تم اعتماده من الحكومة الاسرائيلية بموافقة (11) وزير في مقابل رفض (7) وزراء لهذا الاتفاق. كما صادق الكنيست الإسرائيلي على الاتفاق بموافقة وتأييد (87) عضوا، مقابل (17) عضو قد رفضوا الاتفاق، وامتنع عضو واحد فقط (خضر، 2003، ص372).

واستمرت فرنسا ومعها الاتحاد الأوروبي والعديد من الدول العربية في الضغط على الإدارة الأمريكية والرئيس بيل كلينتون لاستئناف عملية السلام عبر المفاوضات الثنائية برعاية أمريكية، مستفيدين من تجربة المفاوضات التي سبقت اتفاق الخليل، والتي استمرت لمدة أربعة أشْهرٍ متتالية (سبتمبر1996- يناير1997)، والبناء على هذه التجربة التفاوضية لتحقيق تقدم في عملية السلام،

لاسيما وأنه بعد اتفاق الخليل، كل ما يجري على الأرض لم يكن مبشرا بأي تقدم يستحق الذكر في مسار العملية السياسية السلمية، وأصبحت الحياة صعبة على الطرف الفلسطيني، بسبب الحوادث والاستفزازات الإسرائيلية، وإقفال الأراضي والطرقات بدعم من حكومة اليمين الاسرائيلي بزعامة نتنياهو، لاسيما وأنه قد ساد في تلك الفترة هدوء مسطح على صعيد الجبهة الدبلوماسية؛ ما دعا كلّاً من مصر وفرنسا للدعوة لعقد مؤتمر لإنقاذ السلام، وهي دعوة لم تلق آذاناً صاغية لها في واشنطن أو بروكسل او تل أبيب. وكانت خلفية هذه الدعوة تكمن في حرص الداعيين لها على عملية السلام التي أخذت تراوح مكانها دون أي تقدم يذكر؛ لأن اليمين الحاكم في إسرائيل لا يريد هذه العملية برمتها مستغلا انشغال الإدارة الأمريكية والرأي العام الأمريكي في قضايا (مونيكا غيت)، وانفجار أعمال الإرهاب ضد السفارات الأمريكية في أفريقيا في أغسطس 1998، والتي جاءت لتذكر الولايات المتحدة بدورها، فما كان من فرنسا ومصر وغيرها من الدول إلا أن تمارس الضغوط على الإدارة الأمريكية لتحريك عملية السلام، واستئناف المفاوضات التي أفضت الى توقيع اتفاق أو مذكرة واي ريفر عام 1998.

كانت مذكرة واي ريفر نتيجة للضغوط التي مارستها فرنسا ومعها دول الاتحاد الأوروبي إلى جانب مصر والأردن ودول أخرى، ونتيجة للأعمال الإرهابية التي تعرضت لها السفارات الامريكية في نيروبي ودار السلام، والتجاوب مع كل ذلك لإخراج عملية السلام من وضعها الجامد، واستعادة المبادرة الدبلوماسية، وطمأنة الدول العربية المعتدلة المتحالفة مع الولايات المتحدة. انطلقت المفاوضات بين الفلسطينيين والاسرائيليين واستمرت ما بين 15-1998/10/23، ووقعت اتفاقية واي ريفر من قبل الرئيس الراحل ياسر عرفات، ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في العام نفسه. وقد كان واضحا غياب الاتحاد الأوروبي في المفاوضات وفي نص المذكرة، في حين تم ذكر الولايات المتحدة (24) مرة في مذكرة الاتفاق الثنائي، لذا حرص الرئيس الشهيد عرفات بعد يوم واحد من توقيع الاتفاق أن يقدم عرضا مفصلا لمفاوضات "واي بلانتيشن " إلى رؤساء الدول والحكومات الأوروبية المجتمعين في مدينة "بورتستاش " النمساوية، لأخذ دعمهم ومحاولة إشراكهم في العملية السياسية السلمية (نصار، 2019، ص128). وأعربت الدول الأوروبية عن دعمها لهذه الاتفاقية، كما أيدت مصر وفرنسا بشكل خاص هذه المذكرة، وتعهدتا بالمضي قدما لتفعيل المبادرة المصرية – الفرنسية لعقد مؤتمر دولي لإنقاذ عملية السلام، مع أن الاتحاد الأوروبي لم يتبن هذه المبادرة بحجة أن الادارة الأمريكية هي المعنية بعملية السلام بوصفها الراعي الوحيد لها.

وزار الرئيس الشهيد ياسر عرفات قصر الإليزيه في شهر نوفمبر من العام 1998، والتقى الرئيس شيراك الذي عبر عن استعداد فرنسا للمساهمة في الدعم المادي الذي يحتاج إليه تطوير الدولة الفلسطينية، خاصة وأن فرنسا تقدر حق التقدير اللفتة المتمثلة في كونها وجهة الرحلة الأولى التي يقوم بها عرفات من مطار غزة الدولي ومعتبرا بأنها لفتة صداقة تُنزل في نفوس الفرنسيين أجمل المعاني والدلالات التي تعبر عن عمق الصداقة بين الشعبين الفلسطيني والفرنسي. وأشاد الرئيس شيراك بالسياسة الفلسطينية وبمواقف القيادة وعلى رأسها الرئيس عرفات، وعبر عن أسفه لعدم تطبيق اتفاق أوسلو والالتزام به من قبل الطرف الإسرائيلي، وأن فرنسا ترى بأن الطرف الفلسطيني قد فاوض على أكمل وجه في "واي ريفر" ودافع عن المصالح الفلسطينية على أكمل وجه أيضا، مؤكدا بأن السياسة الفلسطينية "ذكية وذات مصداقية"، خاصة بعد أن التقى بالرئيس عرفات الذي شرح له تفاصيل عملية التفاوض بكل مودة وارتياح، وروى له تطور المناقشات خلال المفاوضات، وكيف كانت أجواؤها؛ ما دفع الرئيسين الفرنسي والفلسطيني أن يبديا حرصهما على احترام الاتفاق والعمل على تطبيقه (نصار، 2019، ص129).

ونتيجة لاتفاق "واي ريفر" الذي تم توقيعه بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي أصبحت السلطة الوطنية تسيطر سيطرة كاملة على نحو500كم مربع من مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة، بما تمثل 8.3% من مساحة المنطقتين، وحوالي 1.9%من مساحة فلسطين التاريخية البالغة 27009كم مربع، وقبل نهاية عام 2000، أي قبل انفجار الانتفاضة في 2000/9/28، أصبحت تحت السيادة الفلسطينية نحو 85% من مجموع سكان الضفة الغربية والقطاع البالغ تعدادهم حينذاك 2.5مليون نسمة، ونحو18%من مساحة الضفة الغربية تتبع لسيادة السلطة الوطنية سياسيا وأمنيا باعتبارها مناطق (A)، بينما تخضع مساحة (40%) للسيادة المشتركة وهي مناطق (B)، وتبقى مساحة (42%) خاضعة للسيطرة الاسرائيلية وتمثل مناطق (C) (السهلي، 2004، ص24). ومارست فرنسا ورئيسها جاك شيراك ضغوطا قوية على حكومة الاحتلال الإسرائيلي على أساس الاتفاقات الموقعة بينهما، وحينما زار رئيس الوزراء نتنياهو فرنسا، واجتمع مع الرئيس شيراك في قصر الإليزيه، قام الأخير بطرد نتنياهو ولم يستكمل معه اللقاء، حيث استمر لقائهما عشر دقائق فقط، بعد أن سأل الرئيس شيراك نتنياهو ماذا لديك، فقال الاخير: "نرفض السلام على حساب أمن دولة اسرائيل، وحدود الضفة مثل سور الصين العظيم" (عيسى، 2015). فما كان من الرئيس شيراك إلا فضّ الاجتماع والانسحاب منه تاركا رئيس الوزراء الاسرائيلي، بعد أن بلغه الرأي الفرنسي قائلا: "وقتي انتهى وأنت لم تتغير"، وغادر القاعة أمام هول نتنياهو (عيسى، 2015).

عُرف الرئيس شيراك بموقفه المتميز لصالح القضية الفلسطينية، لا سيما أنه أول زعيم دولي يزور رام الله وغزة والقدس، واستمر في دعم حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، حتى إنه رفع هذه الدعوة في إسرائيل نفسها حين زارها عام 1996، متحديا احتلالها للأراضي الفلسطينية، ومواجها الجنود الإسرائيليين بشكل مباشر حين ضيقوا عليه حركته أثناء زيارته للقدس الشرقية، وهدد بقطع زيارته والعودة إلى فرنسا إذا لم يوقفوا مضايقاتهم له (ايلاف، 2016). وبقي الرئيس الفرنسي على قناعته بأن الحل الأمثل للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني يتمثل في خيار الدولتين لشعبين، وعلى هذا الأساس كان أول رئيس أوروبي قد تعامل مع الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات بصفته رئيس دولة، واستقبله في قصر الإليزيه بهذه الصفة، مستندا في قناعاته إلى إدراكه العميق بأنه لا استقرار في الشرق الأوسط دون حل المشكلة الفلسطينية بشكل عادل وشامل، لذا ثابر على تطوير سياسة فرنسا حيال هذه القضية ساعيا للتوصل إلى إقرار حل الدولتين المستقلتين، الإسرائيلية والفلسطينية، في فلسطين التاريخية (ايلاف، 2016).

بعد سقوط نتنياهو في الانتخابات الإسرائيلية، ونجاح إيهود باراك وتشكيله لحكومة من الوسط واليسار، تفاءل شيراك كثيرا بهذا النجاح أملا في استئناف العملية السلمية التي بدأها حزب العمل بقيادة إسحاق رابين، لعل باراك يتواصل مع سياسة رابين، وبقيت فرنسا قريبة من الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، إلا أنه عبر عن اشمئزازه من السلوك الإسرائيلي العنيف تجاه الشعب الفلسطيني في انتفاضة الأقصى عام 2000، وجسد موقفه الناقد عندما قام رئيس الوزراء باراك بزيارة فرنسا بعد مذبحة الأطفال خلال الانتفاضة، حيث أعطى الرئيس شيراك أوامره للبروتوكول الرئاسي الفرنسي بعدم تقديم أي ضيافة لباراك خلال الاجتماع، وبأن توضع أقلام رصاص أمام الضيف الإسرائيلي؛ لأن كلامه يتغير ولا يُعْتَمَدُ عليه، وخرج باراك من الاجتماع يشعر بالإهانة (عيسى، 2015). وعندما استشهد الطفل محمد درة بغزة، أعطى جاك شيراك أوامره للتلفزيون الفرنسي ببث صور استشهاد الدرة في العالم كله مجانا، وإلحاق العار بدولة إسرائيل، حتى إن الكاتب الاسرائيلي روني شاكيد قال بعدها:"لا أعرف من قتل الدرة، ولكن الذي أعرفه أن محمد الدرة قتل سمعة إسرائيل في العالم " (عيسى، 2015).

وفيما يتعلق بموقف فرنسا من القدس بشكل خاص، فقد حددت الخارجية الفرنسية عقب فوز الرئيس شيراك بالانتخابات الرئاسية عام 1995، بأن موقف فرنسا من قضية القدس لم يتغير، ولم يطرأ عليه جديد، خاصة وأن الرئيس شيراك عمل منذ توليه الرئاسة الفرنسية إحياء السياسات الديغولية في المنطقة العربية والشرق الأوسط من جديد. وبناء عليه بقي موقف فرنسا من القدس ثابتا، ويقوم على أساس عدم الاعتراف بقرار إسرائيل بضم مدينة القدس الشرقية من خلال "قانون

أساس القدس لعام 1980"، وهو قانون إسرائيلي لا تعترف به فرنسا. وبقي الرئيس شيراك يؤكد في كل مواقفه على "ضرورة إيجاد حل عادل ومتوازن بين كل الأطراف المعنيين بقضايا الوضع النهائي والأرض الفلسطينية، وذلك على أساس محورين وهما: مبدأ الأرض مقابل السلام، وعلى مثل هذا الاتفاق أن يتناول القضايا الأكثر صعوبة كقضية القدس، أما المحور الثاني لموقف فرنسا من القدس فهو رفضها أن يكون الحل دينيا أو وطنيا فحسب، بل أكد على ضرورة وصول جميع المؤمنين للقدس. كما يجب أن تندرج فكرة السيادة على القدس أيّا كان مصدرها، في إطار تسوية تتم بالتفاوض وفق ما نصت عليه اتفاقات أوسلو، وعلى هذه التسوية أن تأخذ بعين الاعتبار تطلعات وحقوق جميع الأطراف المعنية (أبو السعود، 2008). وأكدت فرنسا موقفها من القدس بعد اندلاع انتفاضة الأقصى على لسان المتحدث باسم وزارة الخارجية "برنارفليرو" الذي قال: بأن فرنسا تأمل في مساعدة الإسرائيليين والفلسطينيين في إيجاد صيغة للتوافق والتوفيق بين مختلف المصالح حول القدس والأماكن المقدسة (أبو السعود، 2008).

2.2.3. فرنسا ومفاوضات كامب ديفيد الفلسطينية – الاسرائيلية (2000):

بعد انتهاء الموعد النهائي للمرحلة الانتقالية المتفق عليها بين الطرفيين الفلسطيني والإسرائيلي في الرابع من مايو 1999، وانقضاء خمس سنوات دون التوصل إلى اتفاق على قضايا المرحلة النهائية نتيجة المماطلات والتسويفات المتكررة من قبل حكومات اسرائيل المتعاقبة، مارست أوروبا بشكل عام، وفرنسا بشكل خاص، الضغوط على الرئيس المرحوم ياسر عرفات والقيادة الفلسطينية لتأجيل إعلان الدولة الفلسطينية حتى تتم هذه العملية كنتيجة لنجاح المفاوضات والعملية السلمية الفلسطينية – الإسرائيلية، وتم التعبير عن ذلك الضغط في إعلان برلين للمجموعة الأوروبية في 1999/3/26، حيث أكد الأوروبيون مجددا الحق الدائم ومن دون تغيير للفلسطينيين في تقرير مصيرهم الذي يتضمن خيار الدولة، ويرجو الاتحاد الأوروبي الإنجاز السريع لهذا الحق، ويدعو الفرقاء إلى بذل الجهود وبحسن نية؛ لأجل حل يجري التفاوض عليه على أساس الاتفاقيات المعقودة، من دون الإضرار بهذا الحق الذي لا يخضع لأي حق نقض. وأضاف إعلان برلين الصادر عن الاتحاد الأوروبي استعداد دول الاتحاد الاعتراف بدولة فلسطينية في الوقت المناسب (خضر، 2003، ص543)، أي اعتراف الاتحاد الأوروبي بالدولة الفلسطينية التي ستتمخض عن المفاوضات الثنائية التي ترعاها الولايات المتحدة الأمريكية، وبناء عليه عملت هذه الدول على منع أو تأجيل الإعلان عن الدولة الفلسطينية من طرف واحد دون الاتفاق بين الطرفين المتصارعين اللذين يخوضان العملية التفاوضية السلمية منذ سنوات، رغما عن انتهاء الفترة الانتقالية المتفق عليها وهي خمس سنوات (مايو 1994 – مايو1999).

واستنادا الى انقضاء الفترة الانتقالية قامت الإدارة الامريكية ممثلة بالرئيس بيل كلينتون بتوجيه دعوة للرئيس عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك لإجراء عملية تفاوضية مغلقة في منتجع كامب ديفيد الأمريكي، وتم تلبية الدعوة من الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي في 11/تموز 2000، أي بعد انتهاء الموعد الأخير للمرحلة الانتقالية بأكثر من عام، خاصة وأن فرنسا والرئيس جاك شيراك ساهما في تأجيل الإعلان عن الدولة الفلسطينية، حفاظا على العملية السلمية ولضمان الاعتراف الفرنسي والأوروبي بالدولة الفلسطينية وتقديم العون لها. فذهب الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي للتفاوض برعاية الرئيس الأمريكي شخصيا، حيث استمرت المفاوضات لمدة أسبوعين متتاليين دون الإعلان عن أي شيء للإعلام، ومارست الولايات المتحدة الأمريكية بكل أركان إدارتها كل الضغوط الممكنة على الجانب الفلسطيني؛ من أجل القبول بما هو معروض عليه من الاسرائيليين، وهو أقل بكثير من المطلوب فلسطينيا، لا سيما على صعيد بعض القضايا النهائية، وبشكل رئيس ملف القدس والحدود واللاجئين، فما كان من الطرف الفلسطيني إلا الرفض الكامل دون إعلان إمكانات التفاوض، فترك الجانب الفلسطيني الباب مواربا لاستمرار عملية التفاوض على أمل تحقيق أفضل مما هو معروض عليه في كامب ديفيد، وهذا ما تم عندما تم استئناف المفاوضات في طابا بنفس العام، حين أبدى الإسرائيليون مرونة أكثر في الملفات الثلاثة دون أن يصلوا إلى المستوى المطلوب فلسطينيا لا سيما في ملف القدس كعاصمة للدولة الفلسطينية (جاد، 2001، ص31). وبالتالي فشلت المفاوضات بين الطرفين، وتم تحميل الطرف الفلسطيني مسؤولية الفشل من قبل الإدارة الأمريكية وحكومة إسرائيل بزعامة باراك، خاصة وأن هذا الأخير قد عرض الانسحاب من 90% من أراض الضفة الغربية وقطاع غزة (صالح، 2004).

تمثل مفاوضات كامب ديفيد أول محادثات رسمية تناولت قضايا الوضع النهائي بجدية تامة، حيث أدرك الطرف الفلسطيني بزعامة ياسر عرفات حدود التنازلات الإسرائيلية وسقفها الأعلى، والتي لا تمثل طموحات الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية المشروعة؛ ما دفع الرئيس عرفات لرفض ما طرح عليه في ظل ظروف صعبة، وأدرك أيضا أن قادة إسرائيل وحكوماتها المتعاقبة لها نفس الأهداف والأطماع، والمفاوضات معهم تحتاج الى مفاوضات أخرى لتفسير ما يتم الاتفاق عليه، لذا قال البعض بأن ياسر عرفات غادر كامب ديفيد ومعه قرار حصاره، بل وربما انتهاء دوره (أبو ختله، 2011، ص161). وأكد ما سبق طرحه شلومو بن عامي حينما قال: "إن الرئيس بيل كلينتون خلال قمة كامب ديفيد قدم اقتراحات من أجل إنقاذ القمة وتحقيق تسوية شاملة حول القدس، وهي اقتراحات قبلها الإسرائيليون ورفضها عرفات، وقد تقدم كلينتون بعد ذلك بمبادرة طموحة من أجل السلام، إلا أن السفير السعودي في واشنطن وصفها بأنها جريمة بحق الشعب الفلسطيني، ورفضها عرفات مجددا (الزيتونة، 2006، ص9). الأمر الذي دفع الرئيس الفلسطيني القيام بتحرك

عربي ودولي في 29 يوليو 2000، فاتجه للعاصمة الفرنسية باريس، لشرح نتائج القمة للرئيس الفرنسي، ورئيس الاتحاد الأوروبي جاك شيراك، بالإضافة إلى توجيه مذكرة رسمية إلى جميع الدول العربية، لشرح الموقف الفلسطيني، وفضح المحاولات الإسرائيلية التي تسعى لتحميل الجانب الفلسطيني فشل القمة، وعدم التوصل إلى اتفاق، مؤكدا تمسك الشعب الفلسطيني الثابت بالسلام كخيار استراتيجي على أساس القرارات الدولية، ومبدأ الأرض مقابل السلام (الهابط، 2010، ص203).

استأنف الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي المفاوضات مرة أخرى في مدينة طابا المصرية على أساس ما تم التوصل إليه في منتجع كامب ديفيد، وأيضا لم يتوصل الطرفان الى أي نتيجة تنهي الصراع بينهما، وبقي الأمر يراوح مكانه حتى قام زعيم المعارضة الإسرائيلية بزيارة ساحات المسجد الاقصى في 2000/9/28 بعد طلب الإذن من رئيس الوزراء الإسرائيلي، الذي وافق بدوره على هذه الزيارة المستفزة للمشاعر الوطنية والدينية لأبناء الشعب الفلسطيني، خاصة وأن من رافق زعيم المعارضة أرئيل شارون مئات الجنود ورجال الشرطة الإسرائيليين؛ لتأمين تلك الزيارة؛ ما أسست لردود فعل فلسطينية عارمة أشعلت الانتفاضة الشعبية، مع أنها لم تكن السبب الوحيد لاشتعال الانتفاضة، لاسيما وأن الشعور الفلسطيني بالإحباط في هذه المرحلة التي لم يتمكن القفز عنها في أي حال من الأحوال، خاصة بعد غياب الأمن السياسي لعملية السلام، والوصول إلى اتفاق ينسجم مع القرارات الدولية رقم (242) ورقم (338)، وباقي الاتفاقات الثنائية ومبدأ الأرض مقابل السلام (جاد، 2002، ص90). وقد تمت الزيارة رغما عن تحذيرات أجهزة الأمن والاستخبارات العسكرية الإسرائيلية بأن هذه الخطوة ستؤدي إلى اندلاع اضطرابات قد لا تُحمَدُ عقباها، إلا أنَّ القادة الاسرائيليين لم يستمعوا إلى قادة أجهزتهم الأمنية، وقام باراك بمحاولاته المستمرة لخداع الرأي العام العالمي من خلال تصويره لانتفاضة الشعب الفلسطيني باعتبارها حرب إبادة فلسطينية ضد اليهود، في حين أن أحد الكتاب الاسرائيليين وهو داني رابينوفيتش قال بأنها "رد فعل على استنفاد مسيرة التسوية في التسعينات لأغراضها، دون أن تقرب الفلسطينيين من النتائج السياسية المرغوبة (شعبان وآخرون، 2004، ص43).

وانطلاقا من السلوك العسكرتاري الإسرائيلي في مواجهة الانتفاضة الشعبية السلمية الفلسطينية، التي بدأت احتجاجاتها بوسائل مدنية سلمية، قابلتها الحكومة الإسرائيلية بآلتها العسكرية القمعية؛ ما أوقع العشرات من الشهداء والجرحى؛ الأمر الذي دفع الطرف الفلسطيني إلى التصدي للآلة العسكرية الفاشية الإسرائيلية، وبدأت فصائل المقاومة اللجوء إلى العنف والعمل العسكري، فما كان من كتائب الأقصى، والقسام، وسرايا القدس، والشهيد أبو علي مصطفى وغيرها الكثير إلا دخول

معترك المواجهة العسكرية مع قوات الاحتلال الإسرائيلي (الشوا، 2016، ص101). وبذلك تلقَّتْ العملية السياسية التفاوضية نكسة جديدة، وانقلب الموقف تماما بحكم المعالجات الأمنية العسكرية للانتفاضة الشعبية الفلسطينية دون العودة إلى معالجة جذر القضية السياسي، والمتعلق بانسداد الأفق السياسي وفقدان الأمل الفلسطيني بالتسوية السياسية، فاكتفت القوى العالمية المعنية بعملية السلام بالمعالجات الأمنية كما حصل في مؤتمر شرم الشيخ في أكتوبر 2000، ومفاوضات طابا في 2001/1/28، ثم تقرير ميشيل في 2001/4/30، والذي جاء تنفيذا لتوصيات مؤتمر شرم الشيخ بتشكيل لجنة تقصي حقائق، ثم خطة بينت لوقف إطلاق النار التي تقدم بها مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) جورج بينت في 2001/6/13، وكلها مبادرات باءت بالفشل واستمرت الانتفاضة وتجمدت العملية السلمية (بلقزيز وآخرون، 2004، ص43)، الأمر الذي ساهم بنجاح زعيم المعارضة في الانتخابات الاسرائيلية التي تمت عام 2001، خاصة وأن هذا الزعيم (أرييل شارون)، كان قد وعد في الحملة الانتخابية بأنه إذا نجح سيقوم باستخدام القوة العسكرية للقضاء على الانتفاضة (شعبان وآخرون، 2004، ص49)، إلا أن ذلك لم ينجح أيضا حيث انتقلت الانتفاضة إلى أوساط أبناء الشعب الفلسطيني داخل دولة الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي المحتلة عام 1948، كما بدأت العمليات الاستشهادية داخل المدن الإسرائيلية، التي أرهبت وأربكت الساحة الإسرائيلية الداخلية.

بادرت فرنسا بدعوة كل الأطراف المعنية بعملية السلام الفلسطينية – الإسرائيلية، وقد اجتمعوا في باريس بعد مضي أسبوع واحد على بدء الانتفاضة، وجرت تفاهمات للتوصل إلى خطوات تساهم في إيقاف العنف، وتم الاتفاق على عشر خطوات من شأنها معالجة الموقف ووقف التدهور تماما، ومثل هذا الاتفاق اختراق كبير في حينه، إلا أن المبعوث الأمريكي دينس روس الذي عمد إلى إيجاز الخطوات العشر ووضعها على الورق، لم يكن أمينا في صياغتها، فاستغل ذهاب الرئيس عرفات لمقابلة الرئيس الفرنسي جاك شيراك، حيث بدا كل شيء ينحرف عن مساره ثانية، وبحث عرفات أكثر النقاط إثارة للخلاف، خاصة التحقيق في أسباب الانتفاضة، حيث وافق الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي على تشكيل لجنة تحكيم برئاسة أمريكية ومشاركة أوروبية، إلا أن الرئيس عرفات قد ضغط على الرئيس شيراك لتشكيل محكمة دولية بدلا من المحكمة التي تم التوافق عليها (الهابط، 2010، ص204)، وبعد فشل هذه الخطوات تعمدت إسرائيل بممارسة العنف والاغتيالات، الأمر الذي دفع فرنسا لإدانة التصفيات التي تقوم بها إسرائيل ضد الفلسطينيين باعتبارها سياسة اغتيالات متعمدة تنتهجها إسرائيل لقمع انتفاضة الأقصى، ويأتي هذا الموقف الفرنسي انسجاما مع الرأي العام الفرنسي المعادي للسياسة الإسرائيلية تجاه الانتفاضة الشعبية، والذي تجسد عمليا بالدعوة للتظاهر في 2001/7/5 احتجاجاً على زيارة رئيس الوزراء أرييل شارون لباريس، حيث

طالب المتظاهرون باتخاذ إجراءات ضد شارون لضلوعه في مجزرة صبرا وشاتيلا في بيروت عام 1982، كما طالبوا بإنشاء وتوفير قوة دولية لحماية الشعب الفلسطيني، وتفكيك المستوطنات الصهيونية القائمة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، واعتراف إسرائيل بقرارات الأمم المتحدة وتطبيقها، خاصة المتعلقة بحق الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم، كما دعا المتظاهرون إلى وقف التعاون الفرنسي العسكري مع إسرائيل، وتعليق اتفاقية الشراكة بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي، ورفع المتظاهرون شعار "شارون غير مرغوب فيه " (الشوا، 2016، ص102).

واستمرت فرنسا ورئيسها جاك شيراك بدعم الطرف الفلسطيني حتى ينال حقوقه الوطنية المشروعة، وإقامة دولته المستقلة من خلال المفاوضات السلمية مع إسرائيل، وأدانت مع الاتحاد الأوروبي ولوحدها بكل شدة قيام إسرائيل بهدم منازل الفلسطينيين، ودعت إلى ضرورة تطبيق وقف إطلاق النار الذي تم الاتفاق عليه نتيجة التفاهمات والاقتراحات التي وافق عليها الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي في تقرير ميشيل وخطة تينت، رغما عن أن القيادة الفلسطينية قد طالبت بوضع جدول زمني لتطبيق التفاهمات، خاصة وأن وزير خارجية بلجيكا لويس ميشال، قد أكد حينها بأن المشكلة الفعلية في الشرق الأوسط تكمن في أن رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون، يعطي نفسه حق التقرير وحده ما إذا كان وقف إطلاق النار مطبقاً أو غير مطبق، في حين أعلن فرنسوا ريفاسوا، الناطق باسم وزارة الخارجية الفرنسية أن الوزير هومير فيدرين، وزير خارجية فرنسا مقتنع بضرورة أن يكون هناك آلية مراقبة دولية لوقف اطلاق النار بين الإسرائيليين والفلسطينيين (الهيئة العامة للاستعلامات، 2001، ص ص43-44).

بعد أقل من عام بأيام على اشتعال الانتفاضة الشعبية الفلسطينية، جاءت هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، لتوجه ضربة قاسية لسياسات الولايات المتحدة الخارجية؛ ما دعا الرئيس بوش إلى العمل على تخفيف الشعور المعادي لأمريكا في العالمين العربي والإسلامي (مصطفى، 2007، ص98). وذلك من خلال الضغط على إسرائيل لوقف سياستها التوسعية في الضفة الغربية، ودعم انشاء دولة فلسطينية. خاصة وأن أحداث سبتمبر قد جاءت في خضم الانتفاضة الفلسطينية وتطورها واستفراد إسرائيل بمكونات السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني وممارسة القتل والحصار والهدم لكل ما هو فلسطيني، خاصة وأن تفاهمات وقف إطلاق النار لم تجد نفعا مع إسرائيل، كما لم تنفع كل النداءات الدولية في لجم الآلة العسكرية الإسرائيلية، حيث أخذت تدمر كل مؤسسات الشعب الفلسطيني، بما فيها المؤسسات المدنية والعسكرية والأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية، دون اكتراث لتداعيات سياستها المستقبلية على العملية السلمية، الأمر الذي استفز العالم، وبشكل خاص أوروبا

وفرنسا، الذين أدانوا هذه السياسة الإسرائيلية، وأعلنوا عن تضامنهم الكلي مع الولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب الذي دمر برجي التجارة الدولية ومقر وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون)؛ ما دفع الإدارة الأمريكية إلى اتباع سياسة أكثر عدوانية ضد الشعوب العربية والإسلامية، تحت شعار مكافحة الإرهاب، الذي رأوا مصدره في الإسلام والدول الإسلامية؛ ما دمر العلاقات الدولية وأعادت العالم إلى مناخات الحرب الساخنة، لاسيما بعد حرب أمريكا أفغانستان، وتوسيع رقعتها لتطال العراق، الأمر الذي رفضته كل من فرنسا على لسان رئيسها جاك شيراك، وألمانيا من خلال مستشارها شرويدر (كمال، 2001، ص168)، ووسعت الولايات المتحدة الأمريكية دائرة حربها لتشمل فيها كافة فصائل المقاومة الفلسطينية، مساوية في ذلك بين جدول أعمالها في مكافحة الإرهاب مع جدول أعمال إسرائيل، دون مراعاة الفروق بين الإرهاب والمقاومة المشروعة ضد الاحتلال (بلقزيز وآخرون، 2004، ص44).

واستنادا إلى هذه الوضعية الدولية الجديدة، تعامل شارون والحكومة الإسرائيلية مع الشعب الفلسطيني وفصائله السياسية المسلحة بنفس المنطق الذي تتعامل به الولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد الإرهاب، وبذلك تلقت إسرائيل الضوء الأخضر الأمريكي لمحاربة المقاومة والسلطة الفلسطينية بكل قوة، باعتبارهما ضالعين في الإرهاب، واشترط شارون بأنه لا عودة للمفاوضات إلا بعد القضاء على البينة التحتية للمنظمات الإرهابية، مضيفاً اتهاماته لدول الاتحاد الأوروبي، بأن لديها إسهامات في دعم الإرهاب وتمويله، حيث إن جزءاً من الأموال التي يقدمها الاتحاد للسلطة يذهب لتمويل العمليات الإرهابية (الهابط، 2010، ص205). وجاءت هذه الاتهامات نتيجة فشل شارون في إجهاض الانتفاضة وإنهائها كما وعد خلال حملته الانتخابية؛ الأمر الذي أدى إلى تدني شعبيته حيث وصلت إلى أدنى مستوياتها (30%)؛ ما دفعه إلى استخدام العنف بشكل غير مسبوق ضد الشعب الفلسطيني وفصائل المقاومة، التي كبدت الاحتلال خسائر فادحة؛ ما أدى إلى تدهور معنويات الإسرائيليين وزيادة إحساسهم بعدم الأمان بما في ذلك أفراد الجيش الإسرائيلي نفسه، وأصبحت حكومة شارون اليمينية مهددة بالسقوط والانهيار التام، فلجأ إلى اجتياح كافة المدن والقرى في الضفة الغربية الواقعة تحت سيطرة السلطة الفلسطينية والمصنفة مناطق (أ)، ويُعد هذا الهجوم الأعنف والأكثر وحشية منذ بدء الانتفاضة، تحت شعار "الدرع الواقي"، حيث واصلت القوات الإسرائيلية اجتياح المدن والقرى في المناطق الخاضعة للسلطة وحصارها والاعتداء على السكان بكل وحشية بهدف إنهاء الانتفاضة وإجهاضها دون تلبية مطالبها المتمثلة في الحرية والاستقلال الوطني (شعبان وآخرون، 2004، ص57).

وقام شارون وحكومته اليمينية باتخاذ قرار لبناء جدار الفصل العنصري في أبريل 2002، بهدف الحد من العمليات الاستشهادية وهجمات المقاومة ضد الجيش الإسرائيلي، وأخذت إسرائيل تشرع في بناء الكتل الإسمنتية بارتفاع 8 أمتار، وأسلاك شائكة ونظام مراقبة إلكتروني، ومناطق عازلة بعرض أكثر من 100 م، وذلك بهدف حرمان أبناء الشعب الفلسطيني من الوصول إلى أراضيهم، والتضييق عليهم، وتوسيع الاستيطان، وابتلاع الأراضي الفلسطينية لهذا الغرض (الشوا، 2016، ص104). الأمر الذي كان موضع إدانة من فرنسا وباقي دول العالم، حيث أكد الرئيس شيراك بأن الجدار الذي بنته إسرائيل في الضفة الغربية ليس مطابقاً للقانون الدولي، ومن شأن ذلك أن يفجر مزيداً من الغضب لدى الفلسطينيين، وأضاف أيضاً "إن أحداً لا يستطيع أن يملي على إسرائيل القرارات التي يتعين عليها اتخاذها لحماية أمنها"، خاصة إذا "اعتبرت إسرائيل أن جداراً يمكن أن يكون فعالاً من الناحية التقنية، فإنه من الضروري أن يكون مقبولاً على الصعيد الدولي (الشوا، 2016، ص ص104–105). وزادت السياسة الإسرائيلية شراسة وتغولاً بعد خطاب الرئيس بوش الابن في2002/6/24، الذي عنون خطابه بـــ "الحسم بين خيارين: الإرهاب والعالم المتحضر"، و" من ليس معنا فهو ضدنا"، حيث أخضع هذا الخطاب الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي لشروط الحرب الأمريكية على الإرهاب، وفي الوقت نفسه فهو: سعي لاحتواء الصراع كبديل عن التسوية المتوازنة (عاروري، 2002، ص ص291–292).

أعطت أحداث سبتمبر 2001، الحق لإسرائيل في ممارسة البطش والتنكيل بالشعب الفلسطيني، وتدمير مؤسساته الوطنية، وحصار الرئيس عرفات في رام الله، وتدمير المساجد، وإحراق الكنائس، وتدمير البنى التحتية من مياه وكهرباء واتصالات وطرق، إضافة إلى تدمير المنشآت الصناعية، والأراضي الزراعية؛ ما استفز العالم من الوحشية الإسرائيلية في قمع الشعب الفلسطيني، ودعا مجلس الأمن الدولي إلى إصدار عدة قرارات، أهمها: القرار رقم (1397)، القاضي بضرورة إقامة دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل، والقرارات الأخرى ذات الأرقام (1402، 1403، 1405، 1435)، التي تطالب إسرائيل بوقف عدوانها ضد الشعب الفلسطيني، كما تطالبها بالانسحاب من المدن التي احتلتها منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية عام 2000 (بني فضل، 2009، ص95)، وكان لفرنسا دور فعال ورئيس في صدور قرارات مجلس الأمن الدولي، لاسيما وأن هذه القرارات تتطابق تماماً ومضامين السياسة الفرنسية تجاه الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي، كما أنها تنسجم مع السياسة الأوربية التي يرأس اتحادها حينذاك الرئيس جاك شيراك، الذي أخذ يخوض الانتخابات الفرنسية لولاية رئاسية ثانية، حيث كانت الانتفاضة الفلسطينية حاضرة على جدول أعمال الانتخابات الفرنسية، وكانت سبباً في هزيمة رئيس الوزراء الفرنسي ليونيل جوسبان مرشح اليسار الفرنسي في الدورة الأولى من الانتخابات، خاصة بعد تصريحاته خلال زيارته لإسرائيل في

2002/02/25، حينما أدلى بتصريحات عنيفة ضد حزب الله، واتهامه للمقاومة العربية ضد الاحتلال الإسرائيلي بالإرهاب؛ ما جعله يتلقى على الفور سيلاً من الحجارة من طلبة جامعة بيرزيت، كما جوبه بموجة انتقادات واستنكارات عارمة على امتداد العالم العربي (ضاهر، 2002).

في ظل أجواء الانتخابات الفرنسية، كانت صورة الرئيس شيراك حاضرة أثناء صراخه على رجال الشرطة الإسرائيليين وتهديده بالعودة إلى فرنسا إذا منعوه من جولته وسط القدس الشرقية ومصافحة أبناء الشعب الفلسطيني، مقارنة بصورة جوسبان وهو هارب من الحجارة الفلسطينية، حيث اختار الفرنسيون ذوو الأصول العربية جاك شيراك في جولتي الانتخابات ضد مرشحي اليمين واليسار معاً، خاصة وأن فرنسا قد حظيت في عهد شيراك بمكانة عالية وامتيازات كثيرة في الدول العربية، بسبب العلاقات القوية التي جمعته مع القادة العرب، ومواقفه المؤيدة للحقوق العربية دون مواربة (شنيورة، 2010، ص ص21–22). كما لم ينس العرب موقفه الرافض للحرب الأمريكية ضد العراق، وموقفه الداعم لمبادرة السلام العربية التي أقرتها القمة العربية في مارس 2002 في بيروت، إضافة إلى موقفه النقدي الحاد لإسرائيل التي دخلت قواتها العسكرية إلى مقر الرئيس عرفات في المقاطعة برام الله في 2002/3/29، معلنة بداية حصارها للرئيس عرفات، الذي لم يخرج من حصاره إلا لرحلته العلاجية في فرنسا، عائداً إلى الوطن شهيداً في نوفمبر 2004 (كنفاني، 2007، ص48). وبقيت فرنسا متمسكة بدعمها للشرعية الفلسطينية والرئيس الشهيد ياسر عرفات، خاصة وأن الولايات المتحددة ورئيسها بوش الابن، ورئيس وزراء إسرائيل أرييل شارون لا يريدون ياسر عرفات ولا يعتبرونه شريكاً في السلام، بل ويعتبرونه السبب في عدم إحراز تقدم في مسيرة السلام (كارتر: 2007، ص51). وذلك لا ينسجم مع الموقف الفرنسي الذي عبر عنه الرئيس شيراك في المؤتمر الصحفي الذي جمعه مع رئيس وزراء إسبانيا خوسيه ماريا أثنار في مدريد بتاريخ 2003/3/11، عندما قال: "إن ياسر عرفات هو السلطة الشرعية، والممثل الشرعي للسلطة الفلسطينية، وأضاف بأن الاتحاد الأوروبي يعتقد بأن إزاحة عرفات من الساحة السياسية سيكون خطأ جسيماً (الطناني، 2006)؛ وتمسكت فرنسا ورئيسها شيراك بشرعية الرئيس عرفات؛ ما عزز من شرعيته على الساحة الدولية، رغماً عن الضغط الأمريكي والإسرائيلي اللَّذَيْن أرادا عزله وإنهاءه تماماً.

3.2.3. جاك شيراك والمبادرة العربية للسلام:

انعقدت القمة العربية في مارس 2002 في بيروت العاصمة اللبنانية، في ظل اشتداد الانتفاضة الشعبية الفلسطينية، وتغول إسرائيل على الشعب الفلسطيني، وإعلان بوش الرئيس الأمريكي لخيار الدولتين لشعبين، وقبيل الانتخابات الفرنسية الرئاسية بفترة زمنية قصيرة نسبياً، وأصدرت القمة

العربية في 28 مارس 2002، مبادرة عربية للسلام، وإنهاء الصراع العربي – الإسرائيلي، والفلسطيني– الإسرائيلي اعتماداً على المبادرة السعودية لولي العهد السعودي آنذاك الأمير عبد الله بن عبد العزيز، علماً بأن هذه المبادرة قد ولدت نهاية عام 2001، بهدف وقف التصعيد الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، وتحسين صورة العرب أمام الولايات المتحدة الأمريكية والغرب عموماً. على خلفية أحداث 11 سبتمبر 2001، وجرى الكشف عن العناصر الأساسية المكونة لهذه المبادرة السعودية بداية، والعربية أخيراً في مقابلة أجراها الصحفي الأمريكي توماس فريدمان في فبراير 2002، مع ولي العهد السعودي صاحب المبادرة. وقد تم إدخال بعض التعديلات عليها في القمة العربية بهدف تصليب الموقف العربي تجاه إسرائيل، وتقوم على أساس الالتزام العربي بالقرارات الدولية، خاصة قراري (242) و(338) اللذين قامت على أساسهما معظم الاتفاقيات بين (م.ت.ف) ودولة الاحتلال الإسرائيلي، إضافة إلى مبدأ "الأرض مقابل السلام".

رحبت فرنسا بقيادة الرئيس شيراك بالمبادرة العربية التي تم إقرارها في قمة بيروت، وقالت: إن من شأن هذه المبادرة أن تزيد من فرص نجاح البحث عن حل تفاوضي للصراع العربي– الإسرائيلي، وتشكل مساهمة إيجابية، وأكد المتحدث باسم وزارة الخارجية الفرنسية، "أن البيان الذي تبنى اقتراح ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز، يعكس تماماً روحها، ويشكل مساهمة إيجابية في الجهود المبذولة لإعادة الأمل في إحلال السلام، ويزيد من فرص نجاح البحث عن حل تفاوضي"، وأضاف أيضاً: "إن فرنسا تدعو الأطراف المعنية بالدرجة الأولى في إسرائيل والسلطة الفلسطينية إلى التوقف عند أهمية الآفاق السياسية التي تفتحها هذه المبادرة" (نصار، 2019، ص231). ومارست فرنسا ومعها الاتحاد الأوروبي والعديد من دول العالم الكثير من الضغوط على الولايات لمتحدة الأمريكية وإسرائيل، خاصة بعدما رحبت الإدارة الأمريكية بالمبادرة العربية للسلام، للخروج من حالة الجمود التي تمر بها العملية السلمية، الأمر الذي دفع الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن، إلى تقديم مقترحات بشأن حل الدولتين المتجاورتين والمنفصلتين: دولة فلسطين بجانب دولة إسرائيل، وتم ذلك الإعلان في شهر يونيو/ حزيران 2002، أي بعد انعقاد قمة بيروت، ونجاح شيراك بولاية رئاسية ثانية بوقت قليل، وكانت هذه المرة الأولى الذي يتحدث فيها رئيس أمريكي بعد مفاوضات كامب ديفيد، عن دولة فلسطينية، إلا أن الرئيس بوش جعل تحقيق ذلك الهدف أقرب إلى المستحيل، حينما قال: "أنه لا يوجد شريك في القيادة الفلسطينية لصنع السلام، والسلام يتطلب وجود قيادة فلسطينية جديدة، وذلك لأن الرئيس عرفات كان مرفوضاً من قبل الرئيس الأمريكي، ورئيس الوزراء الإسرائيلي شارون، باعتباره ليس شريكاً في المحادثات، وهو سبب عدم إحراز تقدم في مسيرة السلام (كارتر، 2007، ص151).

بدأ الضغط الأمريكي والإسرائيلي المدعوم نسبياً من بعض دول العالم التابعة لأمريكا على الرئيس عرفات لاستحداث منصب رئيس وزراء وإعطائه صلاحيات واسعة، إضافة إلى بعض الإصلاحات الأخرى في السلطة الفلسطينية لاسيما على مستوى الأمن الذي تم تركيزه في ثلاث جهات رئيسية وهي: وزارة الداخلية، والمخابرات العامة، والأمن الوطني، وكان هدف هذه الإصلاحات حقيقة سحب صلاحيات الرئيس عرفات وإعطاءها لرئيس الوزراء وإبقاءه رئيساً دون صلاحيات، وتم بالفعل إجراء هذه "الإصلاحات"، وتم استحداث منصب رئيس الوزراء، وتكلف به الرئيس الحالي محمود عباس "أبو مازن"، وجاء تكليفه من الرئيس عرفات بعد أن تلقى الأخير عدة نصائح بشكل مباشر وغير مباشر من عدد من الدول العربية، والولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي ومن ضمنها فرنسا، رغماً عن تمايز موقف الأخيرة عن باقي الدول (كنفاني، 2007، ص476)، وأجرت السلطة الفلسطينية تعديلات على القانون الأساسي، وتم تشكيل أول حكومة فلسطينية برئاسة "أبو مازن"، رسمياً في 2003/4/29 بأغلبية (51) عضو مجلس تشريعي، ومعارضة (18) عضواً، وامتناع (34) عضواً عن التصويت، وتكونت الحكومة الجديدة من (26) وزيراً (الوادية، 2009، ص72).

جاءت المطالب بالإصلاح مع ضغوطات خارجية قوية، لم يصمد أمامها الرئيس عرفات، خاصة وأن الهدف منها كان يتلخص في: إنهاء الانتفاضة، وتنحية القيادة الفلسطينية وعلى رأسها الرئيس الشهيد ياسر عرفات لاعتقاد الإدارة الأمريكية والحكومة اليمينية الإسرائيلية بأنه لا يمكن الوصول إلى حل مع عرفات، خاصة وأنه قد رفض مبادرة كلينتون في قمة كامب ديفيد، وتم تحميله مسؤولية فشل المفاوضات التي تمت في المنتجع الأمريكي الذي عدتها الإدارة الأمريكية الديمقراطية بأنها فرصة تاريخية للفلسطينيين، وعرضاً سخياً لا يمكن تفويته بأي حال من الأحوال (نصار، 2019، ص133)؛ الأمر الذي دعا وزير الخارجية الفرنسي حينذاك "دومنيك دوفيليان" إلى أن يقول بأن التركيز الأمريكي– الإسرائيلي على شخص الرئيس عرفات منذ المطالبة بتغيير القيادة الفلسطينية أمر لا يبرره المنطق ولا المبادئ، فما من شيء ملحوظ عليه، وأن أي اتفاق يُبرم بين الإسرائيليين والفلسطينيين من دون موافقته لن يتم، فكيف يمكن المطالبة بفلسطين ديمقراطية ونحن نرفض الرئيس الذي انتخبه الشعب الفلسطيني، لذلك فإن فرنسا وأوروبا وعلى غرارها الأسرة الدولية، ترفضان التهديدات الموجهة للرئيس ياسر عرفات (الطناني، 2006). وتمسكت فرنسا ورئيسها بشرعية الرئيس عرفات، وطالب وزير الخارجية الفرنسي دولة إسرائيل بالتراجع عن قرارها القاضي بإبعاد الرئيس عرفات، محذراً من التداعيات الخطيرة لهذا القرار على الصعيدين الفلسطيني والإسرائيلي، وكذلك على المستويين العربي والدولي. وأكد على مضمون هذا الموقف الرئيس شيراك نفسه، حيث قال في اجتماع عقده مع زعماء يهود أثناء زيارته للولايات المتحدة

الأمريكية بتاريخ 2003/9/22: "سترتكب إسرائيل خطأ إذا أبعدت ياسر عرفات، تستطيعون حبه أو عدم حبه، لكنه الشخص الوحيد الذي يستطيع إقناع الفلسطينيين بالموافقة على اتفاق مع إسرائيل (الهابط، 2010، ص ص211-212).

واستمرت فرنسا ورئيسها جاك شيراك ثابتين على الموقف نفسه الداعم لفلسطين ولرئيسها الشرعي المنتخب من شعبه وقائد مسيرته الوطنية التحررية، وأرسل الرئيس شيراك وزير خارجية فرنسا لزيارة الرئيس عرفات وهو في حصاره بالمقاطعة برام الله في 2004/6/30، محملاً إياه رسالة خطية أعلن عنها الرئيس عرفات الشهيد في المؤتمر الصحفي المشترك مع الوزير ميشال بارنييه في مقر الرئاسة قائلاً: تلقيت رسالة هامة من الرئيس شيراك من أجل حماية عملية السلام، معلناً موافقته على ما جاء في الرسالة"، مؤكداً بالقول: " أننا نعتز بها، وسنتعاون من أجل تنفيذ ما ورد بها، بما في ذلك إعادة تقوية قواتنا الأمنية، والسير في مشروع السلام والمبادرة والجهود المصرية الطيبة من أجل إقامة السلام العادل"، خاصة وأن فرنسا ومعها الاتحاد الأوروبي يركزون دعمهم لخارطة الطريق، وقيام دولتين فلسطينية وإسرائيلية تعيشان حنباً إلى جنب"، وأكد الرئيس عرفات بأن فرنسا تدعم الجهود المصرية لإعادة تأهيل الأجهزة الأمنية الفلسطينية، وترى ضرورة أن تتخذ إسرائيل خطوات قوية وواضحة لدفع عملية السلام إلى الأمام، لاسيما وأن الطرف الفلسطيني يؤكد استعداده التام لتنفيذ عناصر خارطة الطريق كافة. وفي المؤتمر الصحفي نفسه أكد الوزير الفرنسي بأن "السلام يُبنى بالتعاون من قبل الجميع، وأن الجهود يجب أن تكون متكاملة ومتوازنة، ولذلك هناك حاجة لبعض العمل أو البوادر من الجانب الإسرائيلي، كوقف إغلاق الأراضي، ووضع حد لبناء الجدار ومصادرة الأراضي وعمليات التدمير"، بالإضافة إلى أنه "يتحتم علينا استغلال كل الفرص والجهود التي تبذلها مصر، والانسحاب من غزة، لكي تعود خارطة الطريق وهي طريق السلام"، مشدداً على ضرورة إنشاء دولتين تعيشان جنباً إلى جنب وتنعمان بالأمن والسلام (وفا، 2004).

أخذت فرنسا ورئيسها شيراك ومعها دول الاتحاد الأوروبي موقفاً مؤيداً وداعماً لصالح تطبيق خارطة الطريق، والانسحاب من غزة، حيث أعلن وزير خارجية فرنسا بأنهم "سيتحدثون مع الحكومة الإسرائيلية، والشعب الإسرائيلي التي تربطنا به علاقات غنية وقوية" (وفا، 2004). واستمر الرئيس جاك شيراك على موقفه الداعم للرئيس الفلسطيني رغماً عن موقف الإدارة الأمريكية وحكومة إسرائيل اليمينية بزعامة شارون، اللتين تريان في وجود الرئيس عرفات عقبة أمام عملية السلام. وقام شارون بتفجير خلاف دبلوماسي مع فرنسا متهماً باريس بمعاداتها للسامية؛ ما حدا بالقيادة الفرنسية اعتباره شخصاً غير مرغوب فيه لديها"، وبالتالي أصبحت

زيارته لفرنسا مستحيلة كما صرح الرئيس شيرك شخصياً، ورفض زيارة شارون لفرنسا مشترطاً عليه تقديم اعتذار رسمي عن تصريحاته، وأيدت أوروبا موقف فرنسا عبر الممثل الأعلى للسياسة الخارجية في الاتحاد (خافيير سولانا) الذي قال بأن "دعوة شارون ليهود فرنسا من أجل الهجرة الفورية إلى إسرائيل تسيء إلى الحكومة والشعب الفرنسي" (الجزيرة نت، 2004). وحاولت إسرائيل ابتزاز فرنسا لكي تغير موقفها من الرئيس الفلسطيني وقضية الشعب الفلسطيني، إلا أن الرئيس شيراك بقي على موقفه الداعم لخيار الدولتين لشعبين، كما ثبت على موقفه من الرئيس الشهيد ياسر عرفات.

يبدو أن ساعة الصفر قد دقت بالنسبة للرئيس عرفات، فقد تم اتخاذ القرار النهائي بالتخلص منه إسرائيلياً بموافقة الرئيس الأمريكي بوش الابن، حيث كشفت الحقائق أن رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون يكن كراهية شديدة وشخصية للرئيس عرفات، وأنه لم يكن يخفي ذلك أبداً، وكان يقول صراحة: إن بينه وبين عرفات حساباً طويلاً، وأنه وعد الرئيس بوش الابن أن يقتل عرفات، وحسب اعترافات مدير مكتب شارون (أوري آشني): "كان شارون مستعداً لتقديم تنازلات قاسية، إلا أننا جميعاً كنا نعلم ونعرف أن شارون لم يتنازل عن أُمنيَّة قتل عرفات رغم صعوبة الأمر" (دنيا الوطن، 2012). وقد استمر شارون في سياسته الوحشية ضد الانتفاضة الشعبية الفلسطينية، وضد المؤسسات الوطنية الفلسطينية، إضافة إلى سياسة الاغتيالات التي استمر فيها حتى بعد استشهاد الرئيس عرفات وتولي الرئيس محمود عباس "أبو مازن" رئاسة منظمة التحرير والسلطة الوطنية، فقام شارون باغتيال أحمد ياسين الزعيم الروحي لحركة حماس، كما اغتال د. عبد العزيز الرنتيسي عام 2004، وكان قبلها قد اغتال أبو علي مصطفى أمين عام الجبهة الشعبية، إضافة إلى العديد من الكوادر الفلسطينية العسكرية (إبراهيم، 2005). وأخذت صحة الرئيس ياسر عرفات تتراجع حتى تدهورت تماماً في صيف عام 2004، مما استدعى عرضه على وفد طبي مصري تم استدعاؤه لمقر الرئيس بالمقاطعة، ولم يصدر تقريراً عن صحة الرئيس، إلا أن الوفد الطبي المصري قد عبر عن قلقه الشديد إزاء صحة الرئيس، الأمر الذي دعا زوجته السيدة سهى عرفات، لترتيب زيارة خاصة لوفد طبي تونسي على أثر معرفتها بتردي صحة زوجها الرئيس، ولم يكن الأطباء التونسيون أكثر حظاً من أقرانهم المصريين (كنفاني، 2007، ص70).

واستناداً إلى وضع الرئيس عرفات الصحي، نصح الوفدان الطبيان المصري والتونسي، بضرورة سفره للعلاج في الخارج، وبعد موافقة الرئيس على رأي الأطباء، كان الاختيار قد وقع على فرنسا للعلاج فيها بعد استعداد هذه الدولة الصديقة، وحماس رئيسها جاك شيراك للأمر، وبعد أن تلقى الرئيس عرفات وعودات أمريكية وإسرائيلية بعودته إلى أرض الوطن بعد رحلة علاجه، ووصل

الرئيس عرفات إلى مستشفى بيرسي العسكري بباريس، ثم ساءت حالته الصحية، وبعد مضي 24 ساعة على وجوده في المستشفى، تم التأكيد على عدم إمكانية علاجه، وأن حالته تزداد سوءاً، فقام الرئيس شيرك بزيارة الرئيس عرفات في المستشفى العسكري للاطمئنان على صحته، وكان الرئيس عرفات في حالة غياب، فاقترب منه أحد معاونيه وقال له: "يا أبا عمار لقد جاء الدكتور شيراك لزيارتك"، وتؤكد ليلى شهيد، مفوضة فلسطين في فرنسا حينذاك، بأن الرئيس عرفت ابتسم، لكنها لا تدري إن كانت هذه الابتسامة واعية أم لا (الهابط، 2010، ص218). واستمرت حالة الرئيس عرفات في التراجع والتدهور السريع حتى تم الإعلان عن وفاته صبيحة يوم الخميس الموافق 2004/11/11 بشكل رسمي من مصادر في مستشفى بيرس العسكري الفرنسي (كنفاني، 2007، ص25). وأقام الرئيس شيراك احتفالاً رسمياً في باريس لوداع جثمان الرئيس الفلسطيني يليق ويتطابق بما يتم مع رؤساء الدول، حضر هذا الاحتفال الوداعي رئيس وزراء فرنسا ووزير الخارجية، وتم إرسال جثمان الرئيس عرفات إلى القاهرة مساء نفس اليوم على متن طائرة فرنسية خاصة (شنيورة، 2010، ص21). وفي مصر، أقيمت مراسم عسكرية لجنازة الرئيس عرفات بمشاركة وفود رسمية من (61) دولة، وبحضور حشد كبير من القادة والمسؤولين العرب والأجانب؛ ونقل جثمان الرئيس من القاهرة إلى مطار العريش على متن طائرة عسكرية مصرية، ومنها إلى رام الله، أيضاً على متن طائرة مروحية عسكرية مصرية، حيث كان في استقباله عشرات الألاف من أبناء شعبه، وورى جثمانه عصر يوم الجمعة الموافق 2004/11/12 في مقر المقاطعة برام الله التي حوصر فيها طويلاً وسط حزن شديد وألم يعتصر قلوب أبناء الشعب الفلسطيني على رحيل زعيمه وقائده ورمز قضيته الوطنية العادلة.

رحل الرئيس عرفات شهيداً كما كان يتمنى، وترك فراغاً معنوياً ووطنياً كبيراً، رغماً عن جهوده التي أسست لوجود مؤسسة وطنية فلسطينية تضمن الاستمرار على نهجه وثوابته واستراتيجياته الوطنية، من الصعب على أي رئيس قادم أن يتجاوزها أو يقفز عنها مهما كانت مرونته السياسية، وتكتيكاته العملياتية، لاسيما وأن الشهيد قد ترك إرثاً سياسياً وعلاقات طيبة ومتينة مع قادة دول العالم، العربية والإسلامية والأجنبية، وفرنسا تقع في موقع الأهم على صعيد العلاقات الفلسطينية معها على المستوى الأجنبي، لاسيما وأنها لم تتخل عن دعمها للشعب الفلسطيني وقضيته العادلة بعد رحيل الرئيس عرفات، وبقي الرئيس شيراك على مواقفه الداعمة لخيار الدولتين تماماً، ودعم الرئيس شيراك المؤسسة الفلسطينية التي طبقت مواد النظام الأساسي وتسلم رئيس المجلس التشريعي موقع الرئاسة الانتقالية حتى تم تنظيم انتخابات رئاسية بعد استشهاد الرئيس بأقل من شهرين، حيث يتطلب رحيل الرئيس انتخاب خليفة له خلال فترة لا تتعدى (60) يوماً (كارتر،

2006، ص163). وأعطت الفصائل الفلسطينية موافقتها على إجراء الانتخابات الرئاسية التي ترشح لها أكثر من خمسة أشخاص، وفاز فيها الرئيس محمود عباس، في ظل رقابة داخلية وخارجية بنسبة (62.32%) من مجموع الأصوات التي شاركت في العملية الانتخابية بتاريخ 2005/1/9 (الحمد، 2005، ص7). وعمل الرئيس عباس على التوصل إلى تهدئة مع الجانب الإسرائيلي في اجتماع شرم الشيخ بعد شهر من فوزه بالانتخابات الرئاسية في2005/2/9، مؤكداً التزام فلسطين باستكمال الإصلاحات داخل الأجهزة الأمنية، والعمل على ضبط التهدئة من خلال مواجهة سلاح المقاومة الذي يستهدف إسرائيل من خلال التوافق مع الفصائل الفلسطينية المسلحة.

خففت فرنسا لهجتها العدائية ضد رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون بعد الأزمة التي حصلت بين الدولتين عم 2004، وقام الرئيس شيراك بدعوة شارون لزيارة باريس في يوليو 2005، وأعرب الرئيس شيراك في مؤتمر صحفي عقده في قصر الإليزيه عن سروره بزيارة رئيس الوزراء شارون، قائلاً إنه "استقبل اليوم صديقاً لبلاده، مؤكداً موقفه الثابت من الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، قائلاً بانه "يأمل أن يكون الانسحاب الإسرائيلي المزمع تحقيقه من قطاع غزة الشهر المقبل حافزاً للسلام بالشرق الأوسط"، كما قال أيضاً: "عشية فك الارتباط عن غزة... تقف فرنسا إلى جانب الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني حتى يتسنى لنا بمناسبة هذا القرار التاريخي أن نساعد في إحياء عملية السلام"، وذلك رغماً عما أعلنه مسؤول إسرائيلي كبير كان يرافق شارون في زيارته لفرنسا عندما قال: "إن استمرار العنف رغم إعلان الهدنة قبل خمسة أشهر حال دون إحراز مزيد من التقدم بشأن خارطة الطريق التي تساندها اللجنة الرباعية المُشكلة من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والأمم المتحدة (الشرق الأوسط، 2005). وأيدت فرنسا الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، وطالبت أن يكون بداية لاستئناف المفاوضات مع الطرف الفلسطيني لتطبيق خارطة الطريق وصولاً لحل الدولتين لشعبين. وأيد الاتحاد الأوروبي خطوات إسرائيل الأحادية الجانب، وأعلن الممثل الأعلى للسياسة الأوروبية خافيير سولانا أثناء زيارته لإسرائيل في 2005/7/12، عن سعي الاتحاد الأوروبي لتشجيع إسرائيل على اتمام خطتها على المستوى الاقتصادي والسياسي والأمني، معتبراً ذلك خطوة مهمة على طريق قيام الدولة الفلسطينية، وإذا ما تحققت، ستجني أوروبا من ورائها استقراراً في الشرق الأوسط مطلوباً أمنياً واستراتيجياً. في حين دعا الموفد الخاص للاتحاد الأوروبي لعملية السلام في الشرق الأوسط (مارك أوت)، إلى تنفيذ انسحابات أخرى من الضفة الغربية، شريطة أن يتم ذلك بالتنسيق مع السلطة ومن خلال مفاوضات معها، وليس كإجراء متفرد كما حصل في قطاع غزة (الزيتونة، 2012).

أخذت السلطة الفلسطينية بالتشاور مع فصائل العمل الوطني بالتوجه نحو إجراء انتخابات تشريعية، وتم الاتفاق على إجرائها في يناير 2006، وفعلاً تم الانتخابات التشريعية في موعدها المحدد بتاريخ 2006/1/26، وكانت محط أنظار العالم لها خاصة بعد مشاركة حماس فيها لأول مرة، بعد أن قاطعت انتخابات عام 1996 وحرّمتها، إلا أنها غيرت موقفها عام 2006، ودخلت السباق الانتخابي بكل ثقلها، لاسيما وأن حركة "فتح" وباقي الفصائل الفلسطينية لم تكن في أحسن أحوالها؛ ما سمح لحركة حماس بتحقيق فوز ساحق في هذه العملية الديمقراطية التي راقبها العالم أجمع، خاصة لجهة نزاهتها وشفافيتها، حيث حققت حركة حماس نسبة 56% من عدد الأعضاء المنتخبين وهم (132) عضواً، أي أصبح لها (74) عضواً، بينما حصلت حركة فتح على (45) عضواً، وباقي الفصائل والمستقلين على (13) عضواً؛ ما شكل صدمة كبيرة للعالم، وبشكل خاص للقوى المعادية للإسلام السياسي وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، اللتين قامتا بحملة قوية لمقاطعة الحكومة الفلسطينية التي شكلتها حركة حماس لوحدها في مارس 2006، بعد فشل مفاوضاتها مع الفصائل الفلسطينية، لاسيما حركة فتح وقوى (م. ت. ف) فقامت الولايات المتحدة وإسرائيل بوضع شروط للاعتراف بالحكومة الفلسطينية والتعامل معها، وهذه الشروط هي: اعتراف الحكومة بالاتفاقات التي وقعتها السلطة مع إسرائيل وباقي الدول والالتزام بها، نبذ العنف والإرهاب، والاعتراف بدولة إسرائيل، الأمر الذي رفضته حكومة حماس؛ ما استدعى العالم لمقاطعتها ووضع عقوبات عليها، واستمر الأمر حتى قامت حركة حماس بانقلابها الأسود في يونيو 2007، وتشكيل حكومة الطوارئ برئاسة سلام فياض، التي تركز وجودها في محافظات الضفة الغربية، في حين فرضت حماس وحكومتها كامل سيطرتها على قطاع غزة الذي أصبح محاصراً من تاريخ تشكيل الحكومة العاشرة برئاسة إسماعيل هنية، مروراً بحكومة الوحدة الوطنية برئاسة هنية أيضاً، حتى هذه اللحظة؛ ما عَقَّد الحياة وأصبحت لا تطاق في قطاع غزة الذي تحول إلى سجن ومعتقل كبير تخاض ضده الحروب الإسرائيلية المتعددة.

في ظل هذه الأجواء المتوترة، لم تتخل فرنسا والرئيس شيراك عن لعب دوره الداعم للسلطة الفلسطينية، وأكدت بأنها لم "تقتنع بكل الأحوال بجدوى العقوبات بالرغم من التزامها بها، بقدر اقتناعها بضرورة مواصلة الاتصالات مع حماس، وإجراء حوار معها، خاصة وأنها جزء من نسيج المجتمع الفلسطيني، على أمل إعادة هذه الحركة السياسية ذات التوجه الإسلامي إلى مواقف تسمح لها بتحقيق هدف إقامة دولتين تتعايشان معاً في سلام. وبالتالي اعتمدت فرنسا على سياسة القوة الناعمة، لكنها لم تنجح في ذلك، وحاولت أن تكون أكثر استقلالية عن مواقف واشنطن إلى حد ما، وهي تحاول دعم المواقف الأكثر اعتدالاً واستقلالاً" (المصري، 2007، ص131). وقامت فرنسا بالشراكة مع إيطاليا وإسبانيا في نوفمبر من العام نفسه، بالإعلان عن مبادرة للسلام، تدعو إلى

وقف إطلاق النار بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وتبادل الأسرى، وإرسال بعثة دولية إلى قطاع غزة، وتشكيل حكومة فلسطينية تحظى باعتراف دولي (الزيتونة، 2012، ص20). إلا أن إسرائيل قد رفضت المبادرة وأجهضتها تماماً، في مقابل ترحيب فلسطيني بالمبادرة، خاصة بفكرة عقد مؤتمر دولي لإحياء عملية السلام، بعد أن مرت هذه العملية بفترة جمود تام.

حاولت فرنسا إجراء تعديلات على استراتيجيتها السياسية فيما يتعلق بالعلاقة مع دولة الاحتلال الإسرائيلي التي عملت على إبعاد فرنسا ومعها الاتحاد الأوروبي عن عملية السلام في الشرق الأوسط، ولخصت دورهما في تقديم الدعم الاقتصادي والمالي بعيداً عن أي دور سياسي فعال؛ ما دفع الرئيس شيراك بعد تسلم شارون لرئاسة الوزراء في إسرائيل، وبالتعاون مع دول الاتحاد الأوروبي للتقارب مع إسرائيل، على اعتبار أن تحسين العلاقات معها من شأنه أن يسمح للاتحاد الأوروبي، وفرنسا على وجه الخصوص بالتأثير على السياسة الإسرائيلية (شنيورة، 2010، ص56). إن هذه الاستراتيجية الفرنسية لم تحقق المطلوب منها تماماً، حيث بقيت إسرائيل وحليفها القوي الولايات المتحدة الأمريكية حريصين على إبعاد فرنسا وأوروبا تماماً عن دائرة التأثير السياسي، مع أن هناك بعض التوجهات داخل دولة إسرائيل تعمل لتحسين العلاقات الفرنسية– الإسرائيلية، وذلك ما أعلنت عنه (تسيفي ليفني) وزيرة خارجية إسرائيل السابقة خلال زيارتها لفرنسا في مارس 2006، وقالت بأنه: "قد حان الوقت بالنسبة لإسرائيل أن تتحرك الأمور فيما يتعلق بالعلاقات مع فرنسا. فمواقف الفرنسيين أصبحت أفضل، فهم يناضلون ضد المشروع النووي الإيراني، وضد حزب الله في جنوب لبنان، ومواقفهم أصبحت صارمة ضد حماس؛ فماذا يمكن أن نتمنى أفضل؟؟، وكان الرئيس آنذاك جاك شيراك قد عمل في آخر عامين من ولايته الثانية (2005–2007) على تغيير سياسته نحو إسرائيل، بهدف تعزيز العلاقات معها، عل فرنسا تستطيع التأثير عليها لصالح إتمام التسوية السياسية التفاوضية وإقامة السلام العادل الذي يقوم على خيار الدولتين لشعبين (فلسطين، وإسرائيل)، إلا أن ذلك لم ينجح، وغادر الرئيس شيرك قصر الإليزيه عام 2007 دون تحقيق مبتغاه.

يقول الباحث (شنيورة، 2010، ص ص57–58)، بأن هناك عدة أسباب قد ساهمت في تحول السياسة الفرنسية تجاه إسرائيل في العامين الأخيرين من رئاسة جاك شيراك وفيما بعدها، وملخص هذه الأسباب في التالي:

1– الرغبة الفرنسية في التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة بعد حالة التوتر والتباعد التي وقعت بينهما نتيجة رفض فرنسا للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، ومن ضمنها المعارضة الفرنسية الشديدة للاحتلال لأمريكي للعراق (شهاب، 2006، ص122).

2- تبلور شعور لدى النظام السياسي الفرنسي بأن القضية الفلسطينية قد استنفرت مجهودهم طيلة عقود طويلة، وأن ثمة إرهاقاً سياسياً قد حدث لفرنسا من وراء تلك القضية، وبالتالي حان الوقت لعدم لعب دور حيوي على هذا المسار، خاصة فيما يتعلق بحقوق الفلسطينيين. ويرى الباحث هنا بأن هذا السبب ليس في محله؛ لأن فرنسا لم تتوقف عن تقديم الدعم للقضية الفلسطينية، كما لم تتوقف عن تقديم المبادرات السياسية خاصة وأنها تدرك بأن البوابة الرئيسية للعب دور سياسي فعال في الشرق الأوسط يمر عملياً عن طريق القضية الفلسطينية، لاسيما وأنها صديقة للشعب الفلسطيني بحكم تأييدها لحقوقه الوطنية في الحرية والاستقلال.

3- سيادة شعور لدى القيادة الفرنسية، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر، وكذلك بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي، وكل النظم الديمقراطية الليبرالية، ومن ضمنها إسرائيل، بأنها جميعاً باتت تواجه خطراً كبيراً يتمثل في الجماعات الإسلامية الراديكالية والتي يتم دمجها بالإرهاب، الأمر الذي استدعى تعزيز العلاقات الفرنسية – الإسرائيلية باعتبارهما في خندق واحد في مواجهة الإرهاب الإسلامي، وهو الشعور الذي غذته وسائل الإعلام الإسرائيلية، والميديا الأمريكية.

4- رغبة النظام السياسي الفرنسي في استرضاء الجالية اليهودية في فرنسا، وهي ثالث أكبر جالية في العالم بعد إسرائيل والولايات المتحدة، خاصة وأن هذه الجالية تلعب دوراً كبيراً في صنع قرار الناخب الفرنسي، لذلك عملت الإدارة الفرنسية على التقرب من إسرائيل لنيل رضا اليهود في فرنسا، على اعتبار أن جماعات الضغط اليهودية أصبحت المفتاح السحري للوصول إلى قصر الإليزيه وفي العملية السياسية الرسمية برمتها (سعد وأحمد، 2006، ص60).

تبقى فرنسا، وسياستها في عهد الرئيس جاك شيراك هي الأقرب إلى فلسطين خلال اثنى عشر عاماً (1995-2007)، وبقي الرئيس شيراك على موقفه الثابت فيما يتعلق بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني في العودة والاستقلال، وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية، لأنه بقي يدعم التسوية السياسية على أساس خيار الدولتين لشعبين، وقدم كل الدعم الممكن للشعب الفلسطيني وقيادته الشرعية، بداية مع الرئيس الشهيد ياسر عرفات، وتالياً مع الرئيس محمود عباس، وذلك ما عبر عنه الرئيس عباس حينما زار فرنسا، واستقبله الرئيس شيراك في قصر الإليزيه بتاريخ 2007/4/17 لمدة ساعة، وخرج الرئيس الفلسطيني بعد الاجتماع مؤكداً بأن زيارته لباريس ولقاءه الرئيس شيراك هدفها الرئيس هو: تقديم الشكر والامتنان لهذا الرجل العظيم؛ لما قدمه للشعب الفلسطيني، وسلم الرئيس قراراً من بلدية رام الله بتسمية أحد أجمل الشوارع في المدينة باسم الرئيس شيراك، ووجه الرئيس الفلسطيني الدعوة المفتوحة للرئيس شيرك لزيارة فلسطين. في حين أكد الرئيس الفرنسي بانه "لن يكون هناك أي تغيير في الموقف الفرنسي تجاه القضية الفلسطينية أياً كانت نتيجة الانتخابات التي ستجري جولتها الأولى في الثاني والعشرين من الشهر الجاري" (وفا، 2007).

وخلاصة القول حول الموقف الفرنسي من الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي في عهد الرئيس جاك شيراك، تؤكد بأن الرئيس شيراك قد لعب دوراً مهماً رغم محدودية هذا الدور، ودعم في كل المناسبات العملية السلمية الفلسطينية- الإسرائيلية، بما ينسجم ويتوافق مع الشرعية الدولية وقراراتها. كما لعب الرئيس شيراك دوراً مع مصر في مناسبات عديدة، كما حصل قبيل انعقاد لقاء واي ريفر، حيث تقدمت فرنسا ومصر بمبادرة من أجل المضي قدماً في مفاوضات السلام، والدعوة إلى مؤتمر دولي لهذا الغرض. ولم تتوان فرنسا في كل المناسبات والأحداث في دعمها للشعب الفلسطيني، وتؤكد مراراً على ضرورة تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط لتحقيق الاستقرار الدائم فيها. كما أكدت فرنسا في عهد شيراك على ضرورة قيام دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من حزيران 1967 نتيجة المفاوضات الثنائية الإسرائيلية- الفلسطينية على أساس القرارات الدولة، ومبدأ الأرض مقابل السلام. وأدانت فرنسا سياسة القتل والتدمير والحصار واستخدام القوة المفرطة والقتل الجماعي ضد الشعب الفلسطيني خلال انتفاضة الأقصى، وأدانت بناء جدار الفصل العنصري، وسياسة الاستيطان الإسرائيلية، وتمسكت بالقدس كمدينة محتلة ينطبق عليها قرار (242) و(383)، وتمسكت مع دول الاتحاد الأوروبي بشرعية الرئيس عرفات، واعتبرته الشخصية الأكثر قوة وتأثيراً في تحقيق السلام مع الإسرائيليين، ورفضت عزله أو إبعاده، مؤكدة بأنه الرئيس الشرعي المنتخب من الشعب الفلسطيني، وأيدت فرنسا الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وبعض المستوطنات في الضفة الغربية، باعتبار أن هذا الانسحاب يخدم عملية السلام، وحثت إسرائيل على المزيد من الانسحابات من الضفة الغربية بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية والتفاوض بينهما على طريق إقامة الدولة الفلسطينية طبقاً لخارطة لطريق التي تدعو لخيار الدولتين لشعبين. واستمرت فرنسا في تقديم الدعم السياسي والمالي للشعب الفلسطيني قبل رحيل الرئيس الشهيد ياسر عرفات وبعده، كما دعمت فوز الرئيس محمود عباس في الانتخابات الرئاسية علم 2005، وباركت الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية عام 2006، وكان لها موقف متميز في التعامل مع حركة حماس. وبقي الرئيس الفرنسي جاك شيراك على تواصل مع القيادة الفلسطينية حتى آخر لحظات بقائه في قصر الإليزيه رئيساً للجمهورية عام 2007، حين سلم الرئاسة للرئيس ساركوزي، الذي سنتناول عهده لاحقاً؟

الفصل الرابع

الموقف الفرنسي من الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني (2007–2017)

مقدمة:

أحدث الرئيس نيكولاس ساركوزي تحولاً في السياسة الفرنسية تجاه منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، والمنطقة العربية بشكل خاص، وقطع مع السياسة الفرنسية العربية التي أرسى دعائمها الأولى الرئيس الجنرال ديغول بعد عام 1967، وواظب على جوهرها كل الرؤساء الذين تعاقبوا بعد ذلك على حكم فرنسا وآخرهم الرئيس شيراك الملقب بـــ" صديق العرب"، رغماً عن التغيرات التي لوحظت على سياسة العربية والفلسطينية في آخر عامين من حكمه (2005–2007) لجهة التقارب مع إسرائيل، خاصة بعد تسلم شارون رئاسة وزراء إسرائيل واتهامه لفرنسا بممارسة اللاسامية. عمل ساركوزي على تفعيل الدور السياسي الفرنسي تدريجياً، بعد أن أضحت السياسة الفرنسية مهيأة لتحولات مهمة، تدفع نحو الابتعاد وبشكل جلي وواضح عن المواقف الفرنسية التقليدية المعروفة من خلال تبني سياسات ومواقف تقربها أكثر من السياسة الخارجية الأمريكية (لوفو، 2007، ص50).

كما أشاح الرئيس الفرنسي ساركوزي الوجه عن فلسطين منذ توليه الرئاسة الفرنسية في مايو2007، ورفض التنديد بـــ" الاحتلال" الإسرائيلي، ورفض استعمال مصطلح "الاحتلال" في المفردات السياسية والدبلوماسية الفرنسية، وقام بدعم "السياسة الإسرائيلية" علانية، واعتبر ساركوزي أن قيام دولة إسرائيل "بمثابة معجزة"، وأن قيامها مثل أهم تطور في القرن العشرين، مؤكداً بأنه لا يؤيد إسرائيل لأن جده يهودي، فموقفه من إسرائيل ليس موقفاً شخصياً (كما يقول)،

فهذه الدولة القائمة على تعدد الأعراق أدخلت للشرق الأوسط الديموقراطية، وتحققت هنا معجزة أن يتجمع أبناء الشعب اليهودي ويقيموا دولة بهذه الروعة. وخلافاً لموقف فرنسا التقليدي، ولمواقف دول الاتحاد الأوروبي، أعلن تأييده غير المتحفظ لموقف إسرائيل الرافض لحق عودة اللاجئين الفلسطينيين، قائلاً:" ليس منطقياً أن يطالب الفلسطينيون بدولة مستقلة وفي نفس الوقت يطالبون بعودة اللاجئين لدولة إسرائيل، فكل طرف له الحق في إقامة دولة خاصة به"، وأكد ساركوزي أيضاً بأن" أمن إسرائيل هو خط أحمر يحظر تجاوزه، ولن يكون عرضة للمساومة والمفاوضات، ولن نتنازل عن ضمان بقائه إلى أبد الآبدين" (النعامي، 2007). وبناءً على هذه التحولات في السياسة الفرنسية في عهد ساركوزي، سنتناول في هذا المبحث الموقف الفرنسي من الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي خلال فترة حكم ساركوزي التي استمرت خمس سنوات (2007-2012)، وبحث التطورات التي حصلت على الموقف الفرنسي، ومحاولة تغير هذه التحولات، والكشف عن أسبابها الحقيقية، لاسيما وأنها قد قطعت مع السياسة التقليدية المتوازنة تجاه الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي.

1.4 الموقف الفرنسي من الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني في عهد ساركوزي

أثار فوز مرشح اليميني" نيكولا ساركوزي" في الانتخابات الرئاسية العديد من التساؤلات المتعلقة بملامح ومضامين السياسة الخارجية الفرنسية خلال فترته الرئاسية التي ستدوم خمس سنوات متتالية (2007-2012). وتسلم الرئيس ساركوزي مقاليد الرئاسة في مايو2007، حيث أثار وصوله إلى مقعد الرئاسة الكثير من التخوفات والتوجسات على ضوء تصريحاته التي أطلقها قبيل وأثناء حملته الانتخابية، وتوجهاته السياسية المقلقة حول إحداث "القطيعة" مع السياسة الفرنسية التقليدية المتوازنة، والمائلة دوماً نحو الاستقلالية النسبية عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث عمل ساركوزي إلى التقرب من السياسة الأمريكية، فضلاً عن تأكيده على أولوية العلاقات الفرنسية- الإسرائيلية على ما عاداها من دول في منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي أثار حفيظة ومخاوف العديد من الأطراف في العالم العربي، ودفعهم إلى التساؤل عن مستقبل العلاقات العربية-الفرنسية التي شهدت فترة من الدفء والنمو خلال عهد الرئيس جاك شيراك.

عبر الرئيس ساركوزي عن عدم رفضه لنعته بـــ"ساركو الأمريكي" حيث عمل على التقارب مع السياسة الأمريكية من خلال البوابة الإسرائيلية، وأعلن أمام السفراء العرب المعتمدين في باريس عن أن إحدى أولوياته في السياسة الخارجية هي العلاقة مع إسرائيل، إلا أنه سرعان ما عاد إلى التخفيف من حدة نبرته السياسية ورجع إلى المواقف والسياسات الديغولية المعروفة في السياسة الخارجية الفرنسية، مع محاولاته الدؤوبة للتقرب من إسرائيل وتعزيز علاقة فرنسا بها، وبالتالي

تخلى عن سياسة سابقيه المتزنة نسبياً تجاه الصراع الفلسطيني- الاسرائيلي، وتقرب كثيراً من الرؤية الإسرائيلية؛ كي يضمن لفرنسا تقاربا أكثر مع الولايات المتحدة الأمريكية، ويضمن كذلك عطف الجالية اليهودية الفرنسية؛ ما دفعه لدعم مطالب نتنياهو المطالبة بالاعتراف بإسرائيل كونها دولة اليهود، أو يهودية الدولة الإسرائيلية. وعمل ساركوزي خلال فترة حكمه، لاسيما في الفترة الأولى منها على تقوية وتعزيز علاقات فرنسا مع دولة إسرائيل، وأعلن مواقف مميزة وقوية لصالح اسرائيل، وزاد الأمر مع استقباله لنظيره الإسرائيلي شمعون بيرز في مارس2008 في قصر الإليزيه بباريس، وهي الزيارة التي سبقت زيارة الرئيس ساركوزي إلى دولة إسرائيل في24 يوينو 2008، والتي كانت بمثابة إعادة العلاقات الثنائية بين الدولتين بعد أن كانت تمر بمرحلة فتور (Nouzille, 2018, p.306).

جاءت زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي حينذاك (أيهود أولمرت) إلى باريس واستقبال الرئيس ساركوزي له في قصر الاليزيه تعبيراً عن رغبة فرنسا في تعزيز العلاقة مع دولة إسرائيل، حيث أجمع ممثلو اليمين واليسار في المجتمع الإسرائيلي على أن المواقف التي عبر عنها الرئيس الفرنسي ساركوزي خلال لقائه برئيس الوزراء (أولمرت)، في 2007/10/23 تمثل نقطة تحول فارقة وتاريخية، في علاقات إسرائيل بفرنسا وبأوروبا، وأكدت وسائل الإعلام الإسرائيلية التي أبدت اهتماماً واسعاً بنتائج الزيارة بأن ساركوزي فاجأ أولمرت بتبنيه تقريباً معظم المواقف الإسرائيلية سواء على الصعيد الاستراتيجي أم على صعيد حل الصراع مع الفلسطينيين. وأكد السفير الإسرائيلي في فرنسا (جاد شيك) أنه من خلال تواجده الطويل في فرنسا يمكنه القول بحزم إن فترة حكم الرئيس ساركوزي ستمثل" تعزيزاً كبيراً لمصالح إسرائيل الاستراتيجية في العالم". في حين قال السفير الإسرائيلي السابق في فرنسا (نسيم فريقلي) إن: "دولة إسرائيل استيقظت فجأة لتجد لديها صديقاً وحليفاً قوياً ينطلق في صداقته وتحالفه معها من منطلقات أيديولوجية ثابتة وراسخة"، متوقعاً أن ينجح ساركوزي في قيادة أوروبا إلى مواقف مؤيدة وقريبة من المواقف الإسرائيلية. وقد اختصرت القناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي تصوير الشعور الإسرائيلي من مواقف ساركوزي قائلةً: "إسرائيل تعيش أجواء صدمة إيجابية لهذه المواقف" (النعامي، 2007) .

تمادى الرئيس ساركوزي في دعمه للسياسة الاسرائيلية حيث أعلن المراسلون السياسيون الذين رافقوا رئيس الوزراء الإسرائيلي بفرنسا بأن" ساركوزي أبدى حماساً لضرب المشروع النوويِ الإيراني، رغم أن أولمرت نفى أن يكون قد تطرق لموضوع العمل العسكري ضد إيران في لقائه مع ساركوزيِ". مؤكداً بأنه قد حصل على موافقة ساركوزي لتمرير مشروع قانون في مجلس الأمن الدولي بفرض عقوبات اقتصادية على إيران. كما اتفق الاثنان (ساركوزي وأولمرت) على أن تقود فرنسا تحركاً بهدف إقناع دول الاتحاد الأوروبي بفرض منظومة عقوبات اقتصادية مستقلة

على إيران من أجل دفعها لترك المشروع النووي (النعامي، 2007) . وكانت زيارة أولمرت لباريس موضع ترحيب فرنسي كبير، لاسيما وأن الأخيرة تقوم بوضع اللمسات الأخيرة لعقد مؤتمر أنابوليس الخاص بمناقشة قضية الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، وفرنسا بحاجة إلى موافقة إسرائيل لإنجاح المؤتمر والخروج بنتائج يمكن البناء عليها لإنجاز عملية سياسية تعاونية سلمية تضمن تطبيق خارطة الطريق الصادرة عن الرباعية الدولية لتحقيق مبدأ" دولتين لشعبين"، وهو ما وافقت عليه دولة الاحتلال الإسرائيلي من حيث المبدأ، لكنها لم تضعه موضع التطبيق حتى خرج أولمرت من رئاسة الحكومة، وبالتالي لم تستطع تسيفي ليفني التي تبوأت رئاسة الوزراء الإسرائيلية بالإنابة أن تستمر في تنفيذ مخرجات مؤتمر أنابوليس منتظرة نتائج الانتخابات الإسرائيلية التي راهنت عليها، حتى تستطيع الاستمرار بسياسة التفاوض السلمية مع الطرف الفلسطيني، لاسيما وأنها كانت المعنية مباشرة بملف المفاوضات مع الجانب الفلسطيني.

1.1.4. الرئيس ساركوزي ومؤتمر أنابوليس:

أخذت العلاقات الفرنسية- الإسرائيلية في التحسن ما بين أعوام (2005-2007) خلال عهد الرئيس شيراك؛ الأمر الذي مهد عملياً لنقل هذه العلاقات إلى مستويات أعلى من التقارب والعمل المشترك بين الدولتين، وتوثيق التعاون بينهما من خلال التوصل إلى اتفاق ثنائي حول مكافحة الإرهاب والتعاون الأمني، والاقتصادي والسياسي... إلخ (Pardo and Peters, 2010, p.60) وربما يعود هذا التقارب بين الدولتين في هذه الفترة لعدة أسباب منها (نصار، 2019، ص89).

1- انسحاب إسرائيل من قطاع غزة.
2- موافقة إسرائيل على وجود قوة أمنية أوروبية على معبر رفح.
3- موافقة إسرائيل على زيادة قوات اليونيفيل في جنوب لبنان، خاصة من العناصر الأوروبية.
4- دخول دول عديدة من وسط وشرق أوروبا إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، وهي دول ذات علاقة مميزة مع إسرائيل؛ ما أثر على سياسة الاتحاد الأوروبي نسبياً.
5- مقاطعة فرنسا للحكومة الفلسطينية العاشرة التي شكلتها حركة حماس عام 2006 التزاما بقرار الرباعية الدولية.
6- سعي فرنسا للتعاون مع إسرائيل في قضايا ومسائل مكافحة الإرهاب، على إثر الهجمات التي تمت في مدريد (2004)، ولندن (2005).
7- محاولة فرنسا الحقيقية لإحياء عملية السّلام الفلسطينية- الإسرائيلية من خلال مؤتمر أنابوليس الذي دعت إليه باريس ودعمته دول الاتحاد الأوروبي، وموافقة واشنطن وإسرائيل عليه.

بعد أن فشلت المبادرة الفرنسية الإيطالية والإسبانية للسلام التي تم الإعلان عنها في نوفمبر 2006، ودعت الدول الثلاث من خلال هذه المبادرة السلمية إلى وقف إطلاق النار بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وتبادل الأسرى، وإرسال بعثة دولية إلى قطاع غزة، وتشكيل حكومة فلسطينية تحظى باعتراف دولي، كمقدمة لاستئناف العملية السلمية وفقاً لخطة السلام التي أعدتها الرباعية الدولية. واستناداً إلى فشل هذه المبادرة التي رفضتها إسرائيل، ورحب بها الجانب الفلسطيني، دعا وزير الخارجية الإسباني (ميخيل أنخل موراتينوس) إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في النصف الأول من عام2007، كما دعا إلى ضم الدول العربية أو تمثيلها في مجموعة اللجنة الرباعية، خاصة وأن الاتحاد الأوروبي قد حدد في بيان له بتاريخ 2007/1/22 إطار التسوية التي يقترحها على أساس:" إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في يونيو 1967، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ديموقراطية قابلة للحياة، تعيش جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل، وباقي الدول المجاورة لها في أمن وسلام، وأكد الاتحاد الأوروبي أيضاً على توجهاته السياسية من خلال وثيقة قد أصدرها قبيل انعقاد مؤتمر أنابوليس، وبالتحديد في 2007/1/25، تحت اسم "بناء دولة للسلام في الشرق الأوسط: إستراتيجية عمل الاتحاد الأوروبي. (Action strategy state building for peace: an EU)، وحدد فيها الأسس التي يقوم عليها السلام في الشرق الأوسط كما يلي: الأرض مقابل السلام، وقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، والمبادرة العربية للسلام، وخارطة الطريق، والاتفاقيات السابقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وتدعو الوثيقة اللجنة الرباعية لرعاية عملية السلام بدعم وإسناد من المجتمع الدولي (شنيورة، 2010، ص68).

ودعت الخطة الاستراتيجية الأوروبية إلى استمرار التعاون مع الشركاء العرب، والتعهد بالمساعدة طبقاً لنتائج مؤتمر أنابوليس الذي سيعقد قبل نهاية عام2007، وانشاء قوة أمنية عصرية وديموقراطية في الدولة الفلسطينية بالتعاون الكامل مع المنسق الأمني الأمريكي، كما وعد الاتحاد أن يضع في برامجه ونشاطاته كيفية المساهمة الفعالة في دعم ومساندة وحدة وتواصل الدولة الفلسطينية جغرافياً من خلال الربط المباشر بين الضفة الغربية وقطاع غزة، والعمل على إيجاد حل لقضية القدس، وحل عادل لقضية اللاجئين. وضمان أمن إسرائيل الذي يتحقق فقط من خلال إقامة دولة فلسطينية مستقلة وديموقراطية قادرة على البقاء، وعليه يرى الاتحاد الأوروبي ضرورة الاستمرار في التركيز على دعم المفاوضات بين الجانبين، والمساعدة في بناء الدولة الفلسطينية، علاوة على توفير الدعم لها خلال المرحلة الانتقالية، والعمل على تعزيز نشاطات الاتحاد الأوروبي وتعديل أولوياته في ضوء التطورات التي تطرأ على العملية السياسية في المنطقة بالتعاون الكامل مع الأطراف المعنية (شنيورة، 2010، ص ص68-69)، خاصة وأن الجهود الأوروبية لتحقيق السلام والوصول إلى تسوية عادلة للقضية الفلسطينية تقوم على عدد من الخطوات التي حددتها وثيقة الاتحاد الأوروبي على الشكل التالي (الشرق الأوسط، 2008):

1- يتعهد الاتحاد الأوروبي بدعم جهود السلام الحالية بأسلوب جاد وملموس، بما في ذلك خلال مرحلة التنفيذ، وتشجيع الولايات المتحدة على الاستمرار في التزامها "السعي إلى السلام"، من أجل مساعدة الأطراف المعنية للتوصل إلى اتفاق بينهما في أقرب وقت ممكن.
2- سيعمل الاتحاد الأوروبي على تعزيز علاقاته بالسلطة الفلسطينية، وتشجيع إسرائيل على رفع العقبات أمام تنفيذ اتفاق الشراكة المؤقتة بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة التحرير الفلسطينية، وبمجرد إقامة الدولة الفلسطينية، وتصبح كياناً قانونياً بشكل كامل، سيسعى الاتحاد الأوروبي لإبرام اتفاق شراكة كامل معها.
3- ضرورة دعم جهود بناء دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، واستمرار تقديم الدعم لها، وتخصيص النصيب الأكبر من أموال الدعم الأوروبي لجهود بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية، وسوف يمضي الاتحاد الأوروبي قدماً في جهوده الداعمة لبناء دولة فلسطينية موحدة ومتواصلة جغرافيا، ودعم إقامة مؤسسات فلسطينية حديثة وديموقراطية، ودعم جهود تعزيز الأجهزة الأمنية وحكم القانون في السلطة الفلسطينية على طريق إقامة الدولة.

وبناء على هذه الرؤية الأوروبية، عملت فرنسا لعقد مؤتمر أنابوليس الذي تم في نوفمبر 2007، الذي وصفت نتائجه من قبل ممثل السياسة العليا للاتحاد الأوروبي (خافيير سولان) بأنها "إنجازات رائعة"، مضيفاً بأن الخطة الاستراتيجية التي تبناها الاتحاد الأوروبي تستهدف جعل دور الاتحاد خلاقا أكثر، وإيجابياً أكثر، وطموحاً أكثر، مطالباً دولة إسرائيل الالتزام بتفاهمات مؤتمر أنابوليس، وخارطة الطريق، ومبادرة السلام العربية، إضافة إلى ضرورة اعتراف مجلس الأمن الدولي بالدولة الفلسطينية (الزيتونة، 2012). أسست نتائج مؤتمر أنابوليس الى حالة تفاؤل كبيرة حيال العملية السلمية الفلسطينية- الإسرائيلية وأخذت فرنسا في تعزيز علاقاتها مع دولة إسرائيل في كافة المجالات، وزاد هذا التفاؤل مع زيارة الرئيس ساركوزي لدولة إسرائيل في 2008/6/22، التي تبدى خلالها انحيازاً فرنسياً نسبياً لصالح اسرائيل، رغما عن زيارة ساركوزي لمدينة بيت لحم لمدة ثلاث ساعات، ففضلا عن عدم زيارة رام الله لكي يتجنب زيارة مقام الرئيس عرفات، وتجنب كذلك مدينة القدس كي لا يحصل معه ما حصل مع الرئيس شيراك عام 1996 (Nouzille, 2018, p.314).

خاطب الرئيس ساركوزي الكنيست الإسرائيلي خلال زيارته عام 2008، مشيدا بدور الشعب الإسرائيلي في بناء دولته الديموقراطية والحديثة، والتي أصبحت فيما بعد من أعظم الدول التي تقدم صورة واضحة عن الديموقراطية والشفافية، مركزاً حديثه عن عمق العلاقة الفرنسية – الإسرائيلية، وعلى علاقات الصداقة التي تربط البلدين، مؤكداً في خطابه" نعم، فرنسا صديقة لإسرائيل، وستكون دائماً بجانبها في حال تعرض أمنها للخطر، أو تعرض وجودها إلى أي تهديد، وهذا أمر غير قابل

للنقاش بالنسبة لفرنسا، إلا أنه من ناحية أخرى خاطب الكنيست الإسرائيلي مؤكداً على "حق الفلسطينيين في بناء دولتهم بكل أركانها ومؤسساتها السياسية والسيادية الكاملة، وأنه لا يمكن تحقيق السلام التام إلا اذا توقفت عملية الاستيطان وبناء الوحدات الاسرائيلية، وأن تكون القدس عاصمة للدولتين الإسرائيلية والفلسطينية، وتأمين حرية التنقل في الأماكن المقدسة لكل الديانات" (ساركوزي، 2008).

عملت فرنسا بعد نجاح مؤتمر أنابوليس، وما خلفه من أجواء تفاؤل كبرى فيما يتعلق بإمكانية نجاح العملية السلمية السياسية التفاوضية بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، على عقد مؤتمر دولي للمانحين في باريس، ونجحت في ترتيب مؤتمر دولي للجهات المانحة للدولة الفلسطينية بعد أقل من شهر على انتهاء مؤتمر أنابوليس، ودعمت بعدها مؤتمر بيت لحم لتعزيز القطاع الخاص ودوره في فلسطين (مايو، 2008)، كما دعمت مؤتمر برلين لدعم إصلاح القطاع الأمني الفلسطيني في يونيو2008، إضافة إلى مساهمتها الفاعلة في اجتماعين على مستوى الوزراء للجنة الارتباط الخاصة في لندن (مايو، 2008)، ونيويورك (سبتمبر، 2008)، وذلك بهدف إنجاح جهود التسوية السياسية لإقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة بجوار دولة إسرائيل المقامة فعلاً. وكل ذلك بالتوازي مع تعزيز وتعميق العلاقات الفرنسية- الإسرائيلية في عهد الرئيس ساركوزي، الذي سار خلف الأمريكيين، وأعلن رفضه مصافحة أي شخص يرفض الاعتراف بدولة إسرائيل (نصار، 2019، ص93). وبقيت العلاقات الإسرائيلية- الفرنسية في حالة تطور ونماء إلى أن قامت بشن حربها على غزة نهاية عام 2008، وبداية عام 2009، وتدخل فرنسا النشط على خط وقف الحرب بالشراكة مع جمهورية مصر العربية.

2.1.4. الرئيس ساركوزي والحرب الإسرائيلية على غزة:

حافظ الرئيس ساركوزي على موقف فرنسا الثابت فيما يتعلق بالصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، محدداً أربعة شروط أساسية تضمن أمن إسرائيل، ولا يمكن للسلام أن يتحقق دون تنفيذها، وهي إقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس، والاعتراف بالقدس عاصمة للدولتين (إسرائيل وفلسطين)، وحل قضية اللاجئين الفلسطينيين، ووقف الاستيطان في الضفة الغربية والقدس معاً، وتشجيع المستوطنين على الرحيل عنهما (ناصر، 2008). وأكد ساركوزي موقفه القائل بضرورة إقامة دولة فلسطينية حديثة وديموقراطية وقابلة للاستمرار من أجل ضمان أمن دولة إسرائيل فعلياً، معلناً بأن سياسة الاستيطان الإسرائيلية تمثل عائقاً أمام عملية السلام (هاوس، 2008) وأكد خلال زيارته إلى دولة إسرائيل بأن " المرء لا يعيد الظلم الذي وقع على الشعب اليهودي ويعيده على الشعب

الفلسطيني، إلا أن هذه المواقف الفرنسية المعلنة على لسان رئيسها ساركوزي لم يتم ترجمتها بفعل سياسي يجبر دولة الاحتلال الإسرائيلي على احترامها والأخذ بها، وبقيت سياسة فرنسا محكومة بالسياسة الأمريكية ولم تخرج من فلكها طوال فترة حكم الرئيس ساركوزي.

شكل العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة نهاية عام 2008، اختباراً حقيقياً لسياسة الرئيس ساركوزي التي روج لها منذ وصوله للرئاسة تجاه دولة إسرائيل، وهي سياسة تقوم على أن الصداقة مع إسرائيل تسمح لفرنسا بلعب دور فاعل في المنطقة، ولا تمنع قيام علاقات صداقة مع العرب، غير أن هذه الاستراتيجية الساركوزية قد أظهرت محدوديتها، ولم تسمح للرئيس الفرنسي أن ينتزع وقف إطلاق النار من الإسرائيليين، حيث رفض رئيس الوزراء الإسرائيلي طلب الرئيس ساركوزي بوقف إطلاق النار في شهر يناير2009 (شنيورة، 2010، ص95)، رغماً عن دعوة ساركوزي إلى "الوقف الفوري للهجمات الصاروخية على إسرائيل ووقف القصف الإسرائيلي لغزة"، ولم يكن هذا الموقف يعني دعوة الجانبين إلى تقدير الأضرار المشتركة بينهما والناتجة عن هذه الحرب؛ لأنه يدين الاستفزاز غير المسؤول الذي أدى إلى هذا الوضع (غريش، 2009)، كما أدانت فرنسا الهجوم البري الإسرائيلي على غزة أيضا أدانت استمرار إطلاق الصواريخ من غزة ضد إسرائيل. وخلال زيارته إلى منطقة الشرق الأوسط، دعا ساركوزي إلى وقف العنف وإلى هدنة إنسانية، رفضها بشدة رئيس وزراء إسرائيل، وعملت فرنسا بالشراكة مع مصر لتقديم مبادرات لوقف إطلاق النار بين الطرفين.

عمل الرئيس ساركوزي على تشجيع الرئيس المصري محمد حسني مبارك بإطلاق مبادرة مشتركة، تمثل الدولتين لوقف إطلاق النار، وتم تقديم ما عرف حينها بالمبادرة المصرية– الفرنسية، ورأى الرئيس الفرنسي أن دوره يكمن في تشجيع الرئيس مبارك على اتخاذ المبادرة ومشاطرته الرغبة في القيام بكل ما يلزم وما يمكن عمله من أجل وقف إطلاق النار وإيصال المساعدات إلى غزة، وبالتالي ساهم الرئيس ساركوزي بإخراج قرار وقف إطلاق النار ليبدو كأنه نتيجة لجهود فرنسية– مصرية مشتركة، وعملت فرنسا مع مصر على تنظيم مؤتمر شرم الشيخ في2/ مارس2009 لجمع المساعدات الإنسانية وترتيب إعادة البناء في ظل استمرار الحصار الإسرائيلي، وساهمت فرنسا بشكل فعال في محاربة (وصول السلاح) إلى غزة عبر اجتماعات دولية، وسارعت إلى إرسال فرقاطة إلى قبالة سواحل غزة لهذا الغرض، لكنها تراجعت عن القرار فيما بعد.

راهن الرئيس ساركوزي على رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وحكومته اليمينية لتقديم مبادرات تساعد في استئناف عملية السلام الفلسطينية– الإسرائيلية، لا سيما وأن الرئيس ساركوزي

وأوساطه السياسية أخذت تروج لمقولة مفادها أن اليمين الإسرائيلي قادر على اتخاذ قرارات وممارسة سياسات وتقديم مبادرات سياسية أكثر من غيره في المجتمع الإسرائيلي، وأن الأوساط السياسية الإسرائيلية الأخرى ستدعم أي حراك سياسي تجاه عملية السلام المجمدة عملياً، إلا أن هذه المراهنات الفرنسية قد باءت بالفشل نتيجة لاستمرار حكومة اليمين الإسرائيلية بسياساتها الاستيطانية متجاهلةً النداءات الدولية كافة التي تدعوها لوقف الاستيطان لاستئناف عملية السلام، خاصة وأن الرئيس ساركوزي قد راهن أيضاً على الإدارة الأمريكية الديموقراطية الجديدة برئاسة باراك أوباما التي بدأت عملياً بالعمل على ملف الشرق الأوسط بكل فعالية بهدف إحراز تقدم في عملية السلام (اللجنة الرباعية، 2009).

وبقيت سياسة فرنسا مرتبطة عملياً بالسياسة الأوروبية والأمريكية تجاه ملفات الشرق الأوسط بشكل عام، فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني، وقضية لبنان وعملية السلام العربية- الإسرائيلية، والفلسطينية- الإسرائيلية رغماً عن محاولات ساركوزي للتمايز نسبياً في سياسته تجاه الشرق الأوسط دون أن يصل إلى القطع مع السياسات الأوروبية والأمريكية، سيما وأن اليمين الإسرائيلي الحاكم لم يعط أي فرصة لعملية السلام، وتمسك بمواقفه الرافضة عملياً لخيار الدولتين لشعبين، مقدماً السلام الاقتصادي على البعد السياسي، كما راهن على الخيار الأردني لحل مسألة الصراع مع الطرف الفلسطيني، واستمر في سياسة الاستيطان والتنكر للشرعية الدولية والاتفاقات الثنائية كافة مع الطرف الفلسطيني؛ ما أفشل السياسة الفرنسية والأوروبية وحتى الأمريكية، رغماً عن مواقف الأوروبيين والفرنسيين الذين اعتبروا أن حل الصراع العربي الإسرائيلي، وعلى رأسه القضية الفلسطينية تمثل أولوية استراتيجية لهم (لوموند، 2009). إلا أن هذه الأولوية الاستراتيجية لم تتجسد في فعل سياسي أوروبي موحد، ولم تستطع فرنسا أن تخترق السياسة الأمريكية من جهة والسياسة الإسرائيلية الرافضة لأي حلول سياسية تتماثل مع الرؤية الأوروبية- الفرنسية من جهة أخرى، وبقيت عملية السلام تراوح مكانها دون إحراز أي تقدم ملموس.

3.1.4. ساركوزي وعضوية دولة فلسطين في الأمم المتحدة:

استمر الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في سياسته التقليدية المنفتحة تجاه إسرائيل من ناحية والدول العربية من ناحية أخرى، وأقام علاقات اقتصادية وسياسية مع عدد من العواصم العربية، وطرحت فرنسا السجادة الحمراء على رؤساء الدول العربية المعادية لإسرائيل مثل الزعيم الليبي معمر القذافي، والرئيس السوري بشار الأسد في عام2010، لكنه بقي في نظر الفلسطينيين مؤيداً

لإسرائيل دون تخليه عن مواقف فرنسا الداعمة لقيام دولة فلسطينية حرة وديموقراطية وعاصمتها القدس بالشراكة مع دولة إسرائيل، إضافة إلى موقفه الرافض للاستيطان في الضفة الغربية والقدس الشرقية، دون أن يمارس أي ضغوط حقيقية على إسرائيل وحكومة اليمين التي يرأسها نتنياهو (Nouzille, 2018, p329) وعبر الرئيس عن انزعاجه من سياسة رئيس الوزراء الإسرائيلي في مرات عديدة أمام الرئيس الأمريكي أوباما، حيث قال عن رئيس الوزراء ونتنياهو بأنه: لا يستطيع رؤيته بعد الآن، إنه كاذب، ورد عليه أوباما قائلاً: "لقد سئمت منه، لكن عليّ أن أتعامل معه كل يوم" (Nouzille, 2018, p330).

أصر الرئيس ساركوزي في خطابه في سبتمبر2011 أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة على ضرورة استئناف عملية السلام الفلسطينية– الاسرائيلية بعد إخفاقات كثيرة، مؤكداً بأن نجاح هذه العملية لا يمكن لها أن تستغني عن أوروبا، وكانت فرنسا قد فاجأت الجميع حينما صوتت لصالح عضوية فلسطين في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)؛ ما سبب إزعاجاً كبيراً لدى الإسرائيليين، خاصة وأن فرنسا هي الدولة الأوروبية الوحيدة التي صوتت لصالح عضوية فلسطين. وعلق الرئيس الأمريكي على الموقف الفرنسي بأنه: " يشعر بخيبة أمل" لقرار باريس بالتصويت لصالح عضوية فلسطين في اليونسكو (Lefigaro, 2011)، وأضاف أوباما حسب المصدر نفسه بأنه "لا يقدر دعم فرنسا للعضوية الفلسطينية في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، خاصة بعدما أثارت مواقف ساركوزي وأوباما ضجة سياسية وإعلامية كبيرة في إسرائيل بعد تسريب موقفهم من رئيس الوزراء نتنياهو، الأمر الذي دفع الرئيس الأمريكي للإعلان عن موقف ناقد لفرنسا لدعمها عضوية فلسطين، وفي الوقت نفسه، أرسل ساركوزي رسالة لنتنياهو يعده فيها" بالعمل من أجل زيادة العقوبات ضد إيران، بهدف تهدئة ردود الفعل الإسرائيلية على التسريبات الصحفية حول نتنياهو.

أكد ساركوزي موقف فرنسا الداعم لقيام الدولة الفلسطينية، ورفض الفيتو الأمريكي، معلناً بأن "الفيتو الأمريكي ضد الخطوة الفلسطينية المتمثلة في الحصول على عضوية كاملة لدولة فلسطين في مجلس الأمن، قد يفضي إلى دوامة من العنف في الشرق الأوسط"، ودعا في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، إلى قبول فلسطين "كدولة بصفة مراقب" في الأمم المتحدة، عارضاً جدولاً زمنياً مدته عام للتوصل إلى "اتفاق نهائي" لإرساء السلام مع إسرائيل، كما حذر الرئيس ساركوزي كلّاً من الولايات المتحدة الأمريكية وفلسطين من مواجهة في مجلس الأمن، مؤكداً أن عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين لن تنجح من دون أوروبا، بعد هذا الكم من الفشل، داعياً إلى تغيير الأسلوب للخروج من المأزق. وأضاف ساركوزي في خطابه قائلاً: "لنتوقف

عن الاعتقاد بأن بلداً واحداً أو مجموعة صغيرة من الدول بإمكانها أن تحل مشكلة بهذا التعقيد، في إشارة ضمنية إلى الرعاية الأمريكية الوحيدة لعملية السلام في الشرق الأوسط"، مؤكداً على ضرورة توفر جهود دولية متكاملة لحل الصراع بين الطرفين (وفا، 2011).

يأتي هذا الطرح الفرنسي الذي قدمه الرئيس ساركوزي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، استناداً لقراءة وتحليل فرنسا القائل بأن قبول فلسطين لدولة عضو كاملة العضوية من قبل مجلس الأمن لن يحصل في الظروف الراهنة. وبما أن الفشل حتمي، فإننا نعتبر أن التصويت داخل مجلس الأمن ليس فقط دون جدوى وإنما له أيضاً انعكاسات سلبية غير منتجة؛ لأنه سيؤدي إلى مواجهة دبلوماسية كبرى نتيجتها الوصول إلى طريق مسدود، وإلى كسر الديناميكية الإيجابية التي ولدها التصويت في اليونسكو. ولهذا السبب أعلنا الأسبوع الماضي قرارنا بالامتناع عن التصويت في حالة أصر الجانب الفلسطيني على موقفه بالذهاب إلى مجلس الأمن. مع إدراكنا أنه من غير العادل وحتى من الخطر ألا ترد على التطلعات الشرعية للشعب الفلسطيني، ولهذا اقترح رئيس الجمهورية رفع وضع فلسطين إلى دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة، كما حصل مع دول أخرى كثيرة كانت قد مرت في هذه المرحلة الانتقالية كما إيطاليا والنمسا واليابان، وهذا القرار ليس إلا خطوة نحو انضمام فلسطين الكامل للأمم المتحدة (entretien du consul general, 2011). وأكد قنصل عام فرنسا، بأن رؤية بلاده لعضوية فلسطين المراقبة في الأمم المتحدة لا تجعلهم ينسوا أن هدف قيام دولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن لن يتحقق إلى من خلال مفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين على أسس نصوص المراجع التي تعتبر قاعدة السلام وهي: مؤتمر مدريد 1991، وخطاب الرئيس أوباما في2011/5/19، وخارطة الطريق للرباعية الدولية، ومبادرة السلام العربية، والثوابت التي أقرها الاتحاد الأوروبي (القدس، 2013) .

حاول الرئيس الفرنسي جاهداً قبل ذهاب الطرف الفلسطيني إلى مجلس الأمن لطلب العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة أن يجمع الرئيس الفلسطيني محمود عباس مع رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو في باريس لدفع عملية السلام بين الطرفين، وقد عرض هذه الفكرة على العديد من الرؤساء بما فيهم الرئيسين الأمريكي والروسي، إضافة إلى العاهل السعودي خلال زيارته لباريس عام2010، ليؤسس من خلال اجتماع الطرفين في قمة عمل برعاية الرئيس ساركوزي إلى عقد "مؤتمر السلام" بمشاركة أساسية للإدارة الأمريكية ودول الرباعية الدولية وقيادات الدولتين الأساسيتين في الشرق الأوسط، السعودية ومصر. خاصة وأن الرئيس ساركوزي على قناعة بأن الإدارة الأمريكية قد أخطأت حين حددت وقف الاستيطان الإسرائيلي كشرط لعودة التفاوض بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، ويرى أنه ينبغي وضع كل الملفات المختلف عليها

على الطاولة والتفاوض عليها، بما فيها وقف الاستيطان والقدس والحدود والمياه وسواها. إلا أن هذه القناعة الفرنسية التي عبر عنها الرئيس ساركوزي قد اصطدمت بتصلب الطرف الإسرائيلي الذي لا يريد أي دولة فلسطينية، ولا يريد كذلك تقديم أي تنازل من أجل السّلام الغائب عن قاموسه (الجزيرة، 2010).

ومع بداية عام 2012، عام الانتخابات الرئاسية الفرنسية قال الرئيس ساركوزي: إنه إذا أعيد انتخابه فسوف يطلق مبادرة سلام في الشرق الأوسط لختم السلام هذا العام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، معلقا في مقابلة تلفزيونية على قناة فرنسا 2، في 2012/3/6، طموحه في إنجاز السلام بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، مؤكداً بأن عام 2012 سيكون عام السلام في الشرق الأوسط، من خلال تقديم مبادرة من فرنسا وكل أوروبا من أجل السلام. وأدان الرئيس ساركوزي في هذه المقابلة فشل الرباعية الدولية في إنشاء دولة فلسطينية بحلول عام 2005 كما أعلنت هذه الرباعية عام2002، كما أدان الشكل غير المقبول لعملية السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين (سلات، 2012)، وعبر ساركوزي عن حلمه برؤية "القارة القديمة" تستيقظ وترتفع بشكل أساسي على رقعة الشطرنج الدولية، واعداً بتقديم مبادرة بشأن قضية الشرق الأوسط، بطريقة مختلفة، واسترداد سريع وموثوق للمفاوضات، مع جدول زمني محدد، وآلية رقابة دولية (سلات، 2012). وانتهت الانتخابات الفرنسية بخسارة ساركوزي ونجاح الاشتراكي فرانسوا هولاند في رئاسة فرنسا منذ العام 2012 حتى العام 2017، دون أن يحقق ساركوزي مبتغاه السياسي في الشرق الأوسط، وخرج بكفي حنين من العملية السياسية دون تحقيق نجاحات تستحق الذكر في سجله السياسي على صعيد الشرق الأوسط.

2.4 الموقف الفرنسي في عهد الرئيس هولاند

أطاح الرئيس فرانسوا هولاند بالرئيس ساركوزي في الدور الثاني من انتخابات الرئاسة الفرنسية في6 مايو2012، لتكون المرة الأولى في تاريخ الجمهورية الخامسة التي يحل فيها رئيس منتهية ولايته الأولى في الموقع الثاني، وأصبح هولاند الرئيس الرابع والعشرين للجمهوريات الفرنسية، والرئيس السابع للجمهورية الخامسة التي بدأت مع الجنرال ديغول عام 1958. وأصبح ثاني رئيس اشتراكي بعد فرانسوا ميتران الاشتراكي، حيث التحق الرئيس هولاند بصفوف الحزب الاشتراكي منذ عام 1979، وارتبط بالمرشحة الاشتراكية للرئاسة الفرنسية سيغولين روايال من دون زواج يجمع بينهما، وبقي رئيساً لفرنسا لمدة خمس سنوات، أي حتى عام 2017 حين أطاح به الرئيس الحالي ماكرون الذي شغل منصب مستشاره ووزير الاقتصاد في حكومة هولاند. ومع فوز هولاند، عاد الاشتراكيون إلى الرئاسة الفرنسية بعد غياب عنها لمدة 17 عام متتالية، حينما انتهت الولاية

الرئاسية لميتران عام 1995. وقاد الرئيس هولاند حملته الانتخابية تحت شعار "التغيير الآن" محاكياً لشعار باراك أوباما الرئيس الأمريكي الديموقراطي من أصول أفريقية عام 2008، وهو الذي طرح شعار "التغيير" وفاز من خلاله بالرئاسة الأمريكية لولايتين متتاليتين (2008–2016). وأكد الرئيس هولاند بعد فوزه بالرئاسة الفرنسية بأن "التغيير" بدأ الآن، معتبرا فوزه بمثابة تمهيد لحركة صاعدة في أوروبا ممثله باليسار والاشتراكيين، مع أنه نجح بنسبة 51% على منافسه ساركوزي. وأكد الرئيس هولاند في حملته الانتخابية فيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي – الفلسطيني على ضرورة العودة الى المفاوضات المباشرة التي سيتمخض عنها بالضرورة إقامة دولة فلسطينية حرة وديموقراطية لضمان الوصول إلى السلام، وتحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، باعتبار أن الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني هو مفتاح السلام، ولا يمكن تحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط الا إذا اعترفنا بحق تقرير المصير للفلسطينيين، وضمان أمن دولة إسرائيل (Hollande, 2012). ولم يلق خطاب الرئيس هولاند الترحيب المناسب، بل تم انتقاده من قبل السياسيين الفرنسيين على اعتبار أن المطلوب للشعب الفلسطيني هو الدولة كاملة السيادة، وليس حق تقرير المصير الذي أصبح الحديث حوله بمثابة عودة الى الوراء، لذا وجب على الرئيس الفرنسي التأكيد عل حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة ذات السيادة على الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام 1967، وهذا ينسجم مع سياسة الرباعية الدولية، كما يمثل التزاما بسياسة فرنسا التقليدية تجاه الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي، لا سيما وأن الموقف الفرنسي الثابت يؤكد على حق اسرائيل في البقاء ضمن حدودها آمنة، في مقابل حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة، وعدم المس بالسلطة الفلسطينية نواة هذه الدولة المنشودة (الغمقي، 2015)، وآلية تحقيق ذلك تتم فقط من خلال عملية المفاوضات السلمية بين الطرفين برعاية الرباعية الدولية، أو أي صيغة أخرى يشترك فيها العالم لضمان نجاح هذه العملية السلمية الضرورية.

عمل الرئيس هولاند على دعم استئناف المفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، خاصة بعد استقباله لرئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو في قصر الإليزيه بتاريخ 2012/10/31، مع أن لقاءهما قد اتسم بالفتور، وكان فحوى اللقاء مركزا على مواجهة الإرهاب، ومواجهة الملف النووي الإيراني، وخلال اللقاء تطرق الرئيس هولاند إلى ضرورة العودة إلى طاولة المفاوضات مع الفلسطينيين. وخلال المؤتمر الصحفي الذي جمع الرئيس هولاند برئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو أكد الرئيس الفرنسي على ضرورة النظر بشكل جدي لموضوع حل الدولتين، وضرورة وقف الاستيطان في الأراضي الفلسطينية، محاولا إصلاح موقفه السابق أمام السفراء، رغما عن أن الرئيس هولاند غير متحمس لذلك، وبالتالي أصبحت ميوله السياسية الإيجابية نحو إسرائيل تتضح أكثر فأكثر، وأصبح لاحقا صديق إسرائيل أكثر من الرئيس السابق، خاصة وأنه قد عمل على

تطوير العلاقات الفرنسية– الإسرائيلية في كل المجالات، دون أن يكون ذلك على حساب موقف فرنسا الثابت والمؤيد لإقامة دولة فلسطينية من خلال مباحثات سلام مع إسرائيل وليس حلا احادي الجانب، كما أنها ترى بأن القرارات الدولية يمكن أن تشكل مرجعية سياسية وقانونية قوية لمباحثات سلام جادة (نصار، 2019، ص124).

تميزت سياسة هولاند الخارجية بتبعيته للولايات المتحدة الأمريكية دوليا، ولألمانيا أوروبيا، وأظهر غيابا كبيرا وطموحا باهتا خلال فترته الرئاسية، ولم يستطع أن يضع قدم فرنسا القوي على الخارطة الدولية، كما لم ينجح في ترك بصماته السياسية الواضحة لصالح فرنسا الدولة النووية والعضو الدائم في مجلس الأمن الدولي رغما عن انحيازه لصالح إسرائيل، وتبعيته لأمريكا، علما بأن الشارع العربي قد استقبل فوزه في الانتخابات الرئاسية بفرحة مبالغ فيها، خاصة وأن سقوط ساركوزي مثل رغبة للعديد من الدول والقوى العربية (صندي، 2012)، خاصة وأنه لم يدافع عن حقوق الأقليات والمهاجرين العرب والمسلمين بفرنسا، بالإضافة إلى موقفه السلبي من قضية الحجاب، وعرف بأنه الرئيس "القادم من الظل"، سيما وأنه قبل عام من الانتخابات الرئاسية لم يكن أحد يراهن على فوزه، ولذلك يقال إنَّ الحظ هو الذي أسعفه للفوز بالرئاسة، خاصة وأن الرئيس الذي سبقه قد شكل نقطة سوداء لدى الفرنسيين بسبب أسلوبه المائع في ممارسة السلطة، وتخبطه السياسي طوال فترة رئاسته لفرنسا، وبالتالي لم تكن الانتخابات فوزا لهولاند بقدر ماهي خسارة لساركوزي (صندي، 2012).

يبدو أنه لا يوجد فروق جوهرية بين اليمين واليسار الفرنسي عندما يتعلق الأمر بالسياسة الخارجية الفرنسية والعلاقات مع الدول العربية، خاصة وأن سياسة هولاند لم تحمل الجديد النوعي فيما يتعلق بالصراع الفلسطيني– الإسرائيلي، وبالتالي لم تأت بالتغيير المطلوب عربيا وفلسطينيا. ولعل الملفات الفرنسية الداخلية قد استحوذت على اهتمام الرئيس هولاند على حساب السياسة الخارجية، إلا أنه لم يستطع مواكبة تطور الخطاب السياسي للحزب الاشتراكي الفرنسي الذي ينتمي إليه، حيث سبق الحزب الرئاسة، وكان أكثر إيجابية لصالح الطرف الفلسطيني في صراعه مع الاحتلال الإسرائيلي. وبقي خطاب الرئيس الفرنسي فيما يتعلق بالصراع الفلسطيني– الإسرائيلي خجولا دون تفعيل حقيقي خصوصا أمام الفيتو الأمريكي، واستمر الرئيس هولاند في تشجيع السلام، ودعم الاعتراف الدولي بدولة فلسطينية، والتزام فرنسا بأمن اسرائيل، وبقي الأمر على هذا الحال حتى زيارته لإسرائيل ومناطق السلطة الوطنية الفلسطينية عام 2015، ولقائه بالرئيس محمود عباس في رام الله بتاريخ 2013/11/18.

1.2.4. الدبلوماسية الفرنسية تجاه أطراف الصراع:

تميزت سياسة الرئيس هولاند الخارجية حيال جوارها الإقليمي المتوسطي بالاستمرارية، نظرا لتوافق اليمين واليسار نسبيا في تصوراتهما للسياسة الخارجية، خاصة وأن الرئيس هولاند يعتبر صديق إسرائيل كما الرئيس ساركوزي الذي سبقه في الرئاسة، وذلك ما توقعه (بن عنتر، 2012) حينما تناول سياسة فرنسا في عهد هولاند... بين الاستمرارية والتغيير، مؤكدا بأن هناك كثيرا من الاستمرارية خارج الإطار الأورو–أطلسي وقليلا من التغيير داخله، وذلك ما أكدته زيارة الرئيس هولاند لإسرائيل ورام الله بين 17–2013/11/19 حيث خطب الرئيس الفرنسي أمام الكنيست الإسرائيلي مؤيدا وداعما لقيام دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران 1967، ووقف الاستيطان، خاصة وأن الاتحاد الأوروبي قد توصل إلى نتيجة مفادها أن إسرائيل مسؤولة عن عدم إحراز تقدم في المحادثات مع الفلسطينيين وتقرر فرض عقوبات اقتصادية على الدولة اليهودية، وباريس ستدعم هذا القرار، رغماً عن صداقة الرئيس هولاند لإسرائيل (Courierinternational, 2013).

ويُعَدُّ الرئيس هولاند "مؤيدا" قويا لإسرائيل، وتبنى الموقف الإسرائيلي من الملف النووي الإيراني، وحافظ على موقف فرنسا من الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي، حيث شدد خلال لقاءه بالرئيس محمود عباس في رام الله بتاريخ 2013/11/18 بمقر الرئاسة المؤقت في رام الله على أن الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة يعقد مفاوضات السلام، ويجعل حل الدولتين الذي تتمسك به فرنسا صعبا، وطالب بالتالي، بوقف كامل ونهائي للاستيطان، كما أكد على تأييده لرؤية حل الدولتين لشعبين الذي أقرته الرباعية الدولية، قائلا: "إن إقامة الدولة الفلسطينية هي الضمانة الفضلى لتوفير الأمن للإسرائيليين، وأن أفضل أمن لإسرائيل هو إقامة دولة فلسطينية ديموقراطية قابلة للحياة، كما دعا إلى تقسيم القدس لتكون عاصمة للدولتين الإسرائيلية والفلسطينية، كما دعا الجانب الفلسطيني إلى تأجيل مناقشة قضية اللاجئين مقابل وقف الاستيطان، وأن يكون هناك حل واقعي لهذه القضية (نصار، 2019، ص124). إلا أن هذا الموقف الفرنسي لم يرتبط بإجراءات عملية ضاغطة على الاحتلال الإسرائيلي، وبالتالي ظل هذا الموقف حبراً على ورق، لأنه يحتاج إلى ضغط حقيقي على حكومة اليمين الإسرائيلي بزعامة نتنياهو لوقف الاستيطان والقبول بالمرجعيات الدولية لعملية السلام، لاسيما وأن الغضب بلغ أوجه في أوساط الفرنسيين المتعاطفين مع القضية الفلسطينية والجاليات العربية والإسلامية بسبب الانحياز الفرنسي السافر للمعتدي الإسرائيلي، والتجاهل الفاضح للضحايا الفلسطينيين (الصالحي، 2014).

كتب الباحث الفرنسي (باسكال بونيفاس) في كتابه فرنسا المريضة بالصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، مؤكدا التأثير المتزايد والخطير الذي يمارسه اللوبي الإسرائيلي، ممثلا في "المجلس التمثيلي للمنظمات اليهودية في فرنسا"، على السياسة الفرنسية وتداعيات هذا التأثير السلبية على المجتمع الفرنسي والسلم الاجتماعي في فرنسا، يقول يونيفاس،" يحق للجميع انتقاد أي حكومة في العالم، بما فيها الحكومة الفرنسية، إلا حكومات إسرائيل فهي خط أحمر، لا يمكن تجاوزه. ويرى هذا الباحث بأنه من العار استغلال مقولة معاداة السامية لحماية الحكومات الإسرائيلية من المحاسبة، وتبرير جرائمها المتواصلة، فاللوبي الإسرائيلي صار متخصصا في إشهار هذه الفزاعة في وجه كل من يتجرأ على انتقاد إسرائيل، ولمنع كل ما من شأنه فضح وحتى انتقاد السياسة الإسرائيلية، وأصبح الباحث يونيفاس "شخصاً غير مرغوب فيه" بسبب كتابه الأول عام 2003 تحت عنوان: "هل من المسموح انتقاد إسرائيل". وتطرق فيه إلى سطوة اللّوبي الإسرائيلي وشبكته الأخطبوطية المكونة من يهود وغير يهود، والمتغلغلة في الأحزاب السياسية الفرنسية يمينا ويسارا (الصالحي، 2014).

استمرت السياسة الفرنسية في عهد الرئيس هولاند بمحاباة إسرائيل، والتواطؤ معها في أحايين كثيرة، خاصة وأن هذه السياسة الفرنسية مازالت غير قادرة على الخروج من تحت العباءة الأمريكية، لذا انتقد يونيفاس التواطؤ الفرنسي تجاه الحكومات الإسرائيلية، مؤكداً بأنه من واجب فرنسا أن تدين الاحتلال الإسرائيلي؛ ليس بسبب حجم الجاليات العربية في فرنسا الَّتي تفوق بكثير حجم الجالية اليهودية، بل لأن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية يمثل خرقاً واضحاً للقانون والشرعية الدولية ويتنافى مع المبادئ الإنسانية وحق الشعوب في تقرير مصيرها، وبالتالي يجب ابتعاد فرنسا وعدم تبعيتها للسياسة الإسرائيلية خاصة وأن الإرهاب الثقافي الذي يعتبر كل منتقد للسياسة الإسرائيلية معادياً للسامية، ويبدو للبعض مريحاً على الأمد القصير، إلا أن نتائجه ستكون كارثية على المدى المتوسط. كما أن التواطؤ الفرنسي مع إسرائيل ليس في مصلحة اليهود الفرنسيين أنفسهم، وسيؤدي حتماً إلى تنامي الشعور بالغضب نحو الجالية اليهودية وسيعزلها عن محيطها الاجتماعي (الصالحي، 2014).

لقد أسس لهذا الموقف الذي عبر عنه الباحث يونيفاس تطور الخطاب السياسي للحزب الاشتراكي الفرنسي، حيث نبه هذا الباحث لهذا الموقف الناقد للاحتلال الإسرائيلي منذ عام 2003 حينما كان يعمل مستشارا لدى الحزب الاشتراكي في الفترة التي تولى فيها جوسبان رئاسة الحكومة الفرنسية، ودعا الحزب إلى إعادة النظر في الموقف من إسرائيل وفتح نقاش حول هذه المسألة داخل الحزب. لكنه تعرض لهجمة شرسة من طرف اللوبي الإسرائيلي أدت به إلى مغادرة صفوف الحزب وفقدان

منصبه كمستشار، وكرئيس لمعهد الدراسات الدولية والاستراتيجية، وانتقد يونيفاس التفاني الكبير للسلطات الفرنسية في محاربة "معاداة السامية"، والتهويل الإعلامي الذي تشهده فرنسا كلما تعلق الأمر بالاعتداء على اليهود، في حين أن العنصرية ضد العرب والمسلمين والسود تحولت إلى ظاهرة عادية حتى على لسان السياسيين والمشاهير بدون رادع؛ الأمر الذي يزيد من شعور العرب والمسلمين بالإحباط من هذه الازدواجية الصارخة، إضافة إلى سياسة التبرير التي تتبعها الدولة الفرنسية لسياسة الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني الذي يعاني من جرائم العدوان المتواصل ضده، لاسيما على غزة المحاصرة منذ عام 2006، والتي تجسدت بحروب عسكرية عدوانية ضده بدءًا من عام 2008–2009، 2012، وآخرها في يوليو 2014، هذه الحرب التي دعمها الرئيس هولاند في البداية، باعتبارها تأتي كجزء من حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، وأدان بشدة إطلاق الصواريخ من غزة على إسرائيل (فرنسا 24، 2014).

2.2.4. الموقف الفرنسي من حرب غزة عام 2014:

شن جيش الاحتلال الإسرائيلي هجوما جويا مكثفا ومدمرا على قطاع غزة في الثامن من تموز 2014، ما دفع حركة حماس وباقي القوى والفصائل الفلسطينية للرد عليه بهجمات صاروخية طالت المدن والبلدات الإسرائيلية، حيث أودت الغارات الإسرائيلية منذ اللحظات الأولى إلى استشهاد 53 فلسطينياً والعشرات من الجرحى، فما كان من الرئيس هولاند إلا أن أعلن تضامن فرنسا مع إسرائيل، ففي حديث هاتفيّ بين الرئيس الفرنسي ورئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو، أعرب هولاند عن تضامن بلاده مع إسرائيل أمام إطلاق الصواريخ من غزة، مؤكداً في الوقت نفسه على حق الحكومة الإسرائيلية اتخاذ الإجراءات كافة لحماية شعبها في وجه التهديدات، معبراً عن استنكار فرنسا لإطلاق الصواريخ من غزة (france info, 2014)، كما أدان المتحدث باسم الحكومة الفرنسية صواريخ حماس والتفجيرات الإسرائيلية؛ الأمر الذي أدى إلى استفزاز مشاعر الشعب الفرنسي، وخرج في مسيرات ومظاهرات تضامناً مع الشعب الفلسطيني في غزة، كما أدان الكثير من الفرنسيين موقف الرئيس هولاند؛ الأمر الذي دفع رئيس فرنسا لتعديل موقفه بعد أن خرج الرئيس الفلسطيني محمود عباس لإدانة المجازر البشعة التي يرتكبها جيش الاحتلال الإسرائيلي ضد أبناء الشعب الفلسطيني في غزة، وصرح هولاند بضرورة "ضمان أمن جميع السكان المدنيين"، كما يجب أن يتوقف التصعيد (france info, 2014).

وبناء على الموقف الفرنسي الداعي الى وقف التصعيد العسكري، قرر الرئيس هولاند تبني موقف أكثر تطوراً عن السابق بعد اجتماعه مع أمين عام الأمم المتحدة بتاريخ 2014/7/21، حيث صرح

بيان الإليزيه قائلاً: "يجب عمل كل شيء لوضع حد فوري لمعاناة المدنيين في غزة"، لاسيما وأن العديد من الشخصيات الاشتراكية قد انتقدت موقف باريس من هذه الحرب، كما عبر عن ذلك نائب سكرتير الحزب قائلاً إن: "الدعم لحكومة نتنياهو اليمينية المتطرفة ينفصل عن الموقف الفرنسي، سيما بعد أن استشهد 1454 فلسطيني من المدنيين، بينهم 491 طفلاً حسب أرقام منظمة العفو الدولية (عرسان، 2014)، وعاد موقف الرئاسة إلى التوازن النسبي بعد خروج المظاهرات الفرنسية في غالبية المدن، وكان أضخمها وأكبرها في باريس مطالبة بوقف الحرب فوراً، وفرض عقوبات فورية على إسرائيل حتى تحترم القانون الدولي. واعتبرت الصحافة أن هذه المظاهرات الضخمة بمثابة "صفعة" لموقف حكومة هولاند المتواطئ مع حكومة الاحتلال الإسرائيلي اليمينية. واستمرت المظاهرات رغما عن قرارات الشرطة الفرنسية وقمعها للمتظاهرين، فقد استمرت الفعاليات ووقعت صدامات بين المتظاهرين من الذين ينتمون الى "رابطة الدفاع اليهودية"، تحولت إلى اشتباكات وأعمال عنف وتخريب في ضاحية مرسيل الباريسية؛ ما دفع الرئيس هولاند إلى المطالبة بعدم نقل الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي إلى فرنسا (عرسان، 2014).

كما تمظهر الدعم الفرنسي لإسرائيل عندما حل رئيس حكومة فرنسا مانويل فالس ضيفاً على الطائفة اليهودية في باريس في 2014/7/20، منتصف الحرب الهمجية الإسرائيلية على غزة؛ للتعبير عن تضامن الدولة الفرنسية مع اليهود في ذكرى الجرائم التي تعرضوا لها على يد النازية، دون أن يصدر عن الوزير الأول ما يشير إلى تضامنه مع ضحايا العدوان الإسرائيلي في قطاع غزة، والتي تجاوزت حينها 430 شهيداً وآلاف الجرحى والمشردين، وكل ذلك دفع الشارع الفرنسي الى التحرك والتضامن مع الشعب الفلسطيني، وانتقاد موقف الرئاسة والحكومة الفرنسية التي اضطرت إلى تعديل موقفها، حين أرسل هولاند وزير خارجيته إلى مصر وإسرائيل بهدف إيجاد حل ينهي تبادل إطلاق النار بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي (عزام، 2014)، محاولاً تصحيح موقفه الداعم لإسرائيل، سيما وأن الرئيس هولاند كان أكثر الرؤساء الفرنسيين انحيازاً لإسرائيل، وربما فاق سلفه الرئيس ساركوزي، منذ سنوات، وربما عقود، لم يدعم رئيس فرنسا إسرائيل وهي تقصف أحياء سكنية، وتقتل المئات من المدنيين الفلسطينيين بعكس الرأي العام الفرنسي المتضامن مع الشعب الفلسطيني بوصفه ضحية الاحتلال الإسرائيلي (عزام، 2014).

انتقدت هيئات وشخصيات فرنسية عديدة بشدة ما سمته انحياز الرئيس هولاند لإسرائيل في عدوانها على غزة عام 2014، وأكدت جميعها بأنه "انحراف عن المواقف التقليدية لبلادهم إزاء الصراع العربي والفلسطيني- الإسرائيلي. كما أعلنت أنه ارتكب "خطأ سياسياً" في موقفه الذي أعلنه خلال مكالمته الهاتفية مع رئيس وزراء إسرائيل. رغما عن أن الرئيس هولاند جادل لاحقاً للتخفيف من

حدة هذه التصريحات التي وردت في بيان وزعته الرئاسة الفرنسية، ومنها: حزب أوروبا البيئة، وحزب اليسار، وبعض من أركان حزبه الاشتراكي، إلى حد أن حزب أوروبا البيئة قد اعتبر موقف الرئيس هولاند "دعماً لسياسة الثأر والانتقام التي تنتهجها إسرائيل"، في حين اعتبر حزب اليسار بأن موقف الرئيس الفرنسي يمثل تشجيعاً للحكومة الإسرائيلية على مواصلة ما سماها "سياسة الرعب" (نيوز، 2014).

أسست هذه الانتقادات المتعددة في اتجاهاتها الفكرية والسياسية لحالة حراك قادها بعض النواب الاشتراكيين في البرلمان الفرنسي، وتوجت هذه التحركات باعتراف مجلس النواب الفرنسي في الثاني من شهر ديسمبر لعام 2014 بالدولة الفلسطينية، ودعا حكومة فرنسا إلى أن تحذو حذو الحكومات الأخرى من دول الاتحاد الأوروبي والعالم المعترف اليوم بدولة فلسطين (مونت كارلو، 2014)، حيث اجتمع (490) نائباً فرنسياً، وصوت لصالح الاعتراف (339) عضواً، مقابل اعتراض (151) عضواً، علماً بأن عدد أعضاء مجلس النواب الفرنسي هو (506) أعضاء، الأمر الذي يشير إلى ازدياد شعبية القضية الفلسطينية في الرأي العام الفرنسي وفي الأوساط الحزبية البرلمانية، إضافة إلى نشاط مؤسسات المجتمع المدني والشخصيات السياسية والأكاديمية، والمؤسسات البحثية العلمية، وجمعيات التضامن مع الشعب الفلسطيني. ويأتي اعتراف البرلمان الفرنسي بالدولة الفلسطينية بعد خطوة مماثلة وتحرك سابق في مجلس اللوردات البريطاني في أكتوبر 2014، إضافة إلى اعتراف السويد بدولة فلسطين الذي سبب الاستياء الشديد لدولة إسرائيل التي استدعت سفيرها في استكهولم لتدارس الخطوة السويدية، واتخاذ موقف بصددها (دنيا الوطن، 2015).

3.2.4. المبادرة الفرنسية والمؤتمر الدولي للسلام:

طرح وزير خارجية فرنسا السابق (لوران فابيوس) في حزيران 2015، مبادرة فرنسية للسلام، وأعاد التأكيد عليها في يناير 2016 (عيسى، 2016). وأطلق الوزير فابيوس تهديدات حول الاعتراف بدولة فلسطينية في حال أخفقت الجهود التي ستقوم بها الدبلوماسية الفرنسية لإحياء المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين. جاءت هذه التصريحات خلال لقاء الوزير الفرنسي مع السلك الدبلوماسي المعتمد في باريس، مؤكداً أن فرنسا ستبدأ في الأسابيع المقبلة التحضير لمؤتمر دولي بمشاركة الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، بحضور جميع الشركاء الأساسيين، الأمريكيين والأوروبيين والعرب، للبحث في حل سياسي يرتكز على مبدأ الدولتين الإسرائيلية والفلسطينية (الصالحي، 2016). وكان فابيوس قد تطرق إلى هذه القضية في خطابه أمام مجلس النواب الفرنسي نهاية عام 2014، حيث أكد حينها بأن فرنسا تتحمل مسؤوليتها كقوة سلام وعضو دائم في

مجلس الأمن الدولي، في حال عرقلت إسرائيل الجهود لإحياء السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين على أساس حل الدولتين. وبناء عليه، قامت الخارجية الفرنسية طوال عام 2015 بسلسلة من التحركات الدبلوماسية في العواصم الكبرى، إضافة إلى الأراضي الفلسطينية والدول العربية؛ من أجل حشد دعم للمبادرة الفرنسية، على أساس أن تقدم فرنسا مشروع قرار إلى مجلس الأمن الدولي بخصوص مؤتمر دولي مبني على حل الدولتين (الصالحي، 2016).

راهنت فرنسا في ذلك الوقت على دعم أمريكي لمبادرتها، خاصة بعدما تزايدت الخلافات بين إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما ورئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو؛ كما كان التفاؤل الفرنسي قد بلغ ذروته بعد إعلان أوباما المفاجئ مطلع يونيو 2015، بأن واشنطن قد تتراجع عن استخدام حق الفيتو ضد مشروع قرار فرنسي بعقد مؤتمر دولي حول النزاع الإسرائيلي الفلسطيني. وقام فابيوس في الشهر نفسه بجولة شرق أوسطية قادته إلى القاهرة وعمان ورام الله والقدس المحتلة لإحياء المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين المتوقفة منذ فشل المحاولة الأمريكية التي رعاها وزير الخارجية جون كيري في نهاية أبريل 2014؛ غير أن فابيوس قد عاد بخفي حُنين من تلك الجولة، وباءت الجهود الفرنسية بالفشل بسبب الموقف الإسرائيلي الرافض للمبادرة الفرنسية، إضافة إلى بروز تحفظات أمريكية قوية دفنت تلويح أوباما بالتخلي عن سلاح الفيتو ضد إسرائيل. أدت هذه التطورات في نهاية المطاف إلى تراجع فرنسا عن فكرة تقديم مشروع القرار إلى مجلس الأمن الدولي، ودفن المبادرة الفرنسية في المهد، سيما وأن الدعم الأمريكي لأي مبادرة فرنسية لإحياء المفاوضات الفلسطينية– الإسرائيلية، سيبقى مفتاح التحرك الدبلوماسي الفرنسي الجديد.

أدت الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها العاصمة الفرنسية باريس، في شهري يناير ونوفمبر عام 2015 إلى حدوث تغير ملحوظ في السياسة الخارجية الفرنسية، نتيجة لمجموعة من الضغوطات الداخلية والخارجية، ويأتي على رأسها انتشار التطرف وتمدد تنظيم "داعش"، وتراجع الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، والتغيرات على الساحة الأوروبية. واتجهت باريس لممارسة سياسة أكثر براغماتية على المستوى الدبلوماسي الدولي، وذلك لعدد من الأسباب التي يمكن بلورتها كما طرحها (مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2016):

1- تراجع الولايات المتحدة الأمريكية وتغير أولوياتها، بحيث اتجهت باهتمامها الأول نحو منطقة آسيا والمحيط الهادي، إلى جانب تأثير الأزمة الاقتصادية على حجم انفاقها العسكري؛ ما دفعها إلى الأخذ بمبدأ "القيادة من الخلف"، الذي يعني قبولها بمشاركة بعض حلفائها أعباء المسؤولية الدولية، والتخلص من سياسة الاستفراد والاستئثار.

2- الانقسام الأوروبي والفوضى المحيطة، خاصة وأن فرنسا تمثل قوة أوروبية رئيسة، فهي تتأثر بالتغيرات الاستراتيجية حولها. وفي هذا الشأن تواجه أوروبا عدة أزمات، منها تلك التي تهدد وحدة القادة وهويتها نتيجة الأزمات الاقتصادية التي جعلت قدرة الاتحاد الأوروبي على حماية اقتصادياته موضع تساؤل، فضلا عن أزمة اللاجئين التي عكست عدم وجود رؤية أوروبية موحدة في كيفية التعامل معها، وما هو دور كل دولة عضو في الاتحاد. ويضاف إلى ذلك التدخل الروسي في الأزمة الأوكرانية وضم جزيرة القرم. ولكن العامل الأهم والأكثر تأثيرا بالنسبة لفرنسا هو تزايد المخاطر القادمة من الشرق الأوسط بعد اندلاع ثورات الربيع العربي عام 2011.

3- اتباع سياسة فرنسية أكثر نشاطا وتركيزا على مكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط بالتزامن مع تراجع الدور الأمريكي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث بدأت فرنسا بسياسة إعادة التشكل تجاه المنطقة، وأخذت في إعادة توجيه السياسة الفرنسية في الشرق الأوسط بما يحافظ على أمن المواطنين الفرنسيين بما يستوجب ذلك من مسؤوليات أمنية دولية، وأخذت فرنسا بنشر القوة العسكرية واستخدامها خارج الحدود الأوروبية، وتدخلت في مالي وليبيا وحدها بعد أن رفضت كل من ألمانيا وبريطانيا تحمل مسؤولية تلك الأعباء الأمنية، مع إدراك فرنسا بأن نجاح استراتيجيتها في مكافحة الإرهاب تعتمد على مدى تعاون الدول الأوروبية معها، ومدى قدرة باريس في إقناع حلفائها الآخرين باتباع المنهج نفسه، إلاّ أن هذه القدرة قد اتَّضحت عندما فشلت في إنشاء صندوق أوروبي للإنفاق على العمليات العسكرية الخارجية.

واستنادا إلى تخلي حلفاء فرنسا الأوروبيين عن دعمها في سياستها الأمنية، ذهبت باريس في عهد الرئيس هولاند لاتباع سياسة براغماتية، دفعتها لإعادة النظر في تحالفاتها من جديد وتبنت التعاون التكتيكي مع روسيا. وعملت فرنسا في ظل حكم هولاند إلى الموازنة بين "البراغماتية والتاريخ"، لذلك تُعَدُّ "البراغماتية في بناء التحالفات والتعاون الدولي"، من أهم سمات الفترة الرئاسية لهولاند، خاصة وأن باريس قد اعتمدت مبدأ "الحروب الخارجية كأداة لمواجهة الأزمات الداخلية"، مثل التدخل الفرنسي في مالي عام 2013، والذي مثل نقطة تحول في سياسة فرنسا الخارجية، حيث سمحت هذه الحرب للرئيس هولاند بالظهور كقائد أوروبي، وتجديد الاستراتيجية الدفاعية الأوروبية، إلا أن هذه الاستراتيجية الجديدة التي اتبعتها فرنسا في عهد هولاند قد حادتْ عن التوجه الاستراتيجي التقليدي لباريس القائم على الفصل القاطع بين السياسيتين الداخلية والخارجية، إلا أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وتقدم ألمانيا الاقتصادي دفع هولاند وإدارته للبحث عن كيفية بقاء فرنسا دولة قائدة في الاتحاد الأوروبي وعلى المستوى العالمي، فكانت السياسة البراغماتية الجديدة أحد المخارج للدولة الفرنسية (نصار، 2019، 136).

وبناء على ما سبق من رغبة فرنسية باحتلال موقع رئيس على المستوى الدولي، تقدمت فرنسا بمبادرتها لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط، يتبعه عقد مفاوضات ثنائية مباشرة بين طرفي الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي، برعاية مجموعة دعم دولية مكونة من الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية ومجلس الأمن الدولي، وهذا المؤتمر وما يتبعه من مفاوضات يقوم على أساس حل الدولتين. وبناء على القرارات الدولية، وتحديد سقف زمني للمفاوضات لا يزيد عن عامين تنتهي بإقامة دولة فلسطينية مستقلة على أساس حدود يونيو 1967، والقدس عاصمة للدولتين الإسرائيلية والفلسطينية (القططي، 2016). وإذا فشلت المفاوضات فإن فرنسا ستعترف بالدولة الفلسطينية، وهو الأمر الذي تراجعت عنه بعد ذلك (الصالحي، 2016). وتُعدُّ المبادرة الفرنسية صيغة عمل فضفاضة استهدفت توفير الغطاء الدولي لاستئناف المفاوضات، في سياق محاولة غربية قامت بها باريس لأجل تحقيق جملة من الأهداف التي تصب في جلها لخدمة إسرائيل على حساب الشعب الفلسطيني وحقوقه التاريخية في أرضه ووطنه، ويمكن تلخيص هذه الأهداف بالتالي (نصار، 2019، ص137):

أ- احتواء حالة الغضب الفلسطينية من تصاعد الهجوم الاستيطاني الإسرائيلي المصحوب بالقمع والإذلال اليومي على حواجز الاحتلال، وسياسات التمييز العنصري، لذلك جاءت هذه المبادرة – ربما – لتنفيس حالة الاحتقان في الشارع الفلسطيني، والحيلولة دون انفجار الوضع، وهذا رأي ليس في محله؛ لأنَّ هدف فرنسا هو مصالحها، لاسيما وأن الرأي العام الفرنسي قد تجسد في قرار البرلمان الفرنسي واعترافه بدولة فلسطين، كما أن فرنسا لها مصالح تحميها في المنطقة العربية، وبالتالي عملت على عقد هذا المؤتمر تمشياً مع مصالحها والرأي العام المساند للقضية الفلسطينية، لاسيما وأن الاتحاد الأوروبي على قناعة بأن إسرائيل هي المسؤولة عن عرقلة عملية السلام من خلال رفضها لخيار الدولتين لشعبين.

ب-الالتفاف على تنامي المقاطعة الأوروبية غير الرسمية لمنتجات المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس والجولان السوري، واتساعها لتشمل الجامعات، الأمر الذي أقلق الحكومة الإسرائيلية، أي أن هذه المبادرة تمثل رغبة إسرائيلية، وهذا أمر غير معقول؛ لأن إسرائيل رفضت المبادرة الفرنسية واعتبرتها تهديداً صارخاً لسياستها الاستيطانية التوسعية، لذا فإن هدف المؤتمر هو التماثل والتعاون مع التوجه الأوروبي بإيجاد حل للقضية الفلسطينية لضمان أمن فرنسا والدول الأوروبية، الذي أصبح مهددا أكثر بعد موجات الهجرة العربية الكبرى، ونشاط القوى المتطرفة والإرهابية التي تتخذ من فلسطين واحتلالها شعاراً لها لتبرير سلوكها العنيف.

والجدير بالذّكر أن النشاط الدبلوماسي والسياسي الفرنسي على مستوى الاتحاد الأوروبي قد أثمر بدعم المبادرة الفرنسية، حيث قرر وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي في 20 يونيو 2016، بالإجماع تبنيهم للمبادرة الفرنسية الخاصة بالسلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وجاء في نص القرار الذي أصدره وزراء الخارجية في نهاية اجتماعهم الشهري في بروكسل: "يؤكد وزراء الخارجية مرة أخرى تبنيهم حل عادل وقابل للحياة للصراع الإسرائيلي– الفلسطيني، كما تتعهد بالعمل على عقد مؤتمر دولي خاص بالصراع حتى نهاية العام الجاري (2016)". جاء هذا القرار الأوروبي رغماً عن الجهود الاستثنائية التي بذلتها دولة الاحتلال الإسرائيلي لمنع صدور هذا القرار، والحيلولة دون تبني المبادرة الفرنسية، إلا أن جهودها قد باءت بالفشل الذريع، وصدور القرار بإجماع الدول الأعضاء (نصار، 2019، ص138). وبهدف تشجيع الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني لعقد المؤتمر واستئناف المفاوضات بينهم، وعد وزراء الخارجية الأوروبيين في ختام اجتماعهم الطرفين المتصارعين بحوافز اقتصادية وسياسية وأمنية كبيرة جداً في حال التوصل إلى اتفاق نهائي (نصار، 2019، ص138). وقد رحب الطرف الفلسطيني بالقرار، في حين رفضته إسرائيل، معتبرة بأن هذا القرار يدفع الفلسطينيين للامتناع عن مواصلة المحادثات المباشرة والوصول إلى تسوية، وبالتالي يمثل القرار الأوروبي "الخطوة المؤسفة التي تعيد الجهود الرامية لتحقيق السلام الى الوراء" (المبادرة الفرنسية، 2016).

وبهدف تحديد موقف عربي موحد من المبادرة الفرنسية، عقد وزراء الخارجية العرب اجتماعا عاجلا قبيل انطلاق فعاليات المبادرة، معلنين دعم بلدانهم لها، وأعلنوا عن دعمهم أيضا لاستئناف المفاوضات ومحادثات السلام بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي مطالبين بوضع سقف زمني للمفاوضات، وأعربوا عن مواصلة دعم الجهود الفرنسية والعربية والدولية الهادفة لتوسيع المشاركة الدولية لحل القضية الفلسطينية، ودعم المبادرة الفرنسية بدءاً بعقد اجتماع مجموعة الدعم العربية في 2016/6/3، ودعت إلى الإسراع بعقد المؤتمر الدولي للسلام. كما أكد وزراء خارجية الدول العربية في بيانهم على ضرورة إيجاد آلية متعددة الأطراف بهدف إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وإقامة دولة فلسطين المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من يونيو 1967، ووضع جدول زمني للمفاوضات لتنفيذ ما يتم الاتفاق عليه ضمن إطار متابعة دولية جديدة (نصار، 2019، ص138). وأكد الجانب الفلسطيني على دعمه للمبادرة الفرنسية من خلال اللقاء الذي أجراه الرئيس محمود عباس مع الرئيس الفرنسي هولاند في مقر الإليزيه في أبريل 2016، معلناً بأن المبادرة الفرنسية تقترح مبادئ لحل الصراع على غرار تثبيت حدود يونيو 1967، مع تبادل أراضٍ بين الطرفين، وجعل القدس عاصمة مشتركة بين الدولتين، الى جانب تحديد جدول زمني لإنهاء الاحتلال وعقد مؤتمر دولي للسلام.

وفي مواجهة الموقفين العربي والفلسطيني الداعمين للمبادرة الفرنسية، أعلنت حركة حماس رفضها للمبادرة باعتبارها تمثل "محاولة لإلهاء الشعب الفلسطيني"، وأن هذه المبادرة التي استجاب لها الرئيس عباس، جاءت للالتفاف على حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية خاصة حق العودة (نون بوست، 2016). وبالتوازي مع موقف حركة حماس، أعلنت الحكومة الإسرائيلية رفضها التام للمبادرة الفرنسية، وتمسكها بخيار المفاوضات المباشرة مع الفلسطينيين دون شروط مسبقة، وهو موقف إسرائيلي مناور هدفه تحسين شروط التفاوض، بسبب ثقة إسرائيل التامة بأن هذه الجولة والمحاولة الفرنسية لن تنجح على الأرجح بسبب قرب رحيل الرئيس الأمريكي أوباما عن البيت الأبيض، وأن خطة استراتيجية جديدة في هذا الصدد ستكون للرئيس الأمريكي المقبل، ومن ثمَّ تفضل إسرائيل التعاطي معها دون الدخول في هذه الجولة، أو الاستجابة للمبادرة الفرنسية، الأمر الذي أدى الى نشوب خلافات غير مسبوقة بين إسرائيل وفرنسا على خليفة هذه المبادرة (نون بوست، 2016).

واستناداً الى الحَراك الفرنسي- الأوروبي، انطلقت في 2017/1/15 أعمال مؤتمر باريس الدولي للسلام بمشاركة وزراء خارجية وممثلين عن 70 دولة، بينهما جامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، إضافة الى اللجنة الرباعية للسلام، لبحث آليات تنفيذ المرجعيات الدولية وإمكانية عقد المفاوضات الثنائية بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، بالتزامن مع بدء الجالية اليهودية في فرنسا بتحركات رافضة لعقد المؤتمر (نصار، 2019، ص140)، ووسط ترحيب دولي باستثناء إسرائيل، وهذا ما دفع الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة دونالد ترامب الضغط للحيلولة دون عقد المؤتمر، إلا أن وزير الخارجية الأمريكي في إدارة أوباما قد شارك في المؤتمر، خاصة بعد امتناع بلاده عن التصويت في مجلس الأمن على قرار يدين الاستيطان الإسرائيلي، حيث حظي هذا القرار بموافقة 14 صوتاً من أصل 15 صوت، حيث الامتناع الأمريكي ساهم باتخاذ القرار. وقد أكد وزير خارجية فرنسا في افتتاح المؤتمر بأن "المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية إعادة الإسرائيليين والفلسطينيين إلى المفاوضات" (مؤتمر باريس، 2017)، في حين أكد الرئيس هولاند بأن "الأمر يعود للقادة الفلسطينيين والإسرائيليين لتحقيق السلام"، وأن حل الدولتين في الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني هو السبيل الوحيد لإحلال السلام والأمن الدائم في الشرق الأوسط، مؤكداً بأن "السلام في الشرق الأوسط لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تسوية تفاوضية مباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين"، وأضاف متسائلاً: "كيف يمكن أن نتوقع عودة الشرق الأوسط إلى الاستقرار إذا لم نتمكن من إيجاد حل لأحد أقدم صراعاته"؟!، لذا وجب على المجتمع الدولي تحمل مسؤولياته لإحلال السلام في الشرق الأوسط (الجزيرة، 2017).

أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي، وكرد فعل على مؤتمر باريس للسلام، بأن هذا المؤتمر لا يعيد عجلة السلام إلى الوراء، معتبراً هذا المؤتمر بمثابة خدعة فلسطينية برعاية فرنسية، تهدف إلى

اعتماد مواقف أخرى معادية لإسرائيل (أهرين، 2017). وكان مؤتمر باريس قد شدد على حل الدولتين رغماً عن غياب الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي عن المؤتمر، وأكد المؤتمر أيضاً على أن حدود عام 1967 تشكل الأساس لهذا الحل، وطالب الطرفيين الفلسطيني والإسرائيلي بعدم اتخاذ إجراءات أو خطوات أحادية الجانب بخصوص القضايا الكبرى العالقة، وبينها القدس واللاجئون، ورحّب بيان المؤتمر بالقرار الأممي الصادر عن مجلس الأمن الدولي برفض الاستيطان في 2016/12/23؛ الأمر الذي رحب به الطرف الفلسطيني في مقابل الرفض الإسرائيلي لما صدر عن المؤتمر من بيان (الجزيرة، 2017). وهذا الإنجاز الأهم تقريباً الذي حققه هولاند بالنسبة للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، مع بقاء المبادرة الفرنسية دون تفعيل، حيث إنها لم تر النور، وفشلت في جمع الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي على طاولة المفاوضات، لاسيما بعد وصول الرئيس دونالد ترامب للرئاسة الأمريكية وانحيازه الفاضح الى جانب دولة الاحتلال الإسرائيلي، معبراً عن ذلك في عديد من الخطوات والقرارات السياسية التي اتخذها، وعلى رأسها اعتراف ادارته بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل، وإغلاق مكتب (م.ت.ف) في واشنطن، ووقف الدعم المالي الأمريكي لوكالة الأونروا التابع للأمم المتحدة والتي تُعنى بشؤون اللاجئين الفلسطينيين، إضافة إلى قراره باعتراف أمريكا بضم الجولان السورية إلى دولة إسرائيل.

خلاصة الموقف الفرنسي تجاه الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي في عهد الرئيس هولاند، تم تجسيده في مؤتمر باريس الدولي، الذي تمسك بخيار الدولتين لشعبين، رغماً عن صداقته لإسرائيل وإعجابه لدولتها، إلا أنه بقي متمسكاً بالسياسة التقليدية الفرنسية اللامنحازة نسبياً لأيٍّ من الطرفين الفلسطيني أو الإسرائيلي، كما بقي مستمراً في دعمه المالي للسلطة الفلسطينية، لكنه لم يصل إلى مستوى الاعتراف بدولة فلسطين رغماً عن إعلان فرنسا مرات عديدة بأنها ستلجأ إلى هذه الخطوة إذا لم ينجح مؤتمر باريس للسلام وتحقيق خيار الدولتين، وأنهى هولاند فترته الرئاسية التي دامت خمس سنوات متتالية دون أن يصل إلى مستوى الخروج من العباءة الأوروبية أو الأمريكية، حيث بقيت فرنسا خلال رئاسته تراهن على تغيرات تدفعها لممارسة سياسة أكثر استقلالية عن الولايات المتحدة الأمريكية، لكن حلفاءها في الاتحاد الأوروبي لم يساندوها في ذلك، لاسيما بعد انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، ومحاولات ألمانيا التفرد بقيادة الاتحاد الأوروبي لاسيما وأنها الأقوى اقتصادياً، الأمر الذي لم يساعد فرنسا هولاند بالاستقلال، واتخاذ سياسات أخرى لصالح القضية الفلسطينية.

الفصل الخامس

الرؤية الفرنسية المستقبلية للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني

مقدمة:

تنطلق السياسة الخارجية الفرنسية تُجاه المنطقة العربية والقضية الفلسطينية من محددين رئيسيين، أحدهما داخلي والآخر خارجي، ويربط بينهما دوما المصالح العليا لفرنسا في منطقة الشرق الأوسط، لذلك يأخذ صانع القرار في الجمهورية الفرنسية تلك المحددات وارتباطها بالمصالح بعين الاعتبار عند تقريره لمواقف فرنسا، وسياساتها تجاه القضايا التي تهم المنطقة وعلى رأسها القضية الفلسطينية، لا سيما وأن باريس، وبغضّ النظر عن الشخص– الرئيس– الذي يحكم في قصر الإليزيه، تعتبر بأن المنطقة العربية ذات امتداد حضاري وثقافي لها، لذلك سعت دوماً ولازالت لتعزيز مكانتها في هذه المنطقة، وأخذت في تغيير سياستها منذ تأسيس الجمهورية الخامسة بزعامة الجنرال ديغول منذ عام 1958، وذلك بهدف تحسين صورتها الاستعمارية عند العرب (الشوا، 2016، ص29).

وتحدد فرنسا سياستها ارتباطا بمصالحها القومية العليا، وتأخذ في اعتبارها الرأي العام الفرنسي، ومواقف اللجان وجماعات الضغط كمُحددَيْن داخليَيْن، في حين تمثل علاقاتها مع الدول والمؤسسات الدولية عاملا ومحددا خارجيا، وعلى رأس هذه الدول تقع الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي مجتمعا، أو دولُهُ بشكل منفرد، لاسيما الدول الكبرى فيه مثل ألمانيا وبريطانيا قبل انسحابها من عضوية الاتحاد، إضافة إلى علاقاتها بكل من الدول العربية وإسرائيل، وجميع هذه العلاقات تؤثر على سياسات فرنسا ومواقفها تجاه القضية الفلسطينية، علما بأن فرنسا تسعى دوما

لكي يكون لها استقلاليتها النسبية عن مواقف الولايات المتحدة التي ترفض مشاركة أي دولة في العالم معها للإشراف، أو لرعاية العملية السلمية الفلسطينية- الإسرائيلية، في مقابل محاولات فرنسا الدائمة أن يكون لها دور فعال في هذه العملية، باعتبارها مفتاح التأثير الفرنسي في المنطقة التي يتيح لها الحفاظ على مصالحها العليا دون أن تقع في دائرة الصراع أو التناقض الحاد مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تقف بقوة وتفرد، وترفض أي تدخل أوروبي أو فرنسي، أو أي مشاركة منها في قضايا الشرق الأوسط، باعتباره منطقة خاصة بها، وبالتالي هي المعنية برعايتها وحل قضاياها وصراعاتها، وعلى رأسها الصراع العربي- الاسرائيلي، والفلسطيني- الاسرائيلي دون أن يكون للآخرين أي دور فعال أو مقرر في المنطقة (العرابيد، 2005، ص63).

وانطلاقا من رغبة فرنسا في الحفاظ على مصالحها القومية والحيوية في المنطقة العربية، لا سيما ضمان تدفق البترول لآلتها الصناعية، وفتح الأسواق العربية أمام منتجاتها الصناعية والزراعية بكل أنواعها، أخذت السياسة الفرنسية في التغير العملي تجاه القضايا العربية، وبشكل خاص القضية الفلسطينية بعد العدوان الإسرائيلي على دول الطوق العربية، وباقي أراضي فلسطين عام 1967، حيث كان لفرنسا بزعامة الجنرال ديغول موقف رافض ومناهض لهذا العدوان الإسرائيلي، والذي عبرت عنه من خلال سلسلة مواقف معلنة على لسان رئيسها، مجسدة ذلك من خلال تقديمها نص قرار (242) لمجلس الأمن الدولي عام 1967، والذي يؤكد على وجوب انسحاب إسرائيل من الأراضي كافة التي احتلتها في عدوانها عام 1967، وايجاد حل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، إضافة إلى قرارها بمنع تزويد إسرائيل بقطع الغيار لآلتها العسكرية فرنسية الصنع، لاسيما وأن هذا العدوان لم يكن من تدبير إسرائيلي صرف، بل كان نتيجة اتفاق رباعي، إسرائيلي، أمريكي، بريطاني وألماني غربي، وبمساعدة المخابرات الأمريكية (CIA) (معدي، 2011، ص87). وبالتالي يُعدُّ عام 1967، عام التغيير في الدبلوماسية الفرنسية الديغولية نحو الصراع العربي- الإسرائيلي، بما يؤسس لموقف فرنسي متعاطف مع الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، حيث تحدث الرئيس ديغول عن المقاومة الفلسطينية بعد العدوان الإسرائيلي على الكرامة عام 1968، مشبها الفعل الفلسطيني المقاوم بمقاومة الفرنسيين للاحتلال الألماني النازي في الحرب العالمية (الهابط، 2011، ص156).

واستناداً إلى التغيير الحاصل في السياسة الفرنسية تجاه القضية الفلسطينية، سيحاول الباحث في الفصل الأخير من هذه الرسالة تقديم رؤية تحليلية للموقف الفرنسي من الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، حتى يتسنى للباحث في هذا الفصل تقديم رؤية استشرافية حول سيناريوهات العلاقة الفرنسية على الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، سيما وأن فرنسا ما زالت في مواقفها السياسية لم

تخرج بعد من العباءتين الأمريكية والأوروبية وإنْ كان لها مواقفُ متميزةٌ ومتقدمة نسبيا عنهما، لكنها لم تستطع أن تتخذ قرارا نهائيا فيما يتعلق باعترافها بدولة فلسطين، مع أنها أعلنت أكثر من مرة بأنها ستقوم بهذه الخطوة فيما لو استمرت عملية الجمود في المفاوضات السلمية بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وبقيت فرنسا تعلن عن مواقف مؤيدة للحقوق الوطنية والمشروعة للشعب الفلسطيني، وتدعم كذلك خيار الدولتين لشعبين، ومن ثَمَّ تؤيد بقوة قيام دولة فلسطينية مستقلة وديموقراطية، على أن تكون نتاج عملية تفاوضية مع إسرائيل، رغم قرار مجلس النواب الفرنسي الداعي لحكومته بضرورة الاعتراف الفرنسي بالدولة الفلسطينية منذ نهاية عام 2014، إلا أن قرار البرلمان الفرنسي لا يزال حبرا على ورق، ويدلل على عدم استقلالية فرنسا تماما، وعدم قدرتها على اتخاذ مواقف بعيدا عن محددات سياستها الخارجية المشار إليها سابقا.

1.5 رؤية تحليلية للموقف الفرنسي من الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني

تُعَدُّ القضية الفلسطينية من أهم القضايا والملفات الساخنة والدائمة التي لم تتغير حولها السياسة الفرنسية منذ عهد الجنرال شارل ديغول، حتى وإن حاول بعض الرؤساء الذين تعاقبوا على حكم فرنسا تغيير تكتيكاتهم وأولوياتهم بدءا بالرئيس بومبيدو (1969–1974)، مرورا بالرئيس ديستان (1974–1981)، والرئيس الاشتراكي فرانسوا ميتران (1981–1995)، والرئيس الملقب بصديق العرب والفلسطينيين جاك شيراك (1995–2007)، والرئيس الملقب بصديق أمريكا وإسرائيل ساركوزي (2007–2012)، والرئيس الاشتراكي الثاني في الجمهورية الخامسة هولاند (2012–2017)، حتى الرئيس الحالي ماكرون، بقيت السياسة الفرنسية تجاه القضية الفلسطينية ثابتة انطلاقا من كون هذه القضية تمثل فرنسا الدولة، مفتاح الاستقرار في الشرق الأوسط والتي تعتبر أكثر مناطق العالم قابلية للانفجار (شنيورة، 2010، ص17). وأصبح الموقف الفرنسي تجاه القضية الفلسطينية ذا أهمية بالغة من منطلق الموقف المتميز الذي اتخذته باريس داخل الجماعة الأوروبية من ناحية، ونظرا لانشغالها بإيجاد تسوية سياسية لأزمة الشرق الأوسط من خلال مبادرتها الفردية، أو اشتراكها في مباحثات الدول الأربع الكبرى بشأن الأزمة (دول مجلس الأمن الدولي الأربع دائمة العضوية باستثناء الصين)، حيث تركز اهتمامها بالقضية الفلسطينية حفاظا على مصالحها في المنطقة، وبشكل خاص مع الدول العربية وإسرائيل (الأزعر، 1989، ص199).

وترك كل رؤساء فرنسا خلال مرحلة الجمهورية الخامسة، بصماتهم تجاه القضية الفلسطينية كما أوضح الباحث في متن الدراسة من خلال فصولها السابقة، وأخذ الموقف الفرنسي بالتطور البطيء نسبيا حتى تحول إلى قاطرة متقدمة للموقف الأوروبي المؤيد للحقوق الوطنية الفلسطينية، وإقامة

الدولة الفلسطينية التي أصبحت من بديهيات وثوابت السياسة الأوروبية التي لعبت فرنسا دورا مهما فيها بالشراكة مع بعض الدول الأخرى التي ساهمت في تغيير الموقف الأوروبي، وتحوله من موقف مؤيد لإسرائيل بشكل أعمى إلى موقف متعاطف أولا، ومؤيد لاحقا لخيار الدولتين لشعبين، وبالتالي تأييده ودعمه لإقامة دولة فلسطينية ديموقراطية وحرة على حدود الرابع من حزيران 1967، وأن تكون القدس عاصمة موحدة، أو مقسمة للدولتين الإسرائيلية والفلسطينية. ولعب الرؤساء الفرنسيون دورا استثنائيا في تحديد السياسة الخارجية الفرنسية منذ عهد الجنرال ديغول، لا سيما وأنه مثل مركز النظام السياسي الفرنسي، وهو الذي يحدد سياسة فرنسا الخارجية ويصنع قراراتها، وبقي الرؤساء الفرنسيون من بعده طيلة فترة الصراع العربي –الإسرائيلي مركز نظام صنع السياسة الخارجية، ولذلك تنعكس رؤية كل الرؤساء منذ ديغول حتى الرئيس الحالي لوضع فرنسا في النظام الدولي، ووضع سياسة فرنسا تجاه الصراع في الاستراتيجية الفرنسية الدولية، فرأى ديغول في تحرك فرنسا في العالم الثالث (وبصفة خاصة في المنطقة العربية)، أحد سبل تنفيذ رؤيته التصحيحية للنظام الدولي ثنائي القطبية، فإن عدم وجود مقومات هذه الرؤية نفسها لدى كُلٍّ من بومبيدو وديستان قد انعكست على تقديرهما لوضع العالم الثالث، وبصفة خاصة المنطقة العربية في الاستراتيجية الفرنسية، فقد أضحى أساس اهتمامها يلعب دوراً فعالاً في العلاقات الدولية للعالم الثالث بصفة عامة، والمنطقة العربية بصفة خاصة، هو الاعتبارات الاقتصادية وتحقيق مكاسب ملموسة لتدعيم وضع فرنسا في الاقتصاد العالمي (مصطفى، 1986، ص75).

أصبحت الاهتمامات الإقليمية وليس العالمية تمثل الأولوية بالنسبة للرؤساء الذين تعاقبوا على حكم فرنسا بعد ديغول، لاسيما الرئيسين بومبيدو وديستان، لذا برز اهتمامهم برسم وتنفيذ سياسة متوسطية تمثل سياسة فرنسا تجاه الصراع العربي– الإسرائيلي أحد أبعادها المهمة، وبالتالي نظر الرئيس بومبيدو لسياسة التقارب مع الدول العربية في إطار السياسة المتوسطية والعالمية لفرنسا، حيث كان يرى بأن المجال المتوسطي ميدان نموذجي لحركة فرنسا؛ لأنه يحقق لها التجانس بين أهدافها ووسائلها، وذلك لأن فرنسا، نظرا لمحدودية مواردها، ليست على مستوى قدرة التحرك في آسيا وأمريكا اللاتينية، لذا طالب بومبيدو بإرساء أسس سياسته المتوسطية التي تستمد جذورها من التاريخ والجغرافيا والاقتصاد والثقافة، ويكون هدفها تسوية الصراعات القديمة وتفادي توترات جديدة، وتدعيم المبادلات والاتصالات بين دول حوض المتوسط، وبالتالي ربط الرئيس بومبيدو بين تسوية الصراع العربي– الإسرائيلي، وبين استقرار أمن حوض المتوسط وبالتالي ضمان أمن أوروبا (شنيورة، 2010، ص27).

وعمل الرئيس ديستان من بعده على زيارة عواصم شمال أفريقيا كأحد مظاهر التعبير الفرنسي عن الاهتمام بالسياسة المتوسطية، وهو المسار نفسه الذي سار عليه الرؤساء المتعاقبين، لاسيما الرئيسين ميتران وشيراك، وهو الإطار نفسه تقريبا الذي سار عليه الرئيس ساركوزي في تحركاته تجاه تحقيق التسوية بالنسبة للقضية الفلسطينية (شكري، 1995، ص156). وتابع الرئيس هولاند عمليا السياسة نفسها حينما تدخل عسكريا في دول أفريقيا، وهي دولتي مالي وليبيا، معتبرا أن أفريقيا هي فضاء فرنسا السياسي، ومدخلها لممارسة سياسة دولية مؤثرة. كما اعتبر أن منطقة الشرق الأوسط هي المنطقة التي يمكن لها أن تفتح الأبواب الدولية أمام فرنسا، لاسيما من خلال دخولها على الملف الفلسطيني، وتسوية الصراع بين إسرائيل وفلسطين؛ ما يعلل دور فرنسا، وما قامت به لاستئناف عملية السلام، وإحراز تقدم ملموس على مستوى المفاوضات الثنائية وانتهاء الصراع الدائر منذ عقود، وضمان أمن واستقرار المنطقة، وبالتالي أمن أوروبا التي تشترك مع دول المنطقة في المتوسط، لا سيما وأن السياسة الفرنسية تجاه العالم العربي من أقدم الثوابت التاريخية في السياسة الفرنسية (جاد، 2001، ص115).

وتُعَدُّ فرنسا على الصعيد الجغرافي، جارة الدول العربية، بدءا من الشواطئ الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط في دول المغرب العربي الخمس ثم يتصل بمصر وفلسطين ولبنان وسوريا، ولا ترى فرنسا في العالم العربي عالما بعيدا عنها، فالشرق بالنسبة لها على الأبواب، ويؤدي هذا القرب الذي يسهل التبادل التجاري والتواصل إلى زيادة حساسية فرنسا تجاه ما يحدث في العالم العربي، ولعلها تفوق الدول الأخرى في قوة هذه الحساسية، كما يعني هذا القرب أيضا لدى فرنسا معرفة أفضل بالمنطقة، فإذا كانت سياسة الدولة تعتمد على جغرافيتها، يمكن أن نفهم بشكل أفضل سبب سعي فرنسا الدائم إلى اقامة علاقات وثيقة مع العالم العربي (برو، 2009، ص9). لذلك تبتدئ التنافسية الأمريكية– الفرنسية في منطقة الشرق الاوسط بشكل عام، والسياسة الفرنسية تجاه القضية الفلسطينية، والتي لا تسير بمعزل عن القيود التي تحيط بها، ومن أبرز هذه القيود السياسة الأمريكية في المنطقة، خاصة وأن هذه الأخيرة لا تسمح في غالبية الأحيان للسياسة الفرنسية أن تلعب دورا منفردا؛ ما يدفع بالصدام بين السياستين الفرنسية والأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في أحيان عديدة، غير أنه دائما ما تكون السياسة الأمريكية هي القائدة، وصاحبة الكلمة الأخيرة في حسم كثير من الأمور، دون أن يعني ذلك تبعية السياسة الفرنسية للولايات المتحدة الأمريكية بشكل مطلق، لا سيما وأن فرنسا تسيطر على كثير من مقدرات المنطقة دون أن تصل إلى قدرتها على التنافس الجدي مع أمريكا، رغما عن أن جذور الوجود الفرنسي في المنطقة أعمق وأقدم بكثير، وجسدت سياستها من خلال مشروع الشراكة الأورو–متوسطية الذي ولد بناء على مبادرة فرنسية (عوض، 2000، ص18)، ودعم كل من إسبانيا وإيطاليا في مقابل التيار الآخر الذي تقوده كل من ألمانيا وبريطانيا والذي يعطي الأولوية للتوجه نحو دول أوروبا الشرقية.

وساهم نجاح مؤتمر برشلونة عام 1993، بمشاركة دول حوض البحر المتوسط العربية نتيجة الاستياء العربي من الانحياز الأمريكي الواضح للطرف الإسرائيلي، وهيمنته في إطار مشروع "الشرق الأوسط الجديد" الذي دعت له إدارة بوش الابن وطرحته بقوة حينذاك، مترافقا مع الدعوات الأمريكية إلى القمم الاقتصادية التي عُقِدت في الدار البيضاء وعمان، إضافة إلى خشية أوروبا نفسها المزيد من التهميش، أو الاستبعاد الذي فرضته عليها الولايات المتحدة في إدارتها لعملية السلام بعد حرب الخليج الثانية ونهاية الحرب الباردة (الحاج، 2005، ص202)، وتميزت الشراكة الأورو–متوسطية باتفاقات التعاون التي تعقد في نطاقها، كونها إطاراً شاملاً للتعاون متعدد الأطراف (محافظة، 2008، ص343). ونتج عنها توقيع اتفاقيات مع العديد من الدول المشاركة، كما نتج عنها زيادة الدعم الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي للسلطة الفلسطينية وقضيتها على الصعيدين السياسي والاقتصادي، حيث كانت السلطة الفلسطينية أحد أطراف الاتفاقية، وبالتالي أدى ذلك إلى اعتراف الاتحاد الأوروبي بحق الشعب الفلسطيني في إقامة كيانه الوطني المستقل، ولاحقا دولته المستقلة، ومالها من شرعية التوقيع على الاتفاقيات الدولية التي تدعم قضايا الشعب الفلسطيني وتساندها، وتفسح له المجال في الممارسة السياسية مع أهم منظومة دولية إقليمية لها وزنها السياسي والاقتصادي، بالإضافة إلى إيجاد مكانة للسلطة الفلسطينية بين دول الشرق الاوسط التي على اتصال في المنظومة الأوروبية (الزيتونة، 2012، ص ص15–16).

يتبين مما سبق، بأن السياسة الفرنسية تجاه القضية الفلسطينية أخذت في التغير منذ عام 1967، حتى وصلت إلى مرحلة الاعتراف الكامل بحقوق الشعب الفلسطيني في العودة وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وهي تدعم دون أي تذبذب العملية السياسية التفاوضية على أساس الشرعية الدولية وما يفضي إلى اقامة دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة على الأراضي المحتلة عام 1967 مع تبادل أراضي محدود باتفاق الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، مع عدم اعتراف فرنسا بقرار إسرائيل واعتراف أمريكا بالقدس عاصمة لدولة اسرائيل، إذ لاتزال تتعامل مع القدس الشرقية باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام 1967، ويجب عليها الانسحاب منها وفقا لقرار (242) و(338) الصادرين عن مجلس الأمن الدولي في عامي 1967، و1973 على التوالي. وهذا الموقف الفرنسي ترفضه دولة الاحتلال الإسرائيلي، التي لا تأخذ بالتفسير الفرنسي لنص القرار (242)، كما أنها ترفض عمليا خيار حل الدولتين لشعبين، الأمر الذي دفعها لرفض المؤتمر الدولي للسلام الذي دعت إليه فرنسا عام 2015، وعقدته في بداية عام 2017 بحضور 70 دولة، وطالبت فيه بوضع جدول زمني لإنهاء الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي (نصار، 2019، ص139).

وبالتالي تمثل المحددات الخارجية أهم العناصر المعيقة أمام صانع القرار الفرنسي، وتتجسد في رفض كل من الولايات المتحدة الأمريكية ودولة إسرائيل أن تتدخل فرنسا والاتحاد الأوروبي في ملف المفاوضات الفلسطينية– الإسرائيلية، الأمر الذي يَحُدُّ من فعالية التأثير الفرنسي في القضية الفلسطينية، لاسيما وأن موقف فرنسا يتعارض مع الموقف الإسرائيلي الرافض لخيار الدولتين لشعبين، ويتبدى هنا السبب الأوضح الذي يدفع الطرف الفلسطيني والعربي إلى اللجوء لفرنسا كورقة ضغط على الجانبين الأمريكي والإسرائيلي، وهو الدور الذي سعت له فرنسا دائما، وحاولت القيام بدور فعال في الملف الفلسطيني بما يضمن لها حضورا قويا في منطقة الشرق الأوسط، وبما يتيح لها البروز كقطب أوروبي خارج الدائرة الأنجلوساكسونية عَبْرَ محاولة اختراق أحادية القطبية المفروضة على العالم بعد انهيار المنظومة الاشتراكية، وتفرد الولايات المتحدة بالقرار الدولي بشكل عام، وبقرار العملية السلمية الفلسطينية –الإسرائيلية (بيري، 2006، ص33). وبالتالي تبقى المحددات الأمريكية والإسرائيلية هي أساس الحراك الفرنسي السياسي تجاه الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي، لاسيما وأن أوروبا لم تجرؤ بَعْدُ على التحرك باستقلالية بعيدا عن الولايات المتحدة التي تتفرد بالقرار، وتهمش ما عداها، ولا تسمح له بمشاركتها القرار في العملية السلمية بشكل عام.

ويبقى أن نوضح بأنه إذا كانت فرنسا قد لعبت دورا مميزا في محاولات تسوية القضية الفلسطينية، فإنه من المنصف القول إن هذا الدور الفرنسي قد مر بمراحل عديدة لا سيما في المرحلة الأخيرة التي ابتدأت بعد عام 1967، وذلك يستلزم التوضيح بأن السياسة الفرنسية تنطلق أيضا من محدد خارجي آخر ممثلا بسياسات الاتحاد الأوروبي ككل تجاه القضية الفلسطينية، وبالتالي ليس من مصلحة فرنسا أن تتجاوز هذه السياسات مهما حاولت التأثير عليها، بل تكمن مصلحتها في العمل من خلال الاتحاد الأوروبي على الرغم من التحرك الفرنسي المبادر في كثير من الاحيان (شنيورة، 2010، ص47). وبقيت الدبلوماسية الفرنسية منذ زمن الرئيس ديغول تمثل جوهر الدبلوماسية الأوروبية وقاطرة سياساتها نحو الشرق الأوسط. وقد انتزعت هذا الموقع الريادي على المستوى الأوروبي بفضل الاستراتيجية التي انتهجتها فرنسا الديغولية لتأكد استقلالية المواقف الأوروبية وفك تبعيتها للمواقف الأمريكية، إلا أن هذه السياسة الفرنسية لم تنجح تماما في فك ارتباطها مع السياسة الأمريكية، وبالتالي لم تستطع أن ترسم لنفسها سياسة مستقلة تتماثل مع دورها الاقتصادي الداعم للعملية السلمية العربية– الإسرائيلية والفلسطينية– الإسرائيلية، وبالتالي انعكس عدم استقلالها على جهودها السياسية، وظل ينقصها التحرك العملي، وبقيت متهيبة من الصدام مع السياسات الأمريكية (زغلول، 2010، ص108).

عملت فرنسا بكل جهودها لتقود أوروبا نحو سياسة مستقلة تجاه الشرق الأوسط، وعملية الصراع العربي- الفلسطيني- الإسرائيلي، لكنها لم تنجح تماما في وضع رؤية أوروبية مشتركة وموحدة تجاه قضايا السياسة والأمن، لا سيما وأن الكثير من المواقف الأوروبية والفرنسية قد اعتراها التردد خوفا من الصدام المباشر مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي لم تستطع أوروبا أن تستقل بسياساتها تماما عن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، وبقي دورها السياسي في جهود التسوية السلمية ما دون دورها الاقتصادي في هذه العملية، لاسيما وأن مبادراتها كافة قد تم رفضها أمريكيا وإسرائيليا رغم الترحيب العربي والفلسطيني بها، الأمر الذي يدلل على أن الطرف الإسرائيلي وحكومته اليمينية التي يقودها نتنياهو منذ أكثر من عَقْد، وقبله شارون لا ترغب في السلام مع الشعب الفلسطيني، وترفض الاتفاقيات التي وقعتها مع القيادة الفلسطينية.

ومن رأي الباحث أن فرنسا بما قدمته من مبادرات سياسية مهمة، وآخرها المؤتمر الدولي للسلام عام 2017، قادرة بما تمتلكه من محفزات على لعب دور سياسي مهم إذا ما اتفقت مع دول الاتحاد الأوروبي بما يتماثل مع دور هذا الاتحاد الاقتصادي والمالي، ومِنْ ثَمَّ فقد تكون فرنسا والاتحاد الأوروبي شريكا قويا مع الولايات المتحدة والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي لرعاية عملية السلام الفلسطينية- الإسرائيلية، لاسيما بعد المواقف الأمريكية المنحازة تماماً لإسرائيل، وجاءت الإدارة الأمريكية الجديدة بقيادة دونالد ترامب لتفضح هذه السياسة التي تكيل بمكيالين ضد الشعب الفلسطيني، خاصة بعد اعترافها بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل، وأغلقت مكتب (م.ت.ف) في واشنطن، وأوقفت دعمها للوكالة التي ترعى شؤون اللاجئين الفلسطينيين، وأخذت تعمل على إنهاء وجودها، ودعم الدول التي تستضيف اللاجئين بدلا من دعم وكالة الأونروا، كذلك "صفقة القرن" التي تنادي بها بحجة إنهاء الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي. وهذا الموقف الأمريكي يساهم في تحفيز فرنسا وأوروبا بالتعاون مع باقي القوى العالمية الكبرى لاسيما روسيا والصين ومجموع الدول العربية لتقديم رؤى مشتركة تسهم في إتمام تسوية سياسية سلمية قائمة على أساس الشرعية الدولية ومجموع المبادرات ذات العلاقة بالقضية الفلسطينية لاسيما المبادرة العربية للسلام.

وأخيرا رغم الموقف السياسي الفرنسي الداعم لحقوق الشعب الفلسطيني، ومساندتها لخيار الدولتين، وتأكيدها على ضرورة إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة؛ لكونها مصلحة إسرائيلية وعربية ودولية، إلا أنها لم تستطع أن تتجاوز هذا الموقف النظري، وتعترف بالدولة الفلسطينية التي يعترف بها أكثر من 138دولة في العالم، وذلك لأن فرنسا لازالت مصرة بأن يكون اعترافها بالدولة نتاجاً لعملية سياسية ناجحة بين الطرفين الفلسطيني- الإسرائيلي، وهذا ما يضعف الموقف الفرنسي تجاه لعب دور أكثر فعالية في الملف الفلسطيني.

2.5 سيناريوهات العلاقة الفرنسية مع الطرف الفلسطيني والإسرائيلي

تميزت علاقات فرنسا بدولة الاحتلال الإسرائيلي بالإيجابية العالية، بحيث كانت الأقوى من بين جميع الدول رغم تحفظ فرنسا على قيام دولة إسرائيل عام 1948 نتيجة للقرار رقم (181) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في نوفمبر 1947. وسحبت فرنسا تحفظها نتيجة الضغوط التي مورست عليها من حلفائها في حلف الأطلسي لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وأعلنت فرنسا اعترافها بدولة إسرائيل، ووقعت على البيان الثلاثي الأمريكي والبريطاني والفرنسي عام 1950، وأبدت استعدادها مع الدول الموقعة على البيان لدعم دولة إسرائيل الجديدة والغنية وإسنادها، وتقديم كل أشكال الدعم والإسناد لها "سياسيا واقتصاديا وعسكريا"، وضمان حمايتها وتفوقها على جيرانها من الدول العربية، لتصبح أقوى دولة في الشرق الأوسط، باعتبار ذلك مصلحة الدول الثلاث التي لها مصالح استراتيجية وحيوية في المنطقة العربية. وأصبحت فرنسا المصدر الرئيس لتسليح دولة إسرائيل على كل المستويات البرية والبحرية والجوية، وزادت من ذلك عندما دعمت تأسيس برنامج نووي إسرائيلي، وصنعت من خلاله قنبلتها الذرية بإشراف فرنسي كامل.

واستمرت فرنسا في موقفها الداعم لدولة إسرائيل حتى عام 1967، حينما أعلنت هذه الدولة الاستعمارية حربها العدوانية ضد الدول العربية المجاورة لها لضمان توسعها، وضم أراضٍ عربية لها، فاحتلت باقي فلسطين التي خضعت بعض أراضيها للأردن ومصر، كما احتلت بعض الأراضي العربية، لاسيما المصرية والسورية، الأمر الذي رفضته فرنسا برئاسة الجنرال ديغول، وناضلت في المحافل الدولية ضد هذا الاحتلال، واتخذت إجراءات ضد إسرائيل، ومنعت تصدير قطع الغيار لأسلحتها فرنسية الصنع، وعملت مع أعضاء مجلس الأمن الدولي على استصدار قرار (242) القاضي بانسحاب دولة إسرائيل من الأراضي التي احتلتها عام 1967، وأخذت فرنسا بعد هذه الحرب العدوانية تطور سياستها الإيجابية تجاه الدول العربية، وتُعير القضية الفلسطينية اهتماما متزايدا، وتمارس سياسة متوازنة نسبيا تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي حتى عام 1973، حينما حصلت الحرب المصرية– السورية العربية مع إسرائيل، وأثبتت الجيوش العربية قدرتها على تحرير بلادها في حالة توفر الإرادة والقرار السياسي؛ ما دفع فرنسا لدعم الطرف العربي سياسيا، ورأت في سلوك الدول العربية حقا مشروعا لها؛ وذلك لتستعيد أراضيها المحتلة كما عبر عن ذلك قرار مجلس الأمن الدولي (338)، والذي أكد عمليا على مضامين قرار (242)، وطالب بانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في حربها العدوانية على الدول العربية، وطالبت بالبحث عن حل لقضية اللاجئين الفلسطينيين بشكل عادل استنادا إلى القرارات الدولية.

أخذت فرنسا تستقل في سياستها الجديدة المتوازنة نسبيا تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي، وتعيد النظر في موقفها من القضية الفلسطينية، وتعاقَبَ الرؤساءُ الفرنسيون على هذه السياسة التي رسمها الجنرال ديغول للدولة الفرنسية، محاولا صنع سياسة أكثر استقلالية عن الولايات المتحدة الأمريكية، ومِنْ ثَمَّ عملت على تطوير علاقاتها مع الطرف العربي بشكل عام، والفلسطيني بشكل خاص، لاسيما بعد أن أعلنت الدول العربية حظر تصدير البترول لأوروبا والولايات المتحدة عام 1973؛ وتم استثناء فرنسا من هذا الحظر ما دفعها لتعزيز علاقاتها أكثر مع الدول العربية، وزيادة تعاطفها مع الشعب الفلسطيني وقضيته ونضاله الوطني العادل، حتى بدأت الاتصالات الفرنسية- الفلسطينية وتطورت العلاقات وأقيمت في فرنسا ممثلية فلسطينية استنادا إلى اعتراف الأمم المتحدة بمنظمة التحرير الفلسطينية عام 1974، وبقيت فرنسا حريصة على ممارسة سياسة غير منحازة ومتوازنة تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي، معتبرة بأن القضية الفلسطينية، واحتلال إسرائيل للأراضي العربية هي جوهر هذا الصراع، وعملت جاهدة على إيجاد حل سياسي سلمي لهذا الصراع، ووقفت الكثير من المرات إلى جانب الطرف الفلسطيني، كما حصل عام 1982 عندما قامت البوارج الفرنسية بنقل مقاتلي الثورة الفلسطينية من بيروت إلى الدول العربية التي انتشروا فيها، وعملت على تشجيع القيادة الفلسطينية لإعادة النظر في برنامجها السياسي، والعمل على التفكير الجدي في تسوية سياسية سلمية.

قام الرئيس ميتران باستقبال الرئيس عرفات في قصر الإليزيه بُعَيْد انتهاء دورة المجلس الوطني عام 1988، وصدور البيان السياسي الداعي لتسوية سياسية على أساس خيار الدولتين لشعبين، وشجع الرئيس عرفات للاستمرار قدما في برنامج السلام الذي تجسد عمليا في مؤتمر مدريد عام 1991، حيث دعمت فرنسا هذا المؤتمر في مقابل استمرار علاقاتها المتعددة الأوجه مع دولة إسرائيل، كما دعمت اتفاقات أوسلو التي تم توقيعها عام 1993، وقدمت الدعم الاقتصادي والمالي للسلطة الوطنية الفلسطينية التي تأسست كنتاج للعملية السلمية الفلسطينية - الإسرائيلية، واعترفت بالانتخابات التشريعية الأولى عام 1996، ودعمت حكومة السلطة الوطنية ورئيسها الشهيد ياسر عرفات، ودعمت العملية السلمية التفاوضية، وحاولت أن تلعب دورا سياسيا في هذه العملية بما يوازي دورها الاقتصادي والمالي، إلا أنها لم تنجح نتيجة للموقفين الأمريكي والإسرائيلي الرافضين لهذا الدور، وبقيت الولايات المتحدة الأمريكية تحتكر الرعاية والاشراف على العملية السلمية بين الطرفين الفلسطيني- الإسرائيلي دون أن تتخلى فرنسا عن رغبتها الشديدة في لعب دور سياسي حتى ولو ظل تحت العباءة الأمريكية، لاسيما وأنها كانت تحرص على عدم الصدام معها بعد أن تحولت إلى القوة القائدة لعالم وحيد القرن، عالم أمريكا.

وحاولت فرنسا أن تتمايز في مواقفها من الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، مؤكدة دعمها الدائم لخيار الدولتين لشعبين متجاورين، ودعمت الرباعية الدولية لإنجاح خيار الدولتين بوصفه الحل الأمثل لهذا الصراع، لاسيما وأنه يصب في مصلحة دولة إسرائيل، واستمرت فرنسا في دعم حقوق الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال الوطني، بالتوازي مع فتور، أو تراجع العلاقات الفرنسية- الإسرائيلية عما كانت عليه سابقا.

وقُدِّمَت العديدُ من المبادرات السلمية، وكان آخرها عقد المؤتمر الدولي للسلام برعاية الرئيس هولاند عام 2017 رغم رفض إسرائيل لأي دور سياسي فرنسي مؤثر في العملية السلمية، وما زالت فرنسا تعمل على أن يكون لها دور سياسي يماثل دورها الاقتصادي منفردة أو مع شركائها الأوروبيين. وبناء عليه سيحاول الباحث في هذا الفصل من الدراسة، أن يتناول بالتحليل سيناريوهات العلاقة الفرنسية مع الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي مستقبلا على ضوء سياستها الماضية والحالية من الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، ورؤيتها لحل هذا الصراع، وكيفية إيجاد مخرج سياسي سلمي له يضمن إقامة دولة فلسطينية مستقلة وكاملة السيادة على حدود الرابع من حزيران 1967.

يهدف فحص سيناريو العلاقات المستقبلية بين فرنسا وكل من فلسطين وإسرائيل، لاسيما وأن الأخيرة ترفض أي دور سياسي فرنسي أو أوروبي يشارك الولايات المتحدة الرعاية للعملية السلمية، في تضاد كامل مع الموقف الفلسطيني الداعي بكل جدية إلى ضرورة إشراك الطرف الأوروبي مع الأمريكي والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي مع كثير من الدول الإقليمية المؤثرة في عملية الصراع، وبالتالي في العملية السلمية لصالح إنجاز تسوية متوازنة تنهي الصراع المزمن منذ عقود مضت دون إجحاف بحق الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال الوطني على أساس قرارات الشرعية الدولية، والمبادرة العربية، والأمن مقابل السلام، وباقي الاتفاقات الثنائية مع دولة الاحتلال الإسرائيلي بما يضمن قيام دولة فلسطينية مستقلة متجاورة مع دولة إسرائيل والتي ترتبط مع فرنسا بعلاقات إيجابية ومتطورة منذ نشأة الأولى عام 1948، رغم الفتور الذي يشوب هذه العلاقة أحيانا نتيجة الموقف الفرنسي الداعم للطرف الفلسطيني.

1.2.5. مقاربة نظرية:

يقع هذا الفصل من هذه الدراسة في إطار ما يعرف بالدراسات المستقبلية التي تُعْنى باستشراف طبيعة العلاقة الفرنسية مع الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي، ودراسة الخيارات والسيناريوهات المحتملة والممكنة، المفضلة والمرغوبة من جميع الأطراف، الأمر الذي يستلزم بداية تقديم مقاربة

نظرية حول المستقبل نفسه، وكيفية فهمه ودراسته بصفته مفهوما ينطوي على مفارقة؛ وذلك لأن المستقبل نفسه ليس له وجود كشيء مستقل، وبالتالي لا نستطيع رسم صورة يقينية منجزة له، وجل ما نستطيع فعله هو أن نتصوره ونشكله ضمن خياراتنا واختياراتنا كبشر فاعلين، مبدعين وخلاقين، وفقا لظروفنا المادية المعطاة، وهي متباينة ومختلفة (المصري، 2014، ص12). لاسيما وأن مفهوم المستقبل نفسه قد تطور، كما تطورت النظرة إليه مع تطور الفكر البشري، من نظرة ترى المستقبل باعتباره "قدرا محتوما" وذلك ما يعرف "بالقدرية " في الفكر والممارسة، أي" الفكر القدري" أو "الحتمي" الذي يرى بأن الأشياء ستحصل بعيدا عن إرادتنا وبشكل مستقل عن وعينا مهما فعلنا أو عملنا، أو مهما اجتهدت الذات الإنسانية؛ لأن هذا المستقبل (من وجهة نظر الفكر القدري والحتماوي) قد رسمته وخططت له قوى خارقة لا يمكن تجاوزها، والقضاء عليها بأي حال من الأحوال، وبالتالي لا يملك الإنسان حيالها أي خيارات تذكر، في حين أننا نؤمن تماما بمبدأ الصيرورة وقدرة الحياة على التجدد، أي الانتقال من الحتمية والقدرية إلى الاجتماعية الممكنة، ونرى في المستقبل بعدا زمنيا يمكن التحكم به؛ لأننا كما يقول بريغوجين (Prigogine) "لا نستطيع التكهن بالمستقبل، لكننا نستطيع صناعته " (بندي وآخرون، 2003، ص12).

وتجدر الإشارة إلى أن دراسة السيناريوهات والخيارات والبدائل الممكنة والمحتملة لأي ظاهرة تقع تماما في إطار ما يُعرف بالدراسات المستقبلية وتعتمد على منهج التحليل المستقبلي، أو المنهج التحليلي الاستشرافي، المستند إلى تقنيات السيناريوهات، ومحاولة استشراف المستقبل وفق رؤية تحليلية نقدية تتيح للباحث الانتقال من الماضي إلى الحاضر، ومن ثم استشراف مستقبل العلاقات الفلسطينية الفرنسية، والإسرائيلية الفرنسية في آن واحدٍ، لا سيما وأن "المستقبل هو البعد الوحيد الذي يفتح المجال أمام الإرادة الإنسانية للتدخل، كما أن "علم الدراسات المستقبلية يُعنى بتحديد المسارات المحتملة مستقبلا لظاهرة معينة، والتنبؤ بالمسار الأكثر احتمالا للحدوث"؛ وذلك لأن علم الدراسات المستقبلية هو "العلم الذي يرصد التغير في ظاهرة معينة، ويسعى لتحديد الاحتمالات المختلفة لتطويرها في المستقبل، وتوصيف ما يساعد على ترجيح احتمال على غيره (عبد الحي، 2002، ص13)، خاصة وأن الدراسات المستقبلية ليست معنية بهدف محدد، بمقدار عنايتها بتحديد الاحتمالات المختلفة لمسار ظاهرة معينة، أي تحديد الاحتمالات الممكنة لمسار العلاقات الفرنسية –الفلسطينية والإسرائيلية، وماهي آفاق هذه العلاقة، والسيناريوهات المحتملة والممكنة بقطع النظر عن المرغوب أو المرفوض منها؛ لأن هذه العلاقات تخضع للمصالح العليا للدول، وليست نتاج عملية رغائبية، بل هي نتاج محصلة موازين قوى مرتبطة بالمصالح الوطنية للدول والشعوب.

وفي سياق معالجتي للبدائل والخيارات المطروحة للعلاقات الفرنسية – الفلسطينية والإسرائيلية، كسيناريوهات، ومشاهد محتملة وممكنة التطبيق والتحقق، لن نقدم تنبؤات معينة، وذلك لأن التنبؤ يحسم في أن الظاهرة (العلاقات الفرنسية مع الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي) ستتخذ مسارا محددا، ويبدو هذا التنبؤ كفعل رياضي، أي وكأنه معادلة حسابية ميكانيكية، وهو بعد سرمدي في التفكير، وذلك لا ينسجم ومضمون الرؤية المستقبلية التي تنفتح على عدة سيناريوهات ومشاهد محتملة وممكنة، ولذلك سيقوم الباحث في هذا المبحث بتعداد السيناريوهات والمشاهد المختلفة لمسار العلاقات الفرنسية– الفلسطينية والإسرائيلية، وربما يوضح الباحث أكثرها ترجيحا، أو أكثرها رغبة أو تفضيلا من أطراف العلاقة، لاسيما وأن المستقبل ليس تكرارا أو استمرارا مستقيما أو حتى متعرجا أو حلزونيا للماضي، بل هو مجال مفتوح ومتاح للعمل المبدع والخلاق الذي يستهدف التغيير بكل أشكاله وأبعاده، الشاملة أو/والجزئية، الجذرية أو/والإصلاحية، لأن التغيير سنة الكون والطبيعة، بل هو القانون الناظم للظواهر الطبيعية والاجتماعية، واحتمالات التغيير واسعة جدا (عبد الحي، 2002، ص14).

وسيعتمد الباحث في هذا الفصل من هذه الدراسة التي تتناول العلاقات الفرنسية– الفلسطينية، والفرنسية–الإسرائيلية واستشراف مستقبلها على المقاربة المعيارية لمستقبل مرغوب ومفضل من الشعب الفلسطيني وقيادته، وهي الرؤية تقوم على مقاربة حدسية استكشافية تدَّعي أن المستقبل المذكور يمكن تحقيقه إذا ما تخلصنا من الفكر القدري والحتمي، الغيبي والميكانيكي، واتجهنا نحو الفكر العقلاني والواقعي، لاسيما الفكر المركب، ورؤية الممكن والمحتمل بما يستلزم من فعل ممكن ومخطط حتى نستطيع تحقيق المرغوب، خاصة وأن الرؤية المستقبلية تستند –أيضا– على محاولة التحكم في المستقبل والسيطرة عليه وتغييره عن طريق ابتداع أشكال متعددة منه، أو إبداع مروحة من المستقبلات الممكنة وتحويلها الى أخرى محتملة، دون أن ننسى ربط الماضي بالحاضر، والخروج منها وبها برؤية استشرافية مستقبلية تسهم في رسم السياسات والتخطيط لها وفق ما هو قائم ومتاح الآن ومستقبلاً، خاصة وأن الدراسات المستقبلية هي: علم وفن في آن واحد، ولا تصدر كتنبؤات، بل هي اجتهاد علمي منظم يوظف المنطق والعقل والحدس والخيال لاكتشاف العلاقات المستقبلية بين الأشياء، لأن المستقبل لا يمثل معطىً نهائياً، ولكنه قيد التشكيل، وينبغي علينا أن نسعى لتشكيله بما يخدم مصالحنا، خاصة وأنه لا يوجد صورة مستقبلية يقينية ونهائية، كما لا يوجد مستقبل واحد فقط، فالمستقبل متعدد وغير محدد، وهو مفتوح على تنوع كبير من المستقبلات الممكنة والمحتملة (المصري، 2011، ص27).

وانطلاقاً مما سبق، نكاد نجزم بأن "الأبستمولوجيا" Epistemology هي وحدها القادرة على تمثيل الوجه الجديد للعالم الذي هو أساساً عالم مركب، وصدفوي، ومتنوع، ومتحول، ولا نهائي، والظاهرة التي نحن بصدد معالجتها، أي سيناريوهات العلاقة الفرنسية- الفلسطينية والإسرائيلية، هي ظاهرة مركبة في أسبابها ودواعيها وأشكال ممارستها وأساليبها، وبالتالي لا ينفع معها إلا الفكر المركب؛ لأن مهمة هذا الفكر هي تغيير هوية العالم، وتغيير هوية العالم هو أساساً تغيير في أدوات فهم العالم التي لا توجد في أي علم وحده، أو لنقل لا توجد في العلوم المقطعة والمفصولة عن بعضها بعضاً... بل هي في العلوم البينية، أي المترابطة والمتداخلة مع بعضها بعضاً، بحكم ترابط الظواهر وتداخلها أيضا مع بعضها بعضاً. لذا لن يكون الفكر المركب ممثلاً في تخصص علمي واحد مهما كان هذا العلم قوياً أو شاملاً، فالفكر المركب هو نتاج لمجموعة العلوم. وفكر التركيب – كما يقول موران – لا يمكن أن يصوغه شخص واحد، إنه نتاج تطور ثقافي وتاريخي وحضاري، والفكر المركب يتطلع إلى المعرفة متعددة الأبعاد، ويعرف منذ البداية استمالة المعرفة الكاملة، فإحدى مسلمات التغيير هي استمالة وجود علم بكل شيء حتى على مستوى النظرية، وذلك مصداقاً لقوله تعالي (علم الانسان مالم يعلم)، أي انها تتضمن الاعتراف بمبدأ اللاكتمال واللايقين، ومن هنا يحيا الفكر المركب في توتر دائم بين التطلع إلى معرفة غير مجزأة وغير متقطعة وغير مختزلة، وبين الاعتراف بنقصان وعدم اكتمال كل معرفة؛ لأنَّ التطلع الى التعقيد يحمل في ذاته التطلع إلى الاكتمال، فالكلية هي اللاحقيقية (موران، 2004، ص7-8).

2.2.5. السيناريوهات والمؤثرات الممكنة والمحتملة:

وفي سياق هذا المبحث، يؤكد الباحث بأن الرؤية المستقبلية للعلاقات الفرنسية – الفلسطينية والإسرائيلية تقوم على ثلاثة مشاهد أساسية، علما بأن المشهد- السيناريو- هو مجموعة من "التنبؤات" المشروطة، إضافة إلى كونه تصوراً ذهنياً وفكرياً لمجموعة من الحالات المتوقعة أو الممكنة لمسيرة العلاقات الفرنسية- الفلسطينية، أو/و العلاقات الفرنسية- الإسرائيلية، والتي لا تمثل ولا تعبر بالضرورة عن رغبة مؤلفة، وإنما هي وصف لمسار محتمل بغض النظر عن رغبتنا فيه، لذلك ما سنقدمه من استشراف يمثل دراسة لحالات احتمالية لها شروط ومؤشرات معينة. وهنا يظهر ثلاثة مشاهد/ سيناريوهات وهي: المشهد- السيناريو- الاتجاهي، والمشهد- السيناريو- الإصلاحي، والمشهد- السيناريو- التحويلي، وهي مشاهد مكونة للتطور المستقبلي للعلاقات الفرنسية- الفلسطينية والإسرائيلية، علما بأنه من الجائز القول، إذا ما تحسنت العلاقات الفرنسية- الفلسطينية، قد تكون على حساب العلاقات مع الطرف الآخر الإسرائيلي، أي على حساب العلاقات الفرنسية- الإسرائيلية، والعكس هو صحيح، فإن تطور العلاقات الفرنسية- الإسرائيلية، وتحسنها

لن يكون في صالح العلاقات الفرنسية- الفلسطينية ما دام الصراع بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي مستمراً، لذا من الصعب في ظل ديمومة هذا الصراع واستمراره أن تكون علاقات فرنسا مع الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي متوازنة تماما، وذلك يمكن توضيحه من خلال تناول سيناريوهات العلاقة ومشاهدها التالية:

1.2.2.5. السيناريو والمشهد الاتجاهي:

ويقوم هذا السيناريو على بقاء الوضع الحالي كما هو عليه، مع عدم نكران إمكانية حدوث تغيرات طفيفة على هذا الواقع، أي تحولات محدودة في نطاقها وزمانها، في مضمونها وشكلها، أي أن تبقى العلاقات الفرنسية مع الجانب الإسرائيلي قوية نسبياً، وتستمر الدولتان في المحافظة عليها، وخاصة على المستويين الاقتصادي والأمني، مع استمرار بعض التوتر في الجانب السياسي الناتج عن انتقاد فرنسا للسياسة الاستيطانية الإسرائيلية من ناحية، وعدم جديتها في استمرار العملية السياسة التفاوضية السلمية مع الطرف الفلسطيني من ناحية أخرى، حيث ترى فرنسا في أن إسرائيل وسياساتها التوسعية والقمعية ضد الشعب الفلسطيني، وعدم التزام حكومة اليمين الإسرائيلي برئاسة بنيامين نتنياهو هي المعيقة لعملية السلام، سيما وأنها ترفض عملياً "خيار الدولتين لشعبين"، وبالتالي فهي ترفض كافة المرجعيات الدولية الخاصة بالصراع الإسرائيلي – الفلسطيني؛ ما يجعل فرنسا في موقع النقد لهذه السياسة الإسرائيلية؛ ما يحول دون تحسين العلاقات الفرنسية – الإسرائيلية وتطويرها، وليس من المحتمل أن تتحسن في المدى المنظور بقطع النظر عن الرئيس الذي يتولى حكم الاليزيه.

ويرى الباحث بأن السياسة الفرنسية الناقدة للسلوك السياسي الإسرائيلي لن ترقى في المدى المنظور إلى مستوى اتخاذ إجراءات عملية ضد حكومة اليمين الإسرائيلي، ولن تستطيع فرنسا كذلك الخروج من العباءة الأمريكية أو الأوروبية السياسية التي ما زالت تتحكم بالسياسة الفرنسية بوصفها من أهم المحددات الخارجية للسياسة الفرنسية، إضافة إلى بعض المحددات الداخلية، ومن ثَمَّ سيبقى الموقف الفرنسي ضعيفاً، ولن يتخذ إجراءات حاسمة على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الأمني ضد إسرائيل، وستبقى تراهن على حدوث تغيرات دولية وإقليمية تساعدها في لعب دور نشط ومؤثر في الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، وتطبيق رؤيتها التي عبرت عنها في المؤتمر الدولي للسلام الذي عقدته في باريس في بداية عام 2017، فيما يتعلق بضرورة قيام دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، على أساس أنَّ ذلك هو الضمانة الأقوى لأمن إسرائيل، حيث ترى فرنسا بأن حفظ أمن إسرائيل من مسلمات سياستها الخارجية، وعليه ستبقى السياسة الفرنسية تراوح مكانها، ولن تتقدم تجاه تطوير علاقتها مع إسرائيل، كما لا يمكن أن تتراجع كثيراً عما هو عليه الآن، إلا إن تحسنت العلاقة وتطورت مع الجانب الفلسطيني.

وانطلاقا من ذلك، يرى الباحث بأن سيناريو العلاقة الفرنسية- الفلسطينية، مرتبط كثيراً بالعلاقة الفرنسية- الإسرائيلية. لذلك يبدو أن الاحتمال القائم هو استمرار العلاقة الفرنسية- الفلسطينية وفق ما هو قائم حالياً، دعم سياسي لخيار الدولة الفلسطينية المستقلة؛ لأن الوصول إلى اعتراف فرنسا المباشر بهذه الدولة، وفرض أي عقوبات أو إجراءات ضد إسرائيل اقتصادياً أو سياسياً، لن يتم في المدى المنظور كما لن تقطع فرنسا مساعداتها الاقتصادية عن الطرف الفلسطيني، وستبقى فرنسا على سياستها الحالية مع إمكانية زيادة الدعم الاقتصادي للطرف الفلسطيني، وزيادة في حدة اللغة النقدية للسياسة الإسرائيلية، مع محاولاتها التأثير على سياسة الاتحاد الأوروبي لكي يتخذ موقفاً جماعياً، أو مع بعض دول الاتحاد القوية مثل ألمانيا لممارسة سياسة موحدة تجاه فلسطين، والصراع الفلسطيني- الإسرائيلي. وبالتالي يرى الباحث بأن سيناريو استمرار الواقع الحالي للعلاقات الفرنسية- الفلسطينية هو الأرجح في المدى المنظور، وإذا ما تغيرت الظروف نسبيا على المستويين الدولي والإقليمي فقد تذهب هذه العلاقات للسيناريو الثاني الممثل في المشهد الإصلاحي.

2.2.2.5. السيناريو والمشهد الإصلاحي:

وهو الذي يقوم على إجراء بعض التغييرات الإصلاحية غير الجذرية على السياسة الفرنسية فيما يتعلق بعلاقتها مع الطرف الفلسطيني، وتصبح أكثر نقدية للسياسة الإسرائيلية، وبالتالي تصبح العلاقات الفرنسية- الإسرائيلية متوترة سياسيا مما يؤثر على مستوى العلاقات الاقتصادية والأمنية بينها، بما يخدم تحسن وتطور العلاقة الفرنسية - الفلسطينية. لاسيما وأن هناك العديد من الأمور التي يمكن أن تساهم في توتر العلاقة الفرنسية - الإسرائيلية على المستوى السياسي النابعة أساسا من السلوك السياسي للحكومة اليمينية الإسرائيلية تُجاه الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية، مثلا، سياسة مصادرة الأراضي، واستمرار الاستيطان في الأراضي الفلسطينية، واستمرار حصار قطاع غزة، وشن الحروب العسكرية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، والتحكم بالمقاصة الفلسطينية وخصم المبالغ التي تريدها إسرائيل دون أن تكترث لعدد الاتفاقيات المعقودة مع الجانب الفلسطيني، ضرب اتفاقية باريس الاقتصادية وعدم تطبيق بنودها؛ ما يثير فرنسا ويستفزها، الأمر الذي يزيد من توتر العلاقة بين الطرفين، أيضا بسط إسرائيل سيطرتها على أراضي الضفة الغربية أو أجزاء منها، والتي ترى فيها فرنسا أراضي محتلة وفقا لقرار (242) الصادر عن مجلس الأمن الدولي عام 1967، إلى جانب استمرار إسرائيل لرفضها لخيار الدولتين لشعبين والقدس عاصمة موحدة للدولتين الفلسطينية والإسرائيلية.

إضافة إلى أن فرنسا ترى في الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل خطوة تهدد عملية السلام التفاوضية التي أقرَّتْها الرباعية الدولية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن فرنسا لا تعترف بالقرار الأمريكي حول القدس، كما القرار الأمريكي حول الجولان السوري، لذا يمكن أن تتوتر العلاقات اكثر فيما لو قامت فرنسا بخطوة الاعتراف بالدولة الفلسطينية، فذلك يزيد من توتر العلاقات الفرنسية – الإسرائيلية، ويساهم في تطوير العلاقات الفلسطينية– الفرنسية، لذلك أي توتر بين فرنسا وإسرائيل سينعكس إيجاباً على العلاقات الفلسطينية – الفرنسية، وفي هذا السيناريو المشهد، من المحتمل أن تعترف فرنسا بدولة فلسطين، لكن ليس في المدى القريب، لكنه غير مستبعد على المدى المتوسط، أو في حالة أصبح هناك موقف عربي موحد، يستخدم نفوذه السياسي والاقتصادي والأمني مع فرنسا، والاتحاد الأوروبي الأمر الذي قد يدفع فرنسا وغيرها من البلاد الأوروبية بالاعتراف بدولة فلسطين، أو تحاول الدول العربية أن تقدم إغراءات لكل الدول التي تعترف بدولة فلسطين، وهذا احتمال وارد في إطار السيناريو الإصلاحي الذي نتحدث عنه.

ويتبدى في هذا المشهد – السيناريو، بأن تتخذ فرنسا العديد من الإجراءات ضد إسرائيل، على المستوى الاقتصادي، حتى الأمني، وتبدأ بتحديد علاقتها أكثر مع إسرائيل، وتدعم حملة المقاطعة للبضائع الإسرائيلية، والمنتجة في المستوطنات الإسرائيلية، وتمنع التعامل التجاري مع المستوطنات على أساس اتفاقية التجارة الموقعة بين الطرفين، أو تبدأ فرنسا بالحد من تعاونها الأمني مع إسرائيل، في مقابل زيادة التعاون الاقتصادي والأمني مع دولة فلسطين، ودعمها لعضوية دولة فلسطين في المؤسسات الدولية كافة؛ الأمر الذي لن يعجب إسرائيل، وهذا احتمال وارد وقوي جداً، لكنه بحاجة للعمل عليه فلسطينياً وعربياً، وحتى الدول الإسلامية مجتمعة، بحيث تصبح هذه الدول تضع علاقتها مع فرنسا في كفة ميزان علاقتها مع الطرف الفلسطيني، ومدى دعمها لحقوق الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال الوطني، واعترافها بالدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران لعام 1967؛ الأمر الذي يزيد من توتر العلاقات مع إسرائيل، وهذا سيناريو محتمل وممكن إذا ما تم العمل عليه بشكل جدي، مخطط ومدروس فلسطينياً أولاً؛ ما يستدعي إنهاء الانقسام الفلسطيني وتحقيق الوَحدة الوطنية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وقائد نضالاته الوطنية التحررية، حتى ننتقل بعد ذلك للعمل مع الأشقاء العرب وفق خطوات مدروسة تعزز الوحدة الوطنية الفلسطينية، وتسند كفاحه العادل الذي يستهدف تحرره وإقامة دولته الوطنية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وإيجاد حل عادل للاجئين الفلسطينيين استنادا إلى قرار (194). وإذا ما تحقق هذا السيناريو– المشهد، يمكن له أن ينقلنا إلى المشهد– السيناريو الثالث، ألا وهو التحويلي.

3.2.2.5. السيناريو والمشهد التحويلي:

والذي يعني نقلة نوعية في العلاقات الفرنسية- الفلسطينية، وتراجعاً كبيراً وحادّاً في العلاقات الفرنسية- الإسرائيلية، وهذا احتمال غير ممكن في المدى الزمني المنظور، القريب والمتوسط، لاسيما وأن الولايات المتحدة الأمريكية ما زالت متربعة على عرش السياسة الدولية، وتلعب دوراً مقرراً فيها، وهذه الدولة تؤمنُ بأن إسرائيل وضمان بقائها، وصيانة أمنها، وضمان تفوقها على كل جيرانها هي مصلحة استراتيجية وحيوية أمريكية، فلا تجرؤ فرنسا، أن تعادي الولايات المتحدة أو تتصدى لسياساتها الشرق الأوسطية، خاصة فيما يتعلق بالصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، حيث لا يمكن لفرنسا أن تخسر الولايات المتحدة التي ترتبط معها بعلاقات استراتيجية على كل المستويات؛ الأمر الذي لا يسمح لفرنسا رسم وصناعة سياسة مستقلة عنها بشكل كامل، وهي لن تتعدى في سياستها السقف المسموح لها أمريكياً. ففرنسا لا تريد أن تخسر أمريكا، فهي شريكتها الكبرى في حلف الأطلسي، وهي التي أنقذتها في الحرب العالمية الثانية، وهي صاحبة مشروع مارشال الذي ساهم بتطوير الدول الأوروبية، ولا تنسى فرنسا هذا المعروف الأمريكي، كما لا تستطيع فرنسا مواجهة الولايات المتحدة ولا على أي مستوى، تكنولوجي، اقتصادي، عسكري،...الخ، وعليه فإنَّ الولايات المتحدة تُعَدُّ حليفاً استراتيجياً لفرنسا لا يمكن أن تخسره لصالح علاقتها مع فلسطين، أو مع الدول العربية مجتمعة، إلا إذا حاولت الدول العربية رسم سياسة موحدة، تستخدم فيها المصالح الاقتصادية والأمنية ضد الاتحاد الأوروبي مجتمعاً، الأمر الذي قد يدفع فرنسا للتحرك والضغط على أوروبا وعلى الولايات المتحدة وإسرائيل إذا شعرت أنَّ مصالحها مهددة مع الدول العربية مجتمعة.

وترى فرنسا أن تحسين علاقاتها مع إسرائيل يساهم في تطوير علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وتنميتها، وربما تلعب إسرائيل دور بوابة العلاقات مع أمريكا، أو مفتاح هذه العلاقة، ليس بين فرنسا والولايات المتحدة، بل بين كل الدول والولايات المتحدة، لاسيما في ظل بدايات بزوغ قطب عالمي جديد ممثلاً بدول البريكس، وعلى رأسه روسيا والصين وعضوية الهند ودول أخرى كبيرة، ليس مشمولاً فيها الدول الأوروبية، الأمر الذي يجعل كلّاً من فرنسا والاتحاد الأوروبي حريصاً جداً على علاقته مع الولايات المتحدة، وذلك يستدعى أن تكون علاقتها مع إسرائيل متطورة أيضا؛ لأن ذلك يخدم مصالحها، لذلك ليس من المتوقع أن يحدث مشهد تحويلي نوعي في العلاقات الفلسطينية- الفرنسية، كأن تعترف فرنسا بدولة فلسطين، وتتخذ إجراءات قاسية ضد إسرائيل على المستويات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والأمنية بما يعزز علاقاتها مع الطرف العربي والفلسطيني على حساب علاقتها مع الطرف الإسرائيلي. وتحقيق هذا السيناريو يستدعى القيام بالعديد من الخطوات الضرورية منها:

1- إنهاء الانقسام الفلسطيني وتحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية في إطار م.ت.ف، برؤية واحدة تجمع الكل الفلسطيني من قوى سياسية وفصائل وأحزاب ومؤسسات، يكون عنوانها فك الارتباط مع الجانب الإسرائيلي، لاسيما على المستويين الاقتصادي والأمني، إي إنهاء التعامل مع إسرائيل على أساس اتفاقية باريس، والتعامل معها بكل ندية مختلفة، إضافة الى وقف التنسيق الأمني، وإعادة النظر فيه بما يجعله نداً وتكاملياً ومتبادلاً على أساس العلاقة الأمنية بين دولتين جارتين.

2- موقف عربي موحد، يستخدم إمكاناته الاقتصادية الضخمة، والأمنية التي تهدد دول أوروبا لصالح علاقة أكثر توازنا مع الطرف العربي والفلسطيني، ومِنْ ثَمَّ تصبح العلاقات الاقتصادية العربية مع فرنسا والاتحاد الأوروبي مرتبطة بمدى موقفها الداعم للشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية المشروعة في العودة والاستقلال الوطني، والاعتراف الفرنسي – الأوروبي بالدولة الفلسطينية المستقلة. وهذا سيناريو – مشهد غير محتمل، وغير ممكن في المدى المنظور على ضوء حالة التفكك السائدة في الدول العربية على المستويين القومي والقطري، ومستوى الهرولة العربية تجاه إسرائيل وبداية التطبيع العربي معها خوفاً من العدو المختلق والمفتعل ممثلاً بإيران حتى تبقى الدول العربية خائفة ومتوجسة من هذا "العدو الجديد"، ومن ثمَّ تبقى تابعة في أمنها واقتصادها للمعسكر الأمريكي- الأوروبي بشكل دائم.

إن ما تقدم من سيناريوهات ومشاهد بديلة للعلاقات الفرنسية مع الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، يرجح استمرار المشهد الاتجاهي الأول في المدى القريب واذا ما تطورت العلاقات الفلسطينية- الفرنسية فقد تصل إلى السيناريو- المشهد الثاني الإصلاحي في أحسن الأحوال مع استبعاد إمكانية تحقيق السيناريو التحويلي الثالث، تماما في الوقت المنظور؛ وذلك بسبب ميزان القوى الدولي المائل لصالح إسرائيل المدعومة من الولايات المتحدة الامريكية، حيث لا زالت إسرائيل تقع في اطار مصالحها الحيوية والاستراتيجية، وهي الدولة المقررة إلى حد بعيد على المستوى الدولي، لذا من المحتمل أن تبقى العلاقات الفلسطينية- الفرنسية، تدور في ذلك السيناريو الأول مع إمكانية انتقالها إلى السيناريو الثاني في المدى المنظور والذي لا يتعدى نصف عَقْد زمني على أبعد تقدير، لاسيّما وأن الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي قد طال أمده، كما طال أمد العملية السلمية دون التوصل إلى نتائج تحقق الأمن والاستقرار لمنطقة الشرق الأوسط؛ لأنه لا سلام ولا أمن ولا استقرار دون إيجاد حل عادل ودائم وشامل للصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، الذي يمكن أن ينتهى بقيام الدول الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران 1967، والقدس الشرقية عاصمة لها، مع إيجاد حل عادل للاجئين الفلسطينيين على أساس القرار الدولي (194).

3.5 النتائج والتوصيات

1.3.5. النتائج:

خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج المهمة والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

1- تُعدُّ فرنسا من أوائل الدول الذين وضعوا حجر الأساس لدولة إسرائيل على أرض فلسطين، من خلال الوعود المتكررة التي أعطتها لهم بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وهي أول من دعمت مؤسساتها وطورتها فيما بعد.

2- تمتلك إسرائيل علاقات قوية مع فرنسا، وتجسد ذلك عبر الاتفاقات الاقتصادية والأمنية والعسكرية والعلمية الموقعة بين الدولتين، إضافة إلى أن إسرائيل تُعدُّ دولة متقدمة في جميع المجالات، وهذا ما جعل فرنسا ترى في إسرائيل دولة ذاتَ أهمية كبرى في المنطقة، وتُعدُّ فرنسا أكبر سوق عسكري لإسرائيل، حيث إن دعمها العسكري لإسرائيل هو الأعلى.

3- إن العلاقات الاقتصادية والاتفاقات بين إسرائيل وفرنسا خارج المواقف السياسية، حيث ان هناك فصل في التعامل الاقتصادي بين الطرفين، فعلى الرغم من الممارسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين والتي أثارت انتقادات المجتمع الدولي فإنَّ فرنسا لم تعلق أي اتفاقيات اقتصادية مع إسرائيل، فالعلاقات الاقتصادية تبدو مستقلة إلى حد ما عن العلاقات السياسية المتوترة نوعاً ما مع إسرائيل.

4- ترى إسرائيل في فرنسا تظهر تعاطفاً تجاه الجانب الفلسطيني، مما جعلها تعمل على إبعاد الدور الفرنسي عن أي عملية سلمية في الشرق الأوسط؛ بسبب أزمة الثقة بين الطرفين، إضافة إلى ذلك تعمل الولايات المتحدة على تحجيم دور فرنسا في جعلها ممولاً مالياً لما تقرره الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وهو الدور المنحاز لإسرائيل.

5- إن الموقف الفرنسي من القضية الفلسطينية لا يتأثر بقضية فلسطين وحدها، وإنما يتأثر بالعلاقات مع الدول العربية، والمصالح مع هذه الدول، وأن فرنسا كسبت علاقات طيبة قوية من خلال مواقفها الإيجابية تُجاه القضية الفلسطينية منذ تبنيها سياسة خارجية ذات توجه يتبنى مواقف إيجابيَّة لصالح القضايا العربية، وخاصة فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي؛ ما كان له الأثر الإيجابي في أن تكون فرنسا الدولة الأوروبية الأكثر قبولاً من الدول العربية.

6- هناك نوع من التطور في الموقف الفرنسي تجاه القضية الفلسطينية في الآونة الأخيرة، كالاعتراف بفلسطين دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة، ولكن تبقى المواقف شفهية ولا تتحول الى إجراءات أكثر فاعلية على أرض الواقع، أو بقائها في دائرة البيانات والشجب والاستنكار فقط.

7- إن التزام فرنسا بالقانون الدولي ومجلس الأمن وبقرارات الأمم المتحدة تجاه القضية الفلسطينية، وتعنت إسرائيل تجاهها يُبْقي نوعاً من التوتر السياسي بين الجانبين، إلاَّ أنه لا يرتقي إلى المقاطعة الحقيقية والمؤثرة على الجانب الإسرائيلي.

8- التزام فرنسا بأمن إسرائيل وضمان المحافظة على نظامها واستقراره.

9- التزام فرنسا بأحقية الشعب الفلسطيني ببناء دولة مستقلة على حدود الرابع من حزيران لعام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

2.3.5. التوصيات:

كما توصي الدراسة بالتالي:

1- العمل على تطوير العلاقات الفرنسية – الفلسطينية، وتكثيف الاتصالات الدبلوماسية؛ للمساهمة في إحداث مزيد من التحول في العلاقات الثنائية لصالح مساندة الدولة الفلسطينية وتقوية مؤسساتها.
2- على الجانب الفلسطيني تشجيع فرنسا على مقاطعة منتجات المستوطنات كلياً، وعدم السماح لها بدخول أسواقها، وليس وضع علامات تمييز عليها فقط.
3- العمل على حث فرنسا لاتخاذ خطوات أكثر جراءة واستقلالية عن الولايات المتحدة ضد الاستيطان، والاحتلال الإسرائيلي، وممارساته ضد الفلسطينيين، ومواءمة الأقوال بالأفعال، وعدم الاكتفاء ببيانات الشجب والاستنكار، وإلى اتخاذ تدابير فعالة لمحاسبة إسرائيل، من خلال فرض حظر كامل على جميع منتجات المستوطنات الإسرائيلية.
4- يجب على الدبلوماسية الفلسطينية العمل باتجاه حث فرنسا على تفعيل المادة الثانية من اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل لعام 1995، للضغط على إسرائيل ومنعها من استغلال الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، لمصالحها الاستيطانية التوسعية والاقتصادية.
5- تقوية العلاقات مع فرنسا بكل الوسائل لإبراز معاناة الفلسطينيين تحت الاحتلال، والآثار المدمرة للاستيطان وجدار الفصل العنصري، والحصار على سكان قطاع غزة، حتى تساهم في توسيع الفجوة التي حدثت في الرأي العام الفرنسي بعد الممارسات العسكرية التي انتهجتها إسرائيل خلال السنوات السابقة؛ ما قد يساهم في تقليص الانحياز الفرنسي لإسرائيل.
6- العمل على استغلال جميع الخطوات الفرنسية الداعمة للقضية الفلسطينية؛ كالتصويت الرمزي للاعتراف بالدولة الفلسطينية على سبيل المثال، والعمل على تحويلها إلى اعترافات رسمية.
7- العمل على بناء استراتيجية عربية موحدة تسعى لبلورة موقف عربي قوي يمثل قوة ضاغطة في النظام الدولي، وخاصة مع الدول التي لها مصالح مشتركة في المنطقة العربية بشكل عام، والاتحاد الأوروبي بشكل خاص، وإحياء دور جامعة الدول العربية، والعمل على إقرار تلك الاستراتيجية وتمثيلها بوصفها حاضنة العمل العربي المشترك، والإطار الجمعي والتنسيقي للمواقف والسياسة العربية الدولية؛ ما يساهم في استغلال الإمكانات والطاقات العربية؛ لتكوين توجه موحد من الاتحاد الأوروبي وفرنسا؛ ما يساهم في تكوين قوة فاعلة توازي قوة أميركا.

8- تطوير العلاقات وتفعيلها مع مؤسسات صناعة القرار في فرنسا؛ لدورها المهم الذي من شأنه أن يعزز حضور القضية الفلسطينية في دول الاتحاد الأوروبي والدول التي لها علاقات قوية مع فرنسا، وفي المحافل الدولية، ولا سيما في الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي.

9- مساندة الموقف الرسمي الفرنسي الذي ينطلق من عدالة القضية الفلسطينية وضرورة إيجاد حل عاجل؛ ومنح حق تقرير المصير وفقاً لقراري الشرعية الدولية، رقم (242)، ورقم (338).

المصادر والمراجع

أولاً: وثائق

قريع، أحمد. (1996): **خطاب أحمد قريع أمام مجلس التشريعي بمناسبة زيارة الرئيس الفرنسي جاك شيراك**، وثائق المجلس التشريعي.

ثانياً: كتب عربية

1- كتب:

أحمدي، ادريس. (1990): **السياسات والتوجيهات الاستراتيجية في الدبلوماسية الفرنسية في الشرق الأدنى والأوسط خلال أول حكم فرنسوا ميتران**، الجزائر.

بار زهاور، ميخائيل. (1963): **العلاقات الفرنسية – الإسرائيلية**، باريس، فرنسا.

البرغوثي، مروان. (1999): **العلاقات الفرنسية – الفلسطينية: 1967-1997**، أكاديمية المستقبل للتفكير الإبداعي، رام الله، فلسطين.

بلقزيز، عبد الإله وآخرون. (2004): **منظمة التحرير الفلسطينية والانتفاضة: الحصيلة والمستقبل**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

بندي، جيروم وآخرون. (2003): **مفاتيح القرن الحادي والعشرين**، ترجمة: حمادي الساحلي، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، تونس.

بوقنطار، الحسان. (1987): **السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام 1967**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

بيريس، شمعون. (1995): **معركة السلام**، الأهلية للنشر، عمان، الأردن.

جاد، عماد. (2001): الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط: خبرة الماضي وافاق المستقبل (المحرر)، في كتاب الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط: **الواقع والاحتمالات المستقبلية**، مركز الاهرام لدراسات السياسة الاستراتيجية، القاهرة.

جاد، عماد. (2001): **الانتخابات الإسرائيلية 2001 مأزق الصهيونية وأزمة أسس الدولة العبرية**، ط1، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة.

جاد، عماد. (2000): **انتفاضة الأقصى: طموح الفكرة وأزمة الإدارة**، ط1، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة.

الحاج، علي. (2005): **سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

خضر، بشارة. (2003): **أوروبا وفلسطين: من الحروب الصليبية حتى اليوم**، ترجمة: منصور القاضي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

الخولي، حسن صبري. (1973): **سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين**، دار المعارف، القاهرة.

ديغول، شارل. (1986): **مذكرات الأمل**، ط2، مترجم، بيروت.

السهلي، نبيل محمود. (2004): **فلسطين أرض وشعب من مؤتمر بال وحتى 2002**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق.

شعبان، أحمد بهاء الدين وآخرون. (2004): **ماذا بعد انهيار عملية التسوية السلمية؟**، تحرير: نادية محمود مصطفى، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات السياسية في جامعة القاهرة، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

شكري، محمد عزيز. (1990): **البعد الدولي للقضية الفلسطينية**، الموسوعة الفلسطينية، المجلد السادس، بيروت.

شهاب، زكي. (2006): **العراق يحترق**، مكتبة رياض الريس للكتب والنشر، بيروت.

شوا، ايمي. (2011): **عصر الإمبراطورية**، ترجمة: منذر محمد صالح، ط1، العبيكان للنشر، الرياض.

عاروري، نصير وآخرون. (2002): **العرب والعالم بعد 11 سبتمبر**، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

عبد الحي، وليد. (2002): **مدخل الى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية**، المركز العالمي للدراسات السياسة، عمان، الأردن.

عوض، إبراهيم. (2000): **التكامل الأوروبي والبحر المتوسط، سلسلة بحوث سياسية**، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة.

فرشخ، جورج. (1981): **ميتران والقضايا العربية**، منشورات المكتب العربي، باريس.

كارتر، جيمي. (2007): **فلسطين السلام لا التمييز العنصري**، ترجمة: محمد محمود التوبة، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض.

كمال، إيهاب. (2009): **العلاقات الخفية بين أمريكا والدول العربية**، الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة.

كمال، محمد مصطفى. (2001): **صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية – الأوروبية**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

كنفاني، مروان. (2007) **سنوات الأمل**، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة.

الكيلاني، هيثم. (1977): **الإرهاب يؤسس دولة**، دار الشرق، القاهرة.

لوفو، رينيه. (2007): **أساطير وحقائق: السياسة الفرنسية في المنطقة العربية**، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، بيروت.

محافظة، على. (2008): **فرنسا والوحدة العربية: 1945–2000**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

مسعد، نيفين وأحمد، يوسف أحمد. (2006): (تحرير)، **حالة الأمة العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

المصري، رفيق محمود. (2014): **جدلية العلاقة بين الديمقراطية والإرهاب: رؤية استشرافية مستقبلية**، مركز الدراسات المستقبلية وقياس الرأي، جامعة القدس المفتوحة، رام الله، فلسطين.

المصري، رفيق محمود. (2011): **نحو اتحاد فيديرالي ثلاثي الوطنيات: فلسطيني– أردني– إسرائيلي لحل الصراع العربي– الإسرائيلي**، المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الاستراتيجية، رام الله، فلسطين.

مصطفى، نادية محمود. (2005): **تطور السياسة الأوروبية تجاه المنطقة العربية: القضايا والمسار والمحددات (1945–1991)**، منشورة في وفاء الشربيني (محرر)، الاتحاد الأوروبي والوضع السياسي الجديد في الوطن العربي: 1991– 2003، أعمال الندوة المصرية الفرنسية الحادي عشر، 14–15/ يناير/ 2004–2005، القاهرة.

مصطفى، نادية. (1986): **أوروبا والوطن العربي**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

معدي، الحسيني الحسيني. (2011): **مذكرات الجنرال شارل ديغول**، ط1، المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية. (1967): **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

الموسوعة الفلسطينية. (1990): **دراسات حول القضية الفلسطينية**، المجلد السادس، القسم الثاني، م.ت.ف، بيروت.

نوفل، أحمد سعيد. (1984): **العلاقات الفرنسي– العربية من خلال موقف فرنسا من العناصر الأساسية للقضية الفلسطينية**، كاظم للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت.

هويدي، أمين. (1977): **حروب عبد الناصر**، دار طليعة، بيروت.

2- مجلات علمية:

الباقوري، عبد العال. (1975): فرنسا والعرب وإسرائيل، **مجلة شؤون فلسطينية**، العدد (43)، مركز الدراسات الفلسطينية، بيروت.

برو، شارلي سان. (2009): السياسة الفرنسية تجاه العالم العربي، **70 سلسلة محاضرات الإمارات**. تم الاسترداد من موقع مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية: http://maw.cx/og

تلحمي، داوود. (1972): القوى السياسية الفرنسية والمسألة الفلسطينية، **مجلة شؤون فلسطينية**، العدد (161)، مركز الأبحاث الفلسطينية، بيروت.

تلحمي، داوود. (1974): الانتخابات الفرنسية والقضية الفلسطينية، **مجلة شؤون فلسطينية**، العدد (33)، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، بيروت.

خالد، على. (1981): فرنسا ميتران والقضايا العربية، **مجلة شؤون فلسطينية**، العدد (115)، مركز الأبحاث الفلسطينية، م.ت.ف، بيروت.

زغلول، خالد سعد. (2010): أوروبا وإسرائيل: علاقات متوترة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (179)، مركز الاهرام للدراسات السياسة الاستراتيجية، القاهرة.

سلامة، غسان. (1981): السياسة الفرنسية تجاه الدول العربية، **مجلة المستقبل العربي**، مذكرة دراسة الوحدة العربية، العدد (23)، بيروت.

كرم، سمير. (1978): كامب ديفيد والسياسة الفرنسية، **شؤون فلسطينية**، العدد (74-175) م.ت.ف، بيروت.

يعقوب، محمد حافظ. (1987): نابليون بونابرت وفلسطين واليهود، **مجلة شؤون فلسطينية**، العدد (116-167)، مركز الأبحاث الفلسطيني، بيروت.

3- رسائل علمية:

الأزعر، محمد خالد. (1989): **الجماعة الأوروبية والقضية الفلسطينية: 1967-1985**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة.

بني فضل، عصام حمدان. (2009): **دور الاتحاد الأوروبي في التنمية السياسية تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2009.

الشنواني، أميرة. (1987): **السوق الأوروبية المشتركة وأزمة الشرق الأوسط**، رسالة دكتوراه غير منشورة، الهيئة المصرية العام للكتاب، القاهرة.

شنيورة، ماهر فتحي. (2010): **الموقف الفرنسي من تطور القضية الفلسطينية في عهد ساركوزي**، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات السياسية، جامعة الدول العربية، القاهرة.

الشوا، أسامة رياض. (2016): **الموقف الفرنسي تجاه السلطة الفلسطينية (1994-2006)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة.

فهمي، جورج ثروت. (2007): **السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الوطن العربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق: دراسة للموقف الفرنسي إزاء حالات العراق- لبنان- سوريا**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة.

المصري، صبح خميس. (2007): **العلاقات الأمريكية – الفرنسية (2001-2006)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، القدس.

نصار، فدوة عبد الواحد. (2019): **العلاقات الفرنسية- الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية: 1995-2017)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة.

نوفل، أحمد سعيد. (1980). **فرنسا والقضية الفلسطينية في عهد الجمهورية الخامسة 1958-1980**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة.

الهابط، عوني. (2010): **العلاقات الفرنسية- الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية في فترة ولاية شيراك**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث العربية، القاهرة.

الوادية، أحمد جواد. (2009): **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 2001-2008**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة.

4- أوراق عمل:

أبو ختلة، صلاح مصلح. (2011): "**كامب ديفيد 2 التحول الكامل لياسر عرفات تجاه عملية التسوية**"، ورقة عمل مقدمة في مؤتمر الشهيد ياسر عرفات: تاريخ... وذاكرة 15-17 نوفمبر 2011، جامعة الأزهر، غزة.

ثالثاً: مواقع إنترنت

1- مقالات:

إبراهيم، أحمد. (19 أبريل/ 2005): "**قراءة في واقع حماس بعد عام من استشهاد ياسين والرنتيسي**". تم الاسترداد من موقع شبكة فلسطين للحوار: http://maw.cx/nN

جريش، آلان. (2009): **موقف الاتحاد الأوروبي من الحرب على غزة**، ترجمة سيدي أحمد ولد أحمد سالم، مركز الجزيرة للدراسات.

الجيروزاليم بوست. (1968): **افتتاحية صحيفة الأمة الفرنسية**، بقلم رئيس التحرير، فرنسا.

صحيفة لوموند. (6 أبريل/ 1978): **العلاقات الفرنسية- الفلسطينية**، مقال في الصحيفة.

ضاهر، مسعود. (26 أبريل/ 2002): **البعد العربي لهزيمة جوسبان في انتخابات الرئاسة الفرنسية**. تم الاسترداد من موقع العرب نيوز: http://maw.cx/nX

النعامي، صالح. (2007): **صدمة إيجابية في إسرائيل من ساركوزي**. تم الاسترداد من موقع جريدة مصر الحرة: http://maw.cx/oq

الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية. (1 يونيو/ 2019): **صنع القرار في السياسة الخارجية**. تم الاسترداد من موقع الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية: http://maw.cx/o3

الطناني، معين. (16 يناير/ 2006): **المواقف الدولية من قرار إسرائيل إبعاد الرئيس عرفات**. تم الاسترداد من موقع مركز التخطيط الفلسطيني، http://maw.cx/oh

نوفل، أحمد سعيد. (19 يونيو/ 2007): **المصالح الفرنسية بين فلسطين وإسرائيل**، العدد (6146). تم الاسترداد من موقع صحيفة الحياة: http://maw.cx/or

ناصر، نقولا. (2 يونيو/ 2008): **هل نجح ساركوزي حيث فشل بوش**، صحيفة الوطن القطرية، تم الاسترداد من موقع المركز الفلسطيني للإعلام: http://maw.cx/of

أبو السعود، خلدون. (9 يوليو/ 2008): **الموقف الفرنسي من السيادة الفلسطينية على القدس**، تم الاسترداد من موقع مفتاح: http://maw.cx/nO

صحيفة لوموند. (20 نوفمبر/ 2009): **العدوان امتحن صداقة ساركوزي لإسرائيل**، باريس. تم الاسترداد من موقع صحيفة لوموند: http://maw.cx/od

كوش، عمر. (4 يناير/ 2010): **الدور الفرنسي في منطقة الشرق الأوسط**. تم الاسترداد من موقع الجزيرة نت: http://maw.cx/om

القبس الكويتية. (15 يونيو/ 2011): **مذكرات جاك شيراك: جولتي الشرق أوسطية هدفها سوريا وإسرائيل.** تم الاسترداد من موقع إيلاف: http://maw.cx/nP

وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا). (21 سبتمبر/ 2011): **ساركوزي: الفيتو في مجلس الأمن بشأن الطلب الفلسطيني يمك ان يتسبب بموجة من العنف.** تم الاسترداد من موقع وكالة وفا: http://maw.cx/o8

دنيا الوطن. (24 مارس/ 2012): **أسرار تنشر للمرة الأولى عن حصار عرفات برام الله،** تم الاسترداد من موقع دنيا الوطن: http://maw.cx/nR

عنتر، عبد النور. (8 مايو/ 2012): **سياسة فرنسا في عهد هولاند.. بين الاستمرارية والتغيير.** تم الاسترداد من موقع مركز الجزيرة للدراسات: http://maw.cx/o2

صندي، فيفا. (24 مايو/ 2012): **العلاقات الفرنسية– العربية في عهد هولاند.. وحلم التغيير.** تم الاسترداد من موقع شبكة فلسطين للأنباء شفا: http://maw.cx/nS

عرسان، علي عقلة. (19 نوفمبر/ 2013): **مواقف متناقضة للرئيس هولاند.** تم الاسترداد من موقع فلسطين اليوم: http://maw.cx/nY

شاشة نيوز. (13 يوليو/ 2014): **انتقادات فرنسية لانحياز هولاند إلى إسرائيل.** تم الاسترداد من موقع شاشة نيوز شوف العالم: http://maw.cx/o5

اخبار فرنسا. (14 يوليو/ 2014): **إسرائيل– فلسطين: المواقف المتقلبة لفرنسوا هولاند في خمس نقاط.** تم الاسترداد من موقع فرانس انفو: http://maw.cx/oj

عزام، إسماعيل. (21 يوليو/ 2014): **فرنسا وإسرائيل: تاريخ علاقات مضطربة أنعشها دعم هولاند للعدوان.** تم الاسترداد من موقع هسبريس: http://maw.cx/o7

الصالحي، عبد الإله. (24 يوليو/ 2014): **باسكال بوفيناس: فرنسا المدمنة على الصهيونية.** تم الاسترداد من موقع العربي الجديد: http://maw.cx/nT

مونت كارلو الدولية. (4 ديسمبر/ 2014): **مسار العلاقات الفرنسي– الفلسطينية خلال العقود الأربعة الأخيرة.** تم الاسترداد من موقع مونت كارلو الدولية: http://maw.cx/op

عيسى، عبد الله. (4 يناير/ 2015). **ما خفي في العلاقات الفرنسية الفلسطينية.** تم الاسترداد من موقع: http://maw.cx/nZ

الغمقي، محمد. (22 يونيو/ 2015): **فرنسا وقضية فلسطين: التحيز المكشوف يضر بالمصالح الاستراتيجية.** تم الاسترداد من موقع قدس نت: http://maw.cx/oi

الصالحي، عبد الاله. (30 يناير/ 2016): **فرنسا والاعتراف بدولة فلسطين.. قنبلة صوتية بلا معطيات جديدة،** تم الاسترداد من موقع العربي الجديد: http://maw.cx/nV

الصالحي، عبد الإله. (9 مارس/ 2016): **آيرولت يتراجع عن وعد الاعتراف بفلسطين.** تم الاسترداد من موقع العربي الجديد: http://maw.cx/nU

القططي، وليد. (5 مايو/ 2016): **المبادرة الفرنسية للسلام: إعادة انتاج للفشل.** تم الاسترداد من موقع فلسطين اليوم: http://maw.cx/ok

ن بوست. (1 يونيو/ 2016): **ماذا تعرف عن المبادرة الفرنسية للسلام بين الفلسطينيين والاحتلال.** تم الاسترداد من موقع ن بوست: http://maw.cx/o4

ايلاف. (22 سبتمبر/ 2016): **الجوال بين المناصب والأوسمة: جاك شيراك نصير القضايا العربية.** تم الاسترداد من موقع ايلاف: http://maw.cx/nQ

غريش، آلان. (5 سبتمبر/ 2017): **ديغول وإسرائيل... إعجاب ثم رفض احتلال 1967.** تم الاسترداد من موقع العربي الجديد: http://maw.cx/o0

2- دراسات:

الحمد، جواد. (2005): **دراسة تحليلية لاتجاهات الناخبين وفق نتائج انتخابات رئاسة السلطة الفلسطينية 2005**، مركز دراسات الشرق الأوسط شعبة الدراسات الإحصائية.

صحيفة المدنية. (1 نوفمبر/ 2015): **منهج صنع القرار.** تم الاسترداد من موقع المدينة: http://maw.cx/nW

3- تقارير:

مركز الزيتونة للأبحاث والدراسات. (2016): **تقرير استراتيجي (80): آفاق المبادرة الفرنسية**، مركز الزيتونة للأبحاث والدراسات، بيروت.

مركز الزيتونة للأبحاث والدراسات. (2006): **وجهات نظر حول النفوذ الإسرائيلي في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية**، مركز الزيتونة للأبحاث والدراسات، بيروت.

4- مقابلات:

شتيه، محمد. (1997): **لقاء شخصي مع مروان البرغوثي**، رام الله.

صالح، محمد علي. (17 سبتمبر/ 2004): **ماذا دار في مؤتمر كامب ديفيد بين كلينتون وعرفات وباراك سنة 2000؟** تم الاسترداد من موقع الشرق الأوسط: http://maw.cx/o6

صحيفة لوموند. (1969): **مقابلة الصحيفة مع وزير فرنسي**، نشرتها الصحيفة في يناير 1969.

5- الأخبار:

وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا). (2004): **الرئيس يتلقى رسالة هامة من الرئيس جاك شيراك**، هيئة الاستعلامات الفلسطينية، رام الله.

تلفزيون فرنسا 24. (9 يوليو/ 2014): **هولاند يعلن تضامن فرنسا مع إسرائيل وميركل تدين إطلاق الصواريخ عليها**. تم الاسترداد من موقع فرنسا 24: http://maw.cx/o1

رابعاً: المراجع الأجنبية

Courierinternational (2013): Israël-palestine. François Hollande suscite le même scepticisme .

France Diplomatie (2018): Israël/ Palestine: 9 clés pour comprendre la position de la France

France Diplomatie (2018): Relations bilatérales entre Israël et la France.

francetvinfo (2014): Israël-Palestine: la communication fluctuante de François Hollande en cinq actes. http://maw.cx/oj

Hollande F. (15 Jan. 2017): Francois Hollande: Two-state solution is the only way. Website: http://maw.cx/oo.

Hollande, François (2012): Discours de François Hollande à la XXe Conférence des ambassadeurs de France. http://maw.cx/os

Jérusalem, journal (11 August, 2011): entretien du consul général avec journal Al-Quds.

Le monde (1 Nov. 1975): APRÈS L'OUVERTURE D'UN BUREAU DE L'O.L.P. À PARIS. http://maw.cx/oc

Lefigaro (2011): Échange ferme entre Sarkozy et Obama sur la Palestine. http://maw.cx/oe

Nouzille, Vincent (2018): Histoires secrètes: France- Israël (1948-2018).

Pardo, Sharon & Peters, Joel (2010): Uneasy Neighbors: Israel and the European Union. Lexington books.

فهرس المحتويات

إقرار: ..... أ

شكر وعرفان ..... ب

الملخص: ..... ج

Abstract ..... د

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة (خلفية الدراسة) 1

1.1 مقدمة 1

2.1 مشكلة الدراسة 3

3.1 أهداف الدراسة 4

4.1 أهمية الدراسة 4

5.1 فرضية الدراسة 5

6.1 حدود الدراسة ومبرراتها 6

7.1 منهجية الدراسة وأساليبها البحثية 6

8.1 الدراسات السابقة 8

الفصل الثاني: موقف فرنسا من الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني (1948-1993) 18

1.2 الموقف الفرنسي في إدارة الصراع في مجلس الأمن الدولي 24

2.2 الموقف الفرنسي في إدارة الصراع في الاتحاد الأوروبي 31

الفصل الثالث: الموقف الفرنسي من الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني (1993-2007) 47

1.3 موقف فرنسا في عهد فرانسوا ميتران 48

2.3 موقف فرنسا في عهد جاك شيراك 53

1.2.3. زيارة الرئيس شيراك لفلسطين: 55

2.2.3. فرنسا ومفاوضات كامب ديفيد الفلسطينية - الاسرائيلية (2000): 60

3.2.3. جاك شيراك والمبادرة العربية للسلام: 67

الفصل الرابع: الموقف الفرنسي من الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني (2007–2017)..... 78

1.4 الموقف الفرنسي من الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني في عهد ساركوزي 79
1.1.4. الرئيس ساركوزي ومؤتمر أنابوليس: 81
2.1.4. الرئيس ساركوزي والحرب الإسرائيلية على غزة:..... 84
3.1.4. ساركوزي وعضوية دولة فلسطين في الأمم المتحدة:..... 86
2.4 الموقف الفرنسي في عهد الرئيس هولاند 89
1.2.4. الدبلوماسية الفرنسية تجاه أطراف الصراع:..... 92
2.2.4. الموقف الفرنسي من حرب غزة عام 2014:..... 94
3.2.4. المبادرة الفرنسية والمؤتمر الدولي للسلام: 96

الفصل الخامس: الرؤية الفرنسية المستقبلية للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني..... 103

1.5 رؤية تحليلية للموقف الفرنسي من الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني 105
2.5 سيناريوهات العلاقة الفرنسية مع الطرف الفلسطيني والإسرائيلي 111
1.2.5. مقاربة نظرية:..... 113
2.2.5. السيناريوهات والمؤثرات الممكنة والمحتملة:..... 116
1.2.2.5. السيناريو والمشهد الاتجاهي:..... 117
2.2.2.5. السيناريو والمشهد الإصلاحي:..... 118
3.2.2.5. السيناريو والمشهد التحويلي: 120
3.5 النتائج والتوصيات..... 122
1.3.5. النتائج: 122
2.3.5. التوصيات: 124
المصادر والمراجع 126
فهرس المحتويات 135